لقد جمعت فيها المحاسن كلها • واحسنها الايمان واليمن والامن
فتساعدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية • وخمدت
نيران الجهل والغواية • وظل ظل الملك ممدودا • ولواء الشرع
بالعز معقودا • وعاد عود الاسلام الى روائه • واخضر روض
الفضل الى مائه • وانتظم شمل الخلائق بعد الشتات • ووصل
حبلهم عقيب البتات • واستظل الانام بظل العدل والاحسان
وارتعوا في رياض الامن والامان • كل ذلك بميامن دولة
سلطان الاسلام • ظل الله تعالى على الانام • مالك رقاب
الامم • خليفة الله تعالى في العالم • حامي بلاد اهل الايمان
ماحي آثار الكفر والطغيان • ناصر الشريعة القويمة • سالك
الطريقة المستقيمة • باسط مهاد العدل والانصاف • هادم
اساس الجور والاعتساف • رافع الوية الولاية في الآفاق
مالك سرير الخلافة بالاستحقاق • المجتهد في نصب سرادق
الامن والامان • الممتثل لمقتضى ان الله يامر بالعدل والاحسان
الخالص طويته في اعلاء كلمة الله • الصادق نيته في احيا
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم •

حليفهم بملك الآفاق سطوته • والحق ... راية سلكا
يحوم حول ذراه العالمون كما • ترى الحجيج ببيت الله معتركا
يحيي بنسمة ... الزمان كذا • ... من سخطه هلكا
اطار صاعقة من نصله فرنا • الى الثريا لواء الشرع قد سمكا
وصار ... من كل منعسف • فركا بابي ظلمات الجهل منهمكا
فالدين صار قرير العين مبتسما • والملك ... بالاقبال مستمسكا
علا فاضحى بدعوة الورى ملكا • وربما فتح اعيانا غدا ملكا

وهو السلطان الغازي في سبيل الله تعالى معز الحق والدنيا والدين
غياث الاسلام ومغيث المسلمين • ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار
الارض مشرقة بانوار معدلته • واغصان الخيرات مورقة بسحائب
رافته فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد

بنيان الهداية اثر ما اشفى على الانهدام • وامطر على العالمين
سحائب الافضال والانعام • وخص من بينهم العالمين بمزيد
الافضال والاكرام • اقامت في الرقاب له ايادي • هي الاطواق
والناس الحمام • فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن وشيد
بنيان الاخية والوهن • وصرت بتميم لطفه محفوظ الحظ
وبعين عنايته ملحوظا محفوظا • فشددت للبحث عضدي
وهززت عطفي حتى رجعت الى ما جمعت • وشمرت الذيل
لتصحيحه وترتيبه • واستنهضت الرجل والخيل لتنقيحه
وتهذيبه • واضفت اليه ما سنح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر
وسمح بحمد الله تعالى النظر القاصر • فجا بعون الله كنزا
مدفونا من جواهر الفوائد • وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد
فجعلته تحفة لحضرته العلية • وخدمة لسدته السنية
لا زالت ملجا لطوائف الانام • وملاذا لهم من حوادث
الايام • وحصنا حصينا للاسلام • بالنبي وآله عليه
وعليهم الصلاة والسلام • والمرجو من خلاني • وخلص خلاني
ان يشفعوني بصالح الدعاء • وينظروا الى ما عانيت في هذا
التاليف من الكد والعناء • والى الله تعالى التضرع في ان ينفع
به المحصلين • الذين هم للحق طالبون • وعن طريق العناد
ناكبون • وغرضهم تحصيل الحق المبين • لا تغيير الباطل
بصورة اليقين • وهذا لعمري وصف عزيز المرام • قليل
الوجود في هذه الايام • فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد
وفشا الجدال والجدل بين العباد • ولمن فاتني من الناس
الثناء الجميل في العاجل • فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل
في الآجل • وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية
بحمد الله سبحانه وتعالى اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه
التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان

٣٠٥٤

١٠٢

٤ر٢١٧
ت.ق تصحيح القدوري، لقاسم بن قطلوبغا زين الدين ابي العدل السودوني، الجمالي (٨٠٢-٨٧٩هـ). كتبه عبد الرحمن ابن محمد بن الياس زين الدين سنة ٩٥٦هـ.

٣٠٥٢ز ١٢٦ق ١٧س ٥ر٢١×٥ر١٤سم

نسخة جيدة، بها تلويث، خطها نسخ حسن.

الأعلام ٦: ١٤-١٥، دار الكتب المصرية ١: ٤١٠

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الاسلامية أ- ابن قطلوبغا، قاسم بن قطلوبغا سنة ٨٧٩هـ ب- اسم الناسخ ج- تاريخ النسخ.

احفظ يا كبيكج

انتظم هذا الكتاب المستطاب بحمد الولي
الكريم الوهاب في سلك ملك
العباد الى رحمة مولاه
احوج محمد بن عبد الله
عبد الله بن امين
غفر الله لهم وللمسلمين
بجاه سيد العالمين
صلى الله عليه وسلم
وعلى اله وصحبه
اجمعين

شرح تلخيص المفتاح

وعليه تعليقات كثيرة بخط واحد ؟

٣٠٥٤ ز
ن ٢/٤٢١
١٥/١٠/٩٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان
وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان
اتقن بحكمته نظام العالم علي وفق ما اقتضته الحال
واورد براعته خير الانام في طرق الاخبار والافضال
والصلاة علي نبيه خير من نبع من منبعي الكرم والسماحة
واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلي اله واصحابه
الذين بهم تلالا غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجي
الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضايل
بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم ... علو
العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات
من النكت واللطايف لا سيما علم البيان المطلع علي
نكت نظم القران فانه كشاف عن حقايق التنزيل ومفتاح
لدقايق التاويل فايق بتبيان دلايل الاعجاز واسرار البلاغة
ايضاح لمعالم الايجاز واثار الفصاحة تلخيص لغوامض ...

الله تعالي ومعضلة تقريب للخيص ... بمجمله ومفصله
قواعده كافية في ضوء المصباح الي نور التاويل سوارده شافية
عن النهل ... الي اسرار التنزيل به ظهر لباب الالباب تراكيبه
وصفا ... عذب عباب بحار اساليبه وصفا بيت
لا يدرك الواصف المطري خصايصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا
ثم انه قد وقع في ايدي جماعة ... التقليد فطفقوا ... قومهم
من غير توفيق وتسديد يخوضون في تحرير مقاصده خوض القيل
والقال ويقتصرون من تقرير لطايفه علي ذكر المقال ...
لا تخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتي تسرح في رياض
التحقيق احداقهم ولا ترتفع غشاوة التعصب عن ابصارهم حتي
تنطبع دقايق التعقل في ضماير هم كل ... اللجاج والعناد
وجل صناعتهم الاعراض عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرمز
الدقيقة الشان او التفطن للنكتة الخفية المكان واني بعد
ما قضيت من بعض الفنون وطري وا... في مستودعات اسرار
تدارج نظري بعثني صدق الهمة في الارتقا الي مدارج الكمال
وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال علي الترحل الي جرجانية
خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل صرف الله
تعالي عنها نوايب الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت
عن ساق الجد الي اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتلاء الثمار
من غصون اللطايف وصرفت شطرا من الزمان الي الفحص عن
دقايق علم البيان واخذ عن الشيوخ الذين حازوا قصب السبق
في مضماره والاحبار الحذاق الذين غاصوا علي غرر الفرايد في
بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح
المنسوب الي الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل
المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن
القزويني الخطيب بجامع دمشق اناله الله تعالي في ... سحايب
الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا ...

لعمري اصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده
محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين منطويا على
دقائق هي نتائج افكار المتأخرين مائلا عن غاية الاطناب
ونهاية الايجاز لاسيما عليه مخايل السحر ودلائل الاعجاز
ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر
وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان كان العلم قد عطلت
مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت
دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى شفت
شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا
الخمول يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضائل
ويتأسفون من انعكاس احوال الاذكيا والافاضل وهكذا
يذهب الزمان على العمر ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر
لكني لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب
وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله
واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتدا الى ما فيه من مطويات الرموز
والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرايده
الاستار نرى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر
المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم
قد تصدوا لسلوك طريقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا
عن سوا السبيل اختلست من اثنا التحصيل فرصا مع ما اتجرع
من الزمان غصصا وطفقت اقتحم موارد الدهر غايصا في لجج
الافكار والتقط فرايد الفكر بمطارح الانظار وبذلت
الجهد في مراجعة الفضلا المشار اليهم بالبنان وممارسة
الكتب المصنفة في فن البيان لاسيما دلايل الاعجاز واسرار
البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة
ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل لك صعاب عويصاته الابية
ويسهل الوصول الى ذخاير كنوزه المخفية واودعته فرايد

نفيسه

نفيسة وتحف بها كتب القدما * وفوايد شريفة سمحت
بها اذهان الاذكيا * وغرايب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق
ولطايف فقر انتخذتها من عين التحقيق * وتمسكت في دفع
اعتراضاته بذيل الجدل والانصاف * وتجنبت في رد ما اورد
عليه مذهب البغي والاعتساف * واشرت الى حل اكثر غوامض
المفتاح والايضاح * ونبهت على بعض ما وقع من الشارح الفاضل
العلامة في شرح المفتاح * واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام
الاخذين في هذه الصناعة * واعرضت عما وقع لبعض متعاطي
هذا الكتاب من عدم بضاعة * ورفضت التأسي بجماعة خطروا
تحقيق الواجبات * وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل
الواضحات * وحين فرغت عن تسويد الصحايف * بتلك اللطايف
* رمى بي الدهر بالارض حتى * فوادي في غشاوة من سهام
* نصرت اذا اصابتني سهام * تكسرت النصال على النصال *
وذلك من تواتر الاخبار بتفاقم المصايب في العشاير والاخوان
عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان * لاسيما
* ديار بها حل الشباب تميمتي * واول ارض مس جلدي ترابها *
فلقد خر الدهر على اهلها بسيف الحدثان * واباد من كان
فيها من السكان * ولم يدع من اوطانها الا دمنة لم تكلم من ام
اوفى * ولم يبق من جرثومها الا قوم بلا دخ عجوف *
* كان لم يكن بين الحجون الى الصفا * انيس ولم يسمر بمكة سامر *
فطرحت الاوراق في زوايا الهجران * ونسجت عليها عناكب
النسيان * وضربت بيني وبينها حجابا مستورا * وجعلتها كان لم
تكن شيا مذكورا * والى الله تعالى المشتكي من دهر اذا ما اساء
على انا تدوا احسن بوم عقيب من ساعته * ثم الجاني فرط الملال
وضيق البال الى ان تقطعت ارض الى ارض * وتحريت من زنج الى
خفض * حتى اخذت محروسة هرات حماها الله تعالى عن الافات
فنحض الله تعالى منها على جنة النعيم * بلدة طيبة ومقام كريم

لقد جمعت فيها المحاسن كلها • واحسنها الايمان واليمن والامن
فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية • وخمدت
نيران الجهل والغواية • وظل ظل الملك ممدودا • ولوا الشرع
بالعز معقودا • وعاد عود الاسلام الى روايه • واخضر روض
الفضل الى مائه • ونظم شمل الخلايق بعد الشتات • ووصل
حلمهم عقيب البتات • واستظل الانام بظل العدل والاحسان
وارتعوا في رياض الامن والامان • كل ذلك بيمن دولة
سلطان الاسلام • ظل الله تعالى على الانام • مالك رقاب
الامم • خليفة الله تعالى في العالم • حامي بلاد اهل الايمان
ماحي آثار الكفر والطغيان • ناصر الشريعة المتبعة • سالك
الطريقة المستقيمة • باسط مهاد العدل والانصاف • هادم
اساس الجور والاعتساف • رافع لواء الولاية في الآفاق • •
مالك سرير الخلافة بالاستحقاق • المجتهد في نصب سرادق
الامن والامان • الممتثل لقول الله يأمر بالعدل والاحسان
الخالص طويته في اعلاء كلمة الله • الصادق نيته في احيا
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم •

خليفة ملك الآفاق سطوته • والحق كان برايه سلكا •
يحوم حول ذراه العالمون كما • ترى الحجيج ببيت الله معتركا •
يحيى بنسيم رضى سنة الكرما وكم • مكابر يلظى من سخطه هلكا •
اطار صاعقة من نصله فيها • الى الشبابك لولا الشرع قد سمكا •
وصادف الرشد منه كل معتسف • قد كان في ظلمات الغي منهمكا •
فالدين صار قرير العين مبتسما • والملك اتكل بالاقبال مستمسكا •
علا فاضحى بدعوة الورى ملكا • وربما فتحوا عينا غدا ملكا •

وهو السلطان الغازي في سبيل الله تعالى معز الحق والدنيا والدين
غياث الاسلام ومغيث المسلمين • ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار
الارض مشرقة بانوار معدلته • واغصان الخيرات مورقة بسحايب
رافته فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد

بنيان الهداية إثر ما اشرف على الانهدام • وامطر على العالمين
سحايب الانعام والانعام • وخص من بينهم العالمين • بمزيد
الاقبال والاكرام • اقامت في الرقاب له ايادي • مقام الطوق
والناس الحمام • فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن • وقرت
بنيان الاحية والوطن • وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا
وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي
وهز من عطفي حتى رجعت • الى ما جمعت • وشمرت الذيل
لتصحيحه وترتيبه • واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه
وتهذيبه • واضفت اليه ما سمح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر
وسنح بحمد الله تعالى للنظر القاصر • فجا بعون الله كنزا
مدفونا من جواهر الفوايد • وبحرا مشحونا بنفايس الفرايد
فجعلته تحفة لحضرته العلية • وخدمة لسدته السنية
لا زالت ملجا لطوايف الانام • وملاذا لهم من حوادث
الايام • وحصنا حصينا للاسلام • بالنبي وآله عليه
وعليهم الصلاة والسلام • والمرجو من خلاني • وخلص اخواني
ان يشفعوني بصالح الدعا • ويشكروا لي ما عانيت في هذا
التاليف من الكد والعنا • والى الله تعالى التضرع في ان ينفع
به المحصلين • الذين هم للحق طالبون • وعن طرايق العناد
ناكبون • وغرضهم تحصيل الحق المبين • لا تصوير الباطل
بصورة اليقين • وهذا لعمري موصوف عزيز المرام • قليل
الوجود في هذه الايام • فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد
وفشا الجدال والجدل بين العباد • ولين فاتني من الناس
الثنا الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل
في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية
بحمد الله سبحانه وتعالى اداء لحق شي مما يجب عليه من شكر نعمائه
التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثنا باللسان

على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما الانعام سواء كان ذكرا باللسان
او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد
هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر
يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم
باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن
ههنا تحقق تصادقهما في الثنا باللسان في مقابلة الاحسان
وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة
وصدق الشكر فقط على الثنا بالجنان في مقابلة الاحسان والله
اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم
يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق
الحمد لوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة
على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم
الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله تعالى
اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا
دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان
ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق
ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم
ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه
بل على ان الحمد من المصادر الساده مسد الافعال واصله
النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل
انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه
نظر لان النايب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام
عليك وح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق
فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع
في الاستعمال لاسيما في المصادر وعند خفاء قراين الاستغراق
او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على

سماه فاذا لا يكون ثمة استغراق وما في **على ما انعم**
مصدرية لا موصولة لفساد اللفظ والمعنى اما لفظا
فلاحتياج الموصولة الى التقدير اي انعم به مع تعذره في
المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان
التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر
مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى
فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد
على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة
به ولئلا يتوهم اختصاصه بشي دون شي ولتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم اشارة الى اصول ما يحتاج
اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي يحتاج
في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون
ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها
وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد صاحبه ما في ضميره والاشارة
لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة
فانعم الله تعالى عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان
بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي
ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر
الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة
بل لا بد لهما من قوانين كلية وهي علم الشرايع ولا بد لها من واضع
يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطا وهو الشارع ثم الشارع
لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل
على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا
عليه الصلاة والسلام القران الفارق بين الحق والباطل
فقوله **وعلم** من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال
وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق

الانسان علمه البيان من البيان بيان لقوله ما لم نعلم
قدم عليه رعاية للسجع والصلاة على نبينا محمد خير من نطق
بالصواب دعا للشارع المقنن للقوانين وافضل من اوتي
الحكمة اشارة الى ذلك القوانين لان الحكمة هي علم الشرايع
على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه
لا من عند نفسه وتركا لفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا
لله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز
وتبيان للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب
البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس
عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين
الحق والباطل والصواب والخطا ثم دعا لمعاوني الشارع
في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله
اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن
الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل
الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير
بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء
فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت
معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفا اللازمة للشرط
غالبا ولتضمنها معنى الابتدا لزمها لصوق الاسم اللازم
للمبتدا قضا لحق ما كان وابقا له بقدر الامكان ويجي لهذا زيادة
تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل
استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما
لوقوع امر لوقوع غيره وانما تكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه
حرف شرط كلو الا ان لو لانتفا الثاني لانتفا الاول ولما
لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة
هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من العلوم
قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه

لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعله طايفة من العلوم اجل ما سواها
وجعله من هذه الطايفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم
فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيرهما من العلوم
يعرف دقايق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا
وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القران استارها
فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة
انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقايق
والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى
تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما جا به ليقتفي
اثره فيفاز بالسعادة الدنيوية والاخروية فيكون من اجل
العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف
الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل
كيف التوفيق بين ما ذكره هنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان
مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وتفسير وجه الاعجاز لا يمكن
كشف القناع قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه
كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكرها هنا لا يدل على انه يمكن
وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب
منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض
عليه بان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى
هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز
امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة
هذين العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف
للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان
وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم
لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القران الا تحت علمه
الشامل كما ذكر في المفتاح وتنبيه وجوه الاعجاز في النفس
بالاشيا المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات

الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام وتنبيه
الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه
استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على
اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما
للكلام المنزل على النبي عليه الصلاة والسلام ونظمه تاليف
كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب
ما يقتضيه العقل لا توالیها في النطق وضم بعضها الى
بعض كيف اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالیها في النطق
من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض
لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان
للطائف العلمين مدخل فيه فانها لا تتعلق بنفس الالفاظ
فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة
واشارة الى ان كلماته كالدرر **وكان القسم الثالث من**
مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج
الملة والدين **ابو يعقوب يوسف السكاكي** تغمده الله تعالى
بغفرانه **اعظم ما صنف** خبر كان **فيه** اي في علم البلاغة وتوابعها
من الكتب المشهورة بيان لما **نفعا** تمييز من اعظم **لكونه احسنها**
ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة
من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسألة مثلا
مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت
ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه **و** لكونه **اتمها تحريرا**
وهو تهذيب الكلام **و** لكونه **اكثرها للاصول والقواعد**
هو متعلق بمحذوف يفسره قوله **جمعا** لان معمول المصدر لا يتقدم
عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب
الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او

شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما
رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل مؤول
بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رايحة من الفعل
لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه
وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في
غيرها **ولكن كان** القسم الثالث **غير مصون** اي محفوظ **عن**
الحشو وهو الزائد المستغنى عنه **و** عن **التطويل** وهو الزائد
على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب
و عن **التعقيد** وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن
تحصيل معناه **قابلا** خبر بعد خبر اي كان قابلا **للاختصار** لما
فيه من التطويل **مفتقرا** خبر اخر اي كان محتاجا **الى الايضاح** لما
فيه من التعقيد **والى التجريد** عما فيه من الحشو **الفت مختصرا**
جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر **يتضمن ما فيه**
اي في القسم الثالث **من القواعد** جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق
على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم انفيته الى
المنكر يجب تاكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب
وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر يجب
ان يؤكد **ويشتمل على ما يحتاج اليه** لا ما يستغنى عنه ليكون
حشوا **من الامثلة** وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد
وايصالها الى فهم المستفيد **والشواهد** وهي الجزئيات
التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام
العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة **ولم ال** من الالو
وهو التقصير **جهدا** بالضم وبالفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد
بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم
لا آلوك جهدا معدى الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف
هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا **في**
تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث

وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا
اي اخذا وهو في الاصل مدّ اليد الى الشي ليوخذ من ترتيبه اي ترتيب
السكاكي او القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل او الى المفعول
ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما
تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا
لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم
يؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة
في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا مبني
على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل
على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان
يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا
للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرطه
المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا
تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف
مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا
تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد
وغيرها فوايد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على
الفوايد وزوايد لم اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح
بها اي بالزوايد والاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه
يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا
لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره
ولقد عجب في جعل ملتقطات كتب الايمة فوايد ومخترعات
خاطره زوايد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله تعالى
لا يعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذ لا مقتضي للتخصيص
ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية
من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله
وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله تعالى ولي ذلك

النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره وعلى هذا كان
الانسب ان يقول والله تعالى اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل
عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى
نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية
الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وحينئذ فالمخصوص
هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا
زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن
المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل
سكنا على راي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة
وثلاثة فنون لان المذكور اما ان يكون من قبيل المقاصد في
هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه
الاحتراز عن الخطا في تادية المراد فهو الفن الاول والا فان
كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني
والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه
منع ظاهر يدفع بالاستقراء وتتبع رتبه على مقدمة وثلاثة فنون
وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة
والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما نبين هناك ان شاء الله
تعالى ولما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون
الثلاثة صار كل منها معهودا فعرفه بتعريف العهد بخلاف المقدمة
فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى
فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة
والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان
وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام وحصولها التعريف
على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة فوجه الاحتياج
اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة
منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله

لمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة منه
قدمت امام المقصود لارتباطه بها وانتفاع بها فيه سواء توقف
عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
اشكل عليهم امران احتاجوا الى التفصي عنهما الى تكلف الاول
بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة
وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان الثاني
ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض
منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس
في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها
الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب
فنقول **الفصاحة** وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور
يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من
اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح **يوصف بها المفرد**
يقال كلمة فصيحة **والكلام** يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة
فصيحة في النظم **والمتكلم** يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح
والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء **يوصف بها**
الاخيران اي الكلام والمتكلم **فقط** دون المفرد يقال كلام
بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء
الافعال بمعنى انته وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه
جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته
عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم
تقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء
كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد
علموا ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون
جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن
الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ
الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة

والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه
لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة
الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد
والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما
حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة تقال عندهم لمعان
محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة
والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى اخر بادروا اولا الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان
وصفا له ثم عرفوا كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع
الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما
كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق
الفصاحة على الاقسام الثلاثة من اطلاق اللفظ المشترك
على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى
تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغيره
ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم
نجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح
لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح
لتعريفهما به بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج
الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ
والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة
لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه
وجب تقديم فصاحة المفرد **فالفصاحة** الكائنة **في المفرد**
خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي
اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه
الثلاثة لا يكون فصيحة **فالتنافر** وصف في الكلمة يوجب
ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه
نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى
الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ

القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع يعدي ولا يعدي تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشا الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التا التي هي من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه سهو لان الرا المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشا الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد كالطفرة ولا بسبب قربهما وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملع نحو علم بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذره فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية

عن كونه عربيا فلا تخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفا وصف الجز كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفا وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكر الجوهري في الصحاح وذكر جار الله العلامة في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة فهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تتكأكؤون علي كما تتكأكؤون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا

قريب من قولهم سرّجَ الله وَجْهَه بالكسر اي حَسَّن وَسرّج الله
تعالي وَجهه اي بهجه وَحسّنه وَانما لم يَجعل اسم مفعول منه
لاحتمال انهم لم يعثروا علي هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا
مستحدثا من السّراج علي انه لا يبعد ان يقال ان سرّج الله تعالي
وَجهه ايضا من باب الغرابة وَاما صاحب مجمل اللغة فقد
قال سرّج الله تعالي وجهه اي حَسّنه وَبهجه ثم انشد هذا
المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كلامهم كون الكلمة غير مشهورة
الاستعمال وَهي في مقابلة المعتادة وَهي بحسب قوم دون قوم
وَالوَحشية هي المشتملة علي تركيب ينفر الطبع عنه وَهي في مقابلة
العَذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية
بل الوَحشية قيد زايد لفصاحة المفرد وَان اريد بالوحشية غير
ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعني مخل بالفصاحة لانا نقول
هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوَحشي منسوب
الي الوَحش الذي يسكن القفار استعيرت للالفاظ التي لم يونس
استعمالها وَالوحشي قسمان غريب حسن وَغريب قبيح فالغريب
الحسن هو الذي لا يعاب استعماله علي العرب لانه لم يكن وحشيا
عندهم وَذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وَهي في النظم احسن منها
في النثر وَمنه غريب القران وَالحديث وَالغريب القبيح يعاب
استعماله مطلقا وَيسمي الوَحشي الغليظ وَهو ان يكون مع كونه
غريب الاستعمال ثقيلا علي السمع كريها علي الذوق وَيسمي المتوعر
ايضا وَذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وَجفخت
وَامثال ذلك وَبهذا تبين ظاهر المعني وَلا ما نوسة
الاستعمال تفسير للوَحشية فمنع كونه مخلا بالفصاحة
المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وَان اردت بالفصاحة
معني اخر وَزعمت ان شيا من التنافر وَالغرابة وَالمخالفة
لا يخل بها فلا مشاحة **وَالمخالفة** ان تكون الكلمة علي خلاف
القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم
الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام وَالادغام

في نحو مَدّ وَذلك مما يشتمل عليه علم التصريف وَاما نحو أبَي
يأبَي وَعَوِر وَاستحوذ وَقطط شعره وَآل وَماء وَما اشبه ذلك
من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شي لانها
كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال
القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون علي وفق
ما ثبت عن الواضع **نحو** الاجلل بفك الادغام في قوله **الحمد
لله العلي الاجلل** وَالقياس الاجلّ **قيل** فصاحة المفرد
خلوصه مما ذكر **وَمن الكراهة في السمع** بان يتبرا السمع من
سماعه كما يتبرا من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من
قبيل الاصوات وَالاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه
وَمنها ما تستكرهه **نحو الجرشّي** في قول ابي الطيب في مدح سيف
الدولة ابي الحسن علي. مبارك الاسم اغر اللقب **كريم الجرشّي**
اي النفس **شريف النسب** فالاسم مبارك لموافقته اسم امير
المؤمنين كرم الله تعالي وَجهه وَاللقب مشهور بين الناس
وَالاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل وَاضح معروف
وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوَحشية لظهور
ان الجرشّي تمام من قبيل تكأكأتم وَافرنقعوا وَالجحيش وَاطلخم
وَقد ذكرها وَنحوه اخر **الاول** انها ادت الي الثقل فقد دخلت
تحت التنافر وَالا فلا تخل بالفصاحة **الثاني** ان ما ذكره
هذا القايل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات
فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه
وضعف هذين الوجهين ظاهر **الثالث** ان الكراهة في السمع
راجعة الي النغم لا الي نفس اللفظ فكم من لفظ فصيح يستكره
في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ
غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب وَليس
شي للقطع باستكراه الجرشّي دون النفس سوا ادي بصوت
حسن او غيره وَكذا جفخت وَمكع دون نفرت وَعلم **الرابع**

ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر
ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال
بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان
مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما يجي
في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك و الفصاحة
في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات
والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه
مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل
وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا
من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون كلام
مشتملا على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا
لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها
فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على
خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى
يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب
غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني
ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه
ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم • جزاء الكلاب العاويات وقد فعل • وقوله
لما عصى اصحابه مصعبا • ادى اليه الكيل صاعا بصاع ••
ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء
واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل
واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر • وحسن فعل كما يجزى سنمار
وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه • زهيرا على ما جر من كل جانب ••
فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على
اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله • وليس قرب قبر
حرب اسم رجل قبر صدره • وقبر حرب بمكان قفر • اي خال

من الماء والكلاء ومنه ما هو دون ذلك مثل قوله اي ابي تمام •
كريم متى امدحه امدحه والورى • معي واذا ما لمته لمته •
وحدي • الورى مبتدا خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني
احد في ملامته لانه لا يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا
والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف • وهو ايهام ثبوت الدعوى •
كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم
دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المصنف فان
في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر ولعله اراد
منه ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف
ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد
امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول
باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا يجتري عليه المؤمن
صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي
تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء
والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر
وبين المثالين فرق اخر وهو ان منشا الثقل في الاول نفس اجتماع
الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر
جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل وسجد
بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان
فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام
معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام
ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم
بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم
او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد
وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سببا للتعقيد
يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب
ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار

الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم **كقول الفرزدق في** مدح **خال هشام** بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي **وما مثله في الناس الا مملكا • ابو امه حي ابوه يقاربه** اي ليس مثله في الناس **حي يقاربه** اي احد يشبهه في الفضايل **الا مملكا** اعطي الملك والمال لا عنى هشاما **ابو امه** اي ام ذلك المملك **ابوه** اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا مماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اي حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلانه لعمل التقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حي يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله وفيه فصل بين البدل والمبدل منه **واما في الانتقال** اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفا القراين الدالة على المقصود **كقول الاخر** وهو عباس بن الاحنف **ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب** اي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلايل الاعجاز والنصب توهم **عيناي الدموع لتجمدا** جعل سكب الدموع وهو البكا كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكابة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي سائني وسرني

• • ابكاني الدهر ويا ربما • اضحكني الدهر بما يرضي • • •

ولكنه اخطا في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين **فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع** حال ارادة البكا وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة **لا الى ما قصده** الشاعر **من السرور** الحاصل بملاقاة الاصدقا ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الحضر الدعا لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله تعالى عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي

• الا ان عينا لم تجد يوم واسط • عليك بجاري دمعها لجمود •

فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي يسر له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغا كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود فاني الى الان كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكابة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن الان ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وحينئذ لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولازمه ملازمة المطلوب ليطلب

الدمر انه مطلوب به فيا بي بصدده هذا هو المعنى المشهور
فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاؤه
عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف
والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها
عليه كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا
بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق
واتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدمع من عيني
لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر
مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو
المفهوم من دلايل الاعجاز وعلى هذا فالتمس في ساطلب لمجرد
التاكيد على ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب
ما قالوا وغير ذلك **قيل** فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر
ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشي مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون
ذلك فوق الواحد **وتتابع الاضافات** فكثرة التكرار **كقوله**
اي ابي الطيب • وتسعدني في غمرة بعد غمرة • الغمرة ما يغمرك من
الما والمراد الشدة **سبوح** فعول بمعنى فاعل من السبح وهو
شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمونث واراد بها فرسا
حسن الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الما **لها** صفة سبوح
منها حال من شواهد **عليها** متعلق بها **شواهد** فاعل الظرف
اعني لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها لسبوح يعني ان لها
من نفسها علامات شاهدة على نجابتها **و** تتابع الاضافات مثل
قوله اي ابن بابك **حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي** ففيه
اضافة حمامة الى جرعا وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيا
جرعا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعا الى حومة وهو
معظم الشي واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة
والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه • فانت بمراى من سعاد ومسمع •
اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمراى مني ومسمع اي

بحيث اراه واسمع صوته كذا في الصحاح **وفيه نظر** لان
كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه
على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل
بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم
ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق
ابن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات
المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجا كقوله **شعر**
• يا علي بن حمزة بن عمارة • انت والله ثلجة في خيارة •
ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه
ملح ولطف كقوله
• نظلت تدير الكاس ايدي جاذر • عتاق دنانير الوجوه ملاح •
ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله • بعتيبة بن الحارث
ابن شهاب • وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر
بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان تكون مترتبة لا يقع بين
المضافين نحو غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة وكثرة التكرار
بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول
مما ايضا ان اوجبا ثقلا او بشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالهما
بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم
نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده وقوله تعالى ونفس وما سواها
فالهمها فجورها وتقواها **و** الفصاحة **في المتكلم ملكة** هي قسم من مقولة
الكيف ورسم القدما الكيف بانه هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا
نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال
باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة
في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال
وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته
ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضا
محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض

لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وح ان كانت راسخة في موضعها اي في محلها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله **يقتدر بها على التعبير عن المقصود** دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا في حالتي النطق وعدمه اي سوا كان ممن ينطق بمقصوده **بلفظ فصيح** في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا اجيب كذا يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الي غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الي الفهم مما استعمل فيه الباء السببية

والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الي المتكلم على وجه مخصوص اي الي ان يعتبر مع الكلام الذي يودي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد

مقتضاها وتسمى مطابقته لذلك الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام موكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المطلق المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الي غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني **مع فصاحته** اي مع فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين **وهو** اي مقتضى الحال **مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة** الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الي المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الي المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللايق بهذا المقام غير الاعتبار اللايق بذلك وهذا عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الي ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يجي اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشي من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الي نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او موكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الي المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشي من التوابع او غير مصحوب مقدما او موخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الي غير ذلك او الي المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سيفصل واما الثاني فكفصل الجملتين او وصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة

في بابه وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني واذ اتمهد هذا
فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند
اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق
او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده
بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما اشبهه ومقام
تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره
وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله **فمقام كل
من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام
خلافه** اي خلاف كل منها وانما فصل قوله **ومقام الفصل
يباين مقام الوصل** لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم
الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل
والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل
قوله **ومقام الايجاز يباين مقام خلافه** اي الاطناب والمساواة
لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد
اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد
ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما
نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر
وكذا خطاب الذكي مع الغبي فان مقام الاول يباين مقام
الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني
الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي
الفطن لان الذكا شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الارا
وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها
من الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه فتقابل الغبي
هو الفطن **ولكل كلمة مع صاحبتها** اي مع كلمة اخرى صوحبت
معها **مقام** ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى
مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات
الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع

الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند
اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا
مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام
اخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا
له مع المسند السببي مقام ومع الفعل مقام اخر الى غير ذلك
هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام في جميع ما ذكر من التقديم والتاخير
والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة **وارتفاع
شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار
المناسب وانحطاطه** اي انحطاط شانه **بعدمها** اي بعدم
مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار الامر
الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب
البلغا يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله
واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا
وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق
اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل
في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات
اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة **فمقتضى الحال
هو الاعتبار المناسب** للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيره
مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق
والفا في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة
له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح
بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد
الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع
بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا
مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال
فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا
والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق

الكلام لمقتضى الحال الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث
يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض
التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان
ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل
على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل
زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق
زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزا
نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى
غير ذلك وكذا في الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع
او وهو مسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه
وتجيء به حيث ما ينبغي وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم تفرد
كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص
معناه نحو ان تاتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال
وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم
انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع
الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفا والفا من ثم الى غير ذلك وتنظر
في التعريف والتنكير والتاخير والتقديم والحذف والتكرار والاظهار
والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى
ما ينبغي لذا نتم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير راجعة للالفاظ انفسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض
لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب
الموقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له
مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة
منكرة في بيت اخر قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة
صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل
باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب
متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح

١٦

لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة
من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا
له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني
والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف لانه
من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على
ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير
من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى
بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة راجعة الى
المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها
ان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في
الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك
ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ
دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة
معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ
اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب
وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة
والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي
والاثبات هذا خلاصة كلام المص فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز
حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه
هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر
المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف
في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البراعة
والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان
الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى
فصيح ولا يقال معنى وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها
هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام

الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل باللفظ على
معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المقصود
فهنا الفاظ ومعان اول ومعان ثوان فالشيخ يطلق على المعاني
الاول على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على
حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات
ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة
اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ
المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي
هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من
صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني الاول
وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ
المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في
الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست انا احمل كلامه
على هذا بل يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ
ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق
تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بحذف
الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ
المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب
انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول
المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا
كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة
التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة
تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين
انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك
كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت اخر فرق فعبرنا
عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك

وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ
وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا بعد ما ذكره الشيخ
ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ
المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز
بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر
عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني بالفصاحة التي تجب للفظ
لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف مدركة بالفهم بعد
سلامته من اللحن في الاعراب والخطأ في الالفاظ ثم انا لا ننكر
ان تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يوجب الفضيلة ويؤكد
امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة
وانما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب
ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة
انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون
اللفظ على وصف اذا كان عليه يدل على تلك الفضيلة فيمتنع
ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال **ولها** اي
وللبلاغة في الكلام **طرفان اعلى** اليه تنتهي البلاغة كذا في
الايضاح **وهو حد الاعجاز** وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى
ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته **فان قيل** ليست
البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة
كاف باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز
ان يراعيهما حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة
ولو بمقدار اقصر سورة **قلنا** لا يعرف بهذا العلم الا ان هذه
الحال تقتضي ذلك الاعتبار مثلا اما الاطلاع على كمية الاحوال
وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر
ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع
كيف وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تاليف كلام
بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى **وما يقرب منه** ظاهر

هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه من حد
الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه اغا هو من المراتب العلية والاجهة
لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه تنتهي البلاغة اذ المناسب ان
يوخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز **فان قيل** المراد
ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام
البشر فالاول حد لا يمكن البشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان
يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية
وكلاهما من الاعجاز **قلنا** اما الاول فشي لا يفهم من اللفظ مع
ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر
او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز
بمعنى مرتبته اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة
للبيان يويده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا
كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته وكان
بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه ومما الهمت بين النوم
واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه
عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب
منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو
الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز
وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف فانه وما يقرب منه
كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض
الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع
معارضته وفي نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما
هو المعجز **واسفل وهو ما** اي طرف البلاغة **اذا غير الكلام عنه الى
ما دونه** اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل **التحق** الكلام وان
كان صحيح الاعراب **عند البلغا باصوات الحيوانات** تصدر عن
محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطايف والخواص الزايدة
على اصل المراد **وبينهما** اي بين الطرفين **مراتب كثيرة**

متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية
الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة
وتتبعها اي بلاغة الكلام **وجوه اخر**
سوى المطابقة والفصاحة **تورث الكلام حسنا** هذا
تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين
هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها
اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة
والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها
ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة
بل هي من اوصاف الكلام خاصة **والبلاغة في المتكلم ملكة
يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم** تفريع
على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان
وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه
تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة
وحصر مرجعها الى المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو
يعني علم مما تقدم امران احدهما **ان كل بليغ**
لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق **ولا
عكس** اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر **و** الثاني **ان
البلاغة** في الكلام **مرجعها** وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن
حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع
ولا طباقه اي ما به يتحققان ويحصلان **الى الاحتراز عن الخطا
في تادية المعنى المراد** والا لربما ادي المعنى
المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من
تعريف البلاغة **والى تمييز الفصيح من غيره**
والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون
ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة
ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من

غيرها لتوقفه عليها **فان قلت** قد يفسر مرجع البلاغة
بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه **قلت**
لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به
المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى
الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطا في اداء المقصود وتمييز الكلام
الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح
به واريد بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم
تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية
لها فالرجوع الى الحق خير والحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين
الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين
وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس
فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان
وانا نحقق قوله **والثاني** اي تمييز الفصيح من غيره يعني
معرفة ان هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو انه مركب اجزائه
تمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة
دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره
وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم
من الغرابة عن غيره يبين في علم اللغة اذ به يعرف ان في تكأكأتم
ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب
المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها
مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها
تتبين الاشيا وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يبين
في علم التصريف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون
الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره
منه ما يبين اي يوضح **في علم متن اللغة** كالغرابة
اعني تمييز السالم عن غيره وانما قال متن اللغة لان اللغة تطلق
على جميع اقسام العربية **او في علم التصريف** كمخالفة

القياس **او في علم النحو** كضعف التاليف والتعقيد اللفظي
او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر
دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات **وهو** اي ما يبين في هذه
العلوم او يدرك بالحس **ما عدا التعقيد المعنوي** اذ لا يعرف
بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره
والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او
يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق
لنا مما ترجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطا في التادية وتمييز
السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى
علم به يحترز عن الخطا وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة
فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان
مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله **وما يحترز به عن**
الاول يعني الخطا في تادية المعنى **علم المعاني** فالمراد بالاول
اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما
الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو
الاحتراز عن الخطا لا نفس الخطا **وما يحترز به عن التعقيد**
المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني
والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك
بالتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا
لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه
اشار بقوله **وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع** ولما كان هذا
المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون
الثلاثة **وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم**
يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع
علم البيان والثلاثة علم البديع ولا تخفى وجوه
المناسبة والله تعالى اعلم

الفن الاول

علم المعاني

قدمه على البيان

لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لأن البيان علم يعرف به إيراد المعنى
الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال
ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد متقدم على المركب
طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم أشار إلى تعريفه وضبط أبوابه
إجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة لأن كل علم فيه مسائل كثيرة
تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين
ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة فعليه أن يعرفها
بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه
فقال **وهو علم** أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية ويقال
لها الصناعة أيضا وبيان ذلك أن واضع هذا الفن مثلا وضع
عدة أصول مستنبطة من تتبع كلام البلغاء تحصل من إدراكها وممارستها
قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات إليها وتفصيلها متى
أريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما
جهتي إدراك ألا ترى أنك إذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد أن
جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد أن له حالة بسيطة إجمالية
هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها وتجوز أن
تريد بالعلم نفس الأصول والقواعد لأنه كثيرا ما يطلق عليها
ثم المعرفة تقال للإدراك الجزئي أو البسيط والعلم للكلي أو المركب
ولذا يقال عرفت الله دون علمته وأيضا المعرفة للإدراك
المسبوق بالعدم أو للأخير من الإدراكين لشيء واحد إذا تخلل بينهما
عدم بأن أدرك أولا ثم ذهل عنه ثم أدرك ثانيا والعلم للإدراك
المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال
عارف والمصنف تجري على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال
يعرف به أحوال اللفظ العربي دون يعلم فكأنه قال هو علم
يستنبط منه إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال
المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك
العلم لا أنها تحصل جملة بالفعل لأن وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا

يندفع ما قيل إن أريد معرفة الجميع فهو محال لأنها غير متناهية أو البعض
الغير المعين فهو تعريف بمجهول أو المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل
إن أريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لأحد أو البعض فيكون
حاصلا لكل من عرف مسألة منه والمراد بأحوال اللفظ الأمور
العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك
ووصف الأحوال بقوله **التي بها يطابق** اللفظ **مقتضى
الحال** احترازا عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة كالإعلال
والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية
أصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما
مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على أن المراد أنه علم
يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
إذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم أن يكون علم المعاني عبارة عن
معرفة هذه الأحوال بأن يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم
والتأخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان
من هذا التعريف لأن كون اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية مثلا
وإن كانت أحوالا للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها
في علم البيان من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال إذ
ليس فيه أن الحال الفلاني يقتضي إيراد تشبيه أو استعارة أو كناية
ونحو ذلك **فإن قلت** إذا كان أحوال اللفظ هي التأكيد
والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو
مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية
للتأكيد أو الذكر أو الحذف إلى غير ذلك فكيف يصح قوله الأحوال التي
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال إلا تلك الأحوال
بعينها **قلت** قد تسامحوا في القول بأن مقتضى الحال هو
التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على أنها هي التي بها يتحقق مقتضى
الحال وإلا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند
إليه أو يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال

ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام
ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا
قايم انه كلام مؤكد وعلى زيد قايم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى
قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان
تلك الاحوال التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى
الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ
باعتبار ان تكون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص
اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت
لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير واعلم انما عدل عن تعريف صاحب
المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة
وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن
الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين **الاول**
ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم
به **الثاني** انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني
بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي
تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة
على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم
في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها
وايراد التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب
في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان
اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة
كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة
حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب
السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريفاته الادبية مشحونة بالمجاز وعن الثاني
بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء
بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف
على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بعض

الناس ان امرؤ القيس بليغ بتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور
المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقها البلد
بتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية
المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله
توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل
تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل
ان زيدا قايم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا ووالله ان زيدا لقايم
فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان حاكما حكما مشوبا بصواب
وخطا لان خاصية ان زيدا قايم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخا
زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان
يورد التركيب في مورده وفيما سواه وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام
لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا
لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك
المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون
ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه
وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهنا
في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم
هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة
المتكلم تراكيب البلغاء تعريف الشيء بنفسه ومفاسد قلة التامل مما يضيق
عن الاحاطة بها نطاق البيان نعم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم
يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال **وينحصر** المقصود
في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته
والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم
عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار
والتنبيه الاتي خارجة عن المقصود **الاول** احوال
الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث

احوال المسند الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس
القصر السادس الانشاء السابع الفصل والوصل
الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها
لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة
بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها
او بايقاع النسبة او انتزاعها خطائي في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة
الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي
الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما
كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد
الازمنة الثلاثة بان يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او
سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا
ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر
سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج
كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه
والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له
متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والظرف ونحو ذلك وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء
ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون للمسند اليه ايضا متعلقات وكل من الاسناد
والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة
عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة
احترز به عن التطويل على ما يجيء بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة
فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد الذي لا لفائدة لا يكون بليغا
او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر
والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او
المسند اليه او المسند فالذي يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال
عما سبق وجعل كل منها بابا براسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند
مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من

هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين
النفي والاثبات فقد زاد كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال
اللفظ اما مفرد او جملة فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد
اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه
الثلاثة ابوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند
اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض
وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من
احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل
والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل
احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال
ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع
كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء
ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا
ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه
لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر
كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا
تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام
المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق
هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور ورد ايضا
الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف
الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء
بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار
الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون
بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله
صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب
الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبواسطته للواقع وهو الخارج
الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته

للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين
اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك مع قطع
النظر عما في الذهن من النسبة لابد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية
او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه
النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة
الواقعة الخارجية بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها
كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس
الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع
بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج
بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع
يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح
في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر
بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر
متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن
وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية **وقيل**
قايله النظام ومن تابعه صدق الخبر **مطابقته لاعتقاد المخبر ولو**
كان ذلك الاعتقاد خطا غير مطابق للواقع **و**كذبه **عدمها**
اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطا فقول القايل السما
تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السما فوقنا غير معتقد كذب
والواو في قوله ولو خطا للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطا
ولو كان خطا والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح
فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو
حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد
والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح
واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي
الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت
الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة

للاعتقاد فيكون كاذبا بالايقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا
او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب
المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه
لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وههنا لم يحكم بشي من النفي والاثبات
لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه
خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه
خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام **بدليل قوله تعالى** اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله
يشهد **ان المنافقين لكاذبون** فانه تعالى جعلهم كاذبين
في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة
عن مطابقة الواقع لما صح هذا **ورد** هذا الاستدلال **بان المعنى**
لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع
الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه
من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة
الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين
يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم
نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشي لانا نقول لا نسلم
انه خبر بل انشا **او** المعنى انهم لكاذبون **في تسميتها** اي في تسمية
هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة
في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ
لا كذبا لان تسمية شي بشي ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراطه
المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب
راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم
الجواب على تقدير التسليم اشار اليه بقوله **او المشهود به** اي
المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله
لكن لا في الواقع بل **في زعمهم** الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم
يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق

في نفس الامر لوجود المطابقة قلنا تنبيها لئلا يتوهم ان هذا اعتراف
بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين
المعنيين بون بعيد فظهر مما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب
الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه
الثلاثة لبيان السند واعلم ان هٰهنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو
ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا
لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح
البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله
ابن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك
لعمي فذكره للنبي عليه الصلاة والسلام فارسل رسول الله صلى الله
عليه وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله
قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله
ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلى
الله عليه وسلم فقرا فقال ان الله صدقك يا زيد **الجاحظ** انكر
انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه
ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق
او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد او بدون الاعتقاد
فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد
انه مطابق وواحد منها كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير
مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده **صدق الخبر**
مطابقته للواقع **مع الاعتقاد** بانه مطابق **وكذب الخبر عدمها**
معه اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول
مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع
والاعتقاد في الصورتين **وغيرهما** وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة
مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة

مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد **ليس بصدق ولا كذب**
فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور
والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد
منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب
النظام وقد وقع هٰهنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل
الجاحظ **بدليل** قوله تعالى **افترى على الله كذبا ام به جنة** لان الكفار
حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار
حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك **ان المراد بالثاني** اي الاخبار
حال الجنة **غير الكذب لانه قسيمه** اي لان الثاني قسيم الكذب
اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره **وغير**
الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهارهم تكذيبه لا يريدون
بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا
عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة على معنى ام صدق
بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه مرادهم بكون كلامه خبرا حال
الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من كبار اهل اللسان عارفون
باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا
منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم
من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم
اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم
كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر **ورد** هذا الدليل **بان**
المعنى اي معنى ام به جنة **ام لم يفتر فعبر عنه** اي عن عدم الافتراء **بالجنة**
لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد
للمجنون والثاني ليس قسيما للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعني
الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد
والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء عين الكذب فالمعنى اقصد
الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة
فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل

فلا يصار إليه بلا دليل فالأولى أن المعنى افترى أم لم يفتر بل به
جنة وكلام المجنون ليس بخبر لأنه لا قصد له يعتد به ولا شعور
فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا أو ليس بخبر فلا يثبت خبر
لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كون لا بد في التقييد نقل أئمة
اللغة واستعمال العرب ولا نسلم أن للقصد والشعور مدخلا
في خبرية الكلام فإن قول المجنون أو النائم أو الساهي زيد قائم
كلام ليس بإنشاء فيكون خبرا ضرورة أنه لا يعرف بينهما واسطة وفيه
بحث واعلم أن المشهور فيما بين القوم أن احتمال الصدق والكذب
من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد
الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم أنه لا فرق بين
النسبة في المركب الإخباري وغيره إلا بأنه إن عبر عنها بكلام تام يسمى
خبرا وتصديقا كقولنا زيد إنسان أو فرس وإلا يسمى مركبا تقييديا
وتصورا كما في قولنا يا زيد الإنسان صادق ويا زيد الفرس كاذب
ويا زيد الفاضل محتمل أو الفرس وأيا ما كان فالمركب إما مطابق فيكون
صادقا أو غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الإنسان صادق ويا زيد
الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب
بالنسبة في المركب التقييدي دون الإخباري حتى قالوا إن الأوصاف
قبل العلم بها أخبار كما أن الأخبار بعد العلم بها أوصاف فظهر الفرق
أن النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب
وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الأوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال
من حيث هو موضوع لكلمة ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ إنما يتوجهان
إلى ما قصد المتكلم إثباته أو نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك
ولو سلم فإطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو
العمدة في تفسير الألفاظ أعني اللغة والعرف وإن أريد تجديد اصطلاح
فلا مشاحة

الباب الأول أحوال الإسناد الخبري

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى الأخرى بحيث يفيد

(الحكم)

الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم آخر أو منفي عنه وهذا أولى من
تعريفه بأنه الحكم بمفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أو منفي عنه كما في المفتاح
للقطع بأن المسند إليه والمسند من أوصاف الألفاظ في عرفهم وإنما
ابتدأ بأبحاث الخبر لكونه أعظم شأنا وأعم فائدة لأنه هو الذي يتصور
بالصور الكثيرة وفيه تقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا
التي بها التفاضل ولكونه أصلا في الكلام لأن الإنشاء إنما يحصل منه
باشتقاق كالأمر والنهي أو نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت أو زيادة
أداة كالاستفهام والتمني وما أشبه ذلك ثم قدم بحث أحوال الإسناد
على أحوال المسند إليه والمسند مع أن النسبة متأخرة عن الطرفين
لأن علم المعاني إنما يبحث عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا
إليه ومسندا وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد لأنه
ما لم يسند أحد اللفظين إلى الآخر لم يصر أحدهما مسندا إليه والآخر
مسندا والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا
عنها **لا شك أن قصد المخبر** أي من يكون بصدد الإخبار والإعلام
لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فإنه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لأغراض
سوى إفادة الحكم أو لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب
إني وضعتها أنثى إظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها
والتحسر والتحزن إلى ربها لأنها كانت ترجو وتقدر أن تلد ذكرا وقوله
تعالى حكاية عن زكريا عليه الصلاة والسلام رب إني وهن العظم
مني إظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون
من المؤمنين الآية إذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف
القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وأمثال هذا
أكثر من أن تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الإمام
المرزوقي في قوله

قومي هم قتلوا أميم أخي ... فإذا رميت يصيبني سهمي

هذا الكلام تحزن وتفجع وليس بإخبار لكنه إذا كان بصدد الإخبا

فلاشك ان قصده بخبر افادة المخاطب تمام الحكم كقولك زيد قايم
لمن لا يعرف انه قايم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد
حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا
لا ايقاعها الظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه قد اوقع النسبة
او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم
معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم
على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه
في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع
في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة
العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيدا لا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم
اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وح لا يتحقق الكذب اصلا
ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت
ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل
على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا لم
فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى وانتفائه معلوم البطلان قطعا اذ
لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد
تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك
من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية
هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا محققا دائما
فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وليس بقائم تناقض لامتناع
تحقق المتناقضين في الخارج ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار
من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله
بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ
الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان
لا يكون مدلولا للفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد
بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي
لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية

تمتنع والثانية بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة
اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع
وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر
هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم
افاد انه عالم بالحكم من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة
في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من
الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح
به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المص
في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني
وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بذلك الحكم من الخبر نفسه عند حصول
العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل
لعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول
باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا
الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من
ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ
التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله
لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله
مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان
لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان
يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع
حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتورية وح تكون تسمية
هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر
فان قلت كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا
الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا
منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم
سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما
جديدا فالجواب عن الاول بكون صورة هذا الحكم حاصلة

في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن
العلم بهذا العلم وهو جايز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان فايدة الخبر
هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا
متحقق ضرورة سوا علم السامع ان المخبر عالم الحكم او لم يعلم لكن
هذا ينافي تفسير المص وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الي ما هو
مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا
كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول
وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه
عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا
قلنا ليس المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة
هذا الحكم في ذهن المخبر وهذا ضروري في كل عاقل تصدي للاخبار
وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل
فيلقي اليه الخبر وان كان عالما بالفايدة لعدم جريه على موجب العلم
فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سوا كما يقال للعالم
التارك للصلاة الصلاة واجبة لان موجب العلم العمل وللسايل
العارف عما بين يديك ما هو هو كتاب لان موجب العلم ترك السوال
ومثله هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظايره كثيرة بحسب
كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شيت فعليك بكلام
رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق ولبيس ما شروا
به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب
بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا
بعلمهم بعني ان شيت ان تعرف ان العالم بالشي اعم من فايدة الخبر
وغيرها ينزل منزلة الجاهل باعتبارات خطابية لا ان الاية من
امثلة تنزيل العالم بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بنا على ان قوله
تعالى لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرا لامتنعوا
منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى الي هولا
هذا الكلام يلوح علينا اثر الاهمال او على ان قوله تعالى ولقد علموا

الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم
واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيا من
الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الي زيادة التعميم وان
وجود الشي سوا كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال
ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شي واثباته وما رميت اذ
رميت واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب
على قدر الحاجة حذرا من اللغو واشار الي تفصيله بقوله فان
كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما
بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة
ام لا نعلم ان ما يسبق الي بعض الاوهام من انه لا حاجة الي قوله
والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة
ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشي الا ترى
انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا
يحكم بشي من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان
لا يجتمعان قط استغني على لفظ المبني للمفعول عن موكدات
الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد
واما الشرطية وحرف التنبيه وحرف الصلة وان كان المخاطب
مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بموكد
قال الشيخ في دلايل الاعجاز اكثر مواقع ان بحسب الاستقرا
هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسايل ظن على خلاف ما انت
تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يودي
الي ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار
في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما
لا قايل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب
توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد
في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى
عليه الصلاة والسلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم

مرسلون موكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم
انا اليكم لمرسلون موكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة
المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام
على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله تعالى بناء على ان الرسالة
من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين
فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا
ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية
في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله تعالى لا من رسول الله وقوله اذ
كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين تكذيب للثالث
لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان هم
بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية
اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث فقويناهما
برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول
ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج
الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول
والتقوية بموكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار
في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى
الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى
الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قلت
اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا
لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس
على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم
لكونه غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلت لا نسلم انه
ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال
بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف
مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفا

الخاص

الخاص لا يوجب انتفا العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم
تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا
ما نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج
الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام
كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى
الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير
السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف
غير السائل له اي للخبر يعني اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه
ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف
المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني
يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا
كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار
المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق
ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون موكدا اي
محكوما عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما
الى جنس الخبر كان النفس يقظى والفهم مسارع يكاد يتردد فيه
ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ونحو وما ابرئ
نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم
ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك
مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ
عبد القاهر انه في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج
له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر
اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو
قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه واضعا على
العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان
في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ
امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة

المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا
ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما
لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات
الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله
اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن الانكار
ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر
الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه
الصلاة والسلام لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر
في حل لفظ الكتاب مناوجوه متعسفة لا فايدة في ايرادها وقوله
كقوله لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده **فان قيل**
التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب
بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد
الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه
تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد
قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه
قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد
كما جعل الريب بنا على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع
كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا
على ما يزيله **فالجواب** عن الاول انه لما نفي الريب على سبيل
الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكر
في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح
لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه
ما نفي الريب عنه بمعنى احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع
الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي
لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند
الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقيا فينبغي ان يؤكد لكن
ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار

لو تاملوها وقوله انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة
وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد
المعنوي وزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم
التسهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلايل الاعجاز
يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله
تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك
الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت
قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم
البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه
قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر
كناية عن انك تركت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال
الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللايقة بذلك
المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل
عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد
كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة خالي الذهن تعويلا
على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما
ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح
قوله . . . .
في المهد ينطق عن سعادة جده • اثر النجابة ساطع البرهان • انما
قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال
كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد فقي هذه
الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك
كناية عن ان هذا لغرابته وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي
الراي ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام
معه مساق المستشرف الى كيفيته بيانه المشرئب من قبيل الاثبات سوى
قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا
اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتداء وتقويته

للتوكيد وقد يؤكد الحكم بنا على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا
له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول
الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعا
ان الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا
ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون
واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله انما اكد لانه مما يجب ان
يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلا
فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام **ثم الاسناد**
مطلقا سوا كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون
الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري **منه حقيقة عقلية** لم يقل
اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده
كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال
بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة
والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب
المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشي الذي يسمى حقيقة او
مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله
على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة
عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز
اياه والحاكم بذلك انما هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة
اخرى شي يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا
لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب
فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون
الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب
الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده
منسوب اليه **فان قيل** لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز
العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه **قلنا**
قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه مبني على

يؤكد استحسانا في الطلبي ووجوبا بالتنكير بحسب الانكار في الانكاري
والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر
فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبه له وهو انه لا تنحصر فائدة
ان في تاكيد الحكم نفيا لشك او رد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد
ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد
قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن
كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشي وهو بمراى
ويسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم
انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي
كذبون ومنها تصحيحها ان لضمير الشان معها حسنا ليس بدونها
الا نحو انه من يتق ويصبر الاية وانه من عمل سوءا وانه لا يفلح
الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله

ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون

ولكلمة ان هذه ... ان احسن كقوله

[illegible] يلف شملي بجمل لزمان يهم بالاحسان

ومنها ... الخبر ... ان ولذا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت
ان لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم
المنكر لان نفس المتكلم لا يساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه
لا يروج ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة
فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا
قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا
به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعا حدوث
الايمان منهم لا في ادعا انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم
عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم
لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار
عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور
نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة

انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات
وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من
حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث
في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون
داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا
من احوال المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية
اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون
المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء
هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له
نحو ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان
الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو وبخلاف نهاره صائم فان
الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا
وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي
خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سوا طابق الواقع ام لا
فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور
اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر
كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على
انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به
ووصف له وحقه ان يسند اليه سوا كان مخلوقا لله تعالى او
لغيره وسوا كان صادرا عنه باختياره او لا كمرض ومات ولا يشترط
صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد
دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله
البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع
البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله
وهو يخفيها منه خلق الله الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال
الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم
تكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن و
ما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك
خاصة تعلم انه لم يجيء دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو
له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف
ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان
المخاطب ايضا عالما بانه لم يجيء فانه لا يتعين كونه حقيقة بل
ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجيء عالما
بان المتكلم يعلم انه لم يجيء والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون
اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود
القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة
يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة
ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف
الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجيء يفهم
من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بنا على سهو ونسيان وانما
عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية
هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول
انه جعلها صفة للكلام والمصح للاسناد والثاني انه غير مطرد
لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان
جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى
حقيقة وكفى لك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على
ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف
المص غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لخروج
عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق
الاعتقاد سوا يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا
في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا
على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا بما لا يلتفت اليه في التعريفات
بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام

المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة
او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر
وللقايل ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول
فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف
الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ
في دلايل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما
حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه
منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر
على انفسنا وخرجنا الى شي مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ
له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير
المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جي به على ظاهره ولم تقصد
المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجا بلفظ الذات لانه مراد
وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل
او مفعول به هو له على ما صرح به فيما يجي وهذا اسناد الى المبتدا
والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني
فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان
اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في
الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو
له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام
نهاري وما نام ليلي كما قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنايم
وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات والنفي
واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له
عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام
مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له
لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في ما قام زيد الى ما هو له فيكون

حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد
في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سوا اثبت
او نفي وكذا الكلام في ساير الانشاات مثل ليت نهارك صايم وليت
نهاري صايم وما اشبه ذلك فليتامل **ومنه** اي ومن الاسناد
مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا
وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه **الى ملابس له غير ما هو له**
اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل
فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول **بتاول** متعلق
باسناده وحقيقة قولك تاولت الشي انك تطلبت ما يوول اليه
من الحقيقة او الموضع الذي يوول اليه من العقل لان اولت وتاولت
فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يوول اي انتهى اليه والمال
المرجع كذا في دلايل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد
عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله
وله اي للفعل **ملابسات شتى** اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى
يلابس الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب
ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليهما
فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل
او المفعول يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له او الى
المفعول به اذا كان مبنيا له **حقيقة** فقوله في تعريف الحقيقة
الى ما هو له يشملهما **كما مر** من الامثلة **و** اسناده **الى غيرهما** اي غير
الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير
المفعول في المبني للمفعول **للملابسة** يعني لاجل ان ذلك الغير
يشابه ما هو له في ملابسة الفعل **مجاز** فقد استعير الاسناد
مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم
الاسد لمشابهته اياه في الجراة ولا مجاز ولا استعارة في شي من
طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة
الاصطلاحية كما قال في دلايل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر

في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف الظاهر
ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين
اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا
شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان
تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس
في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى
المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم
اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل
وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان
الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف
الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي
وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون
المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من
ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهيا وشعر شاعر ونهاره صائم
في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر
وضربا التاديب في التسبيب الغائي ويوم يقوم الحساب
اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما
وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال
وادبار والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل
الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى
المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل
اخر من افعال منشئ الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول
الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك
المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل اخر من افعال
فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو
الضال والاليم انما هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده
كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك

المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كما انه ليس
بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان تكون بواسطة
حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول لان الاصل هو
حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون
مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه
نظايره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل
بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء
يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله
تعالى فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد
الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله
هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار
وقول الشاعر • يا سارق الليلة اهل الدار • وقولنا اعجبني انبات
الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين
وقولنا نومت الليل واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب
الاضافية والايقاعية قلت فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان
يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير
ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه
واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز عن موضعه
الاصلي فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة
او للمطلق باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان
يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة
فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة
والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى
اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر
فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد
يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث
جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا

تنقص المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا
في التعريف بتأول يخرج ما مر من قول الجاهل أنبت الربيع البقل
رائيا الإنبات من الربيع فهذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له
لكن لا تأول فيه لأنه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض
ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج أيضا
الأقوال الكاذبة فإنه لا تأول فيها فإن قلت أي سر في بيان
فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم أي سر في
الغرض لإخراج نحو قول الجاهل دون الأقوال الكاذبة وهذا
القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه أن صاحب المفتاح عرف
المجاز العقلي بأنه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم
فيه لضرب من التأول إفادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال إنما
قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده
بمثل قول الدهري أنبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة
الكعبة إذ ليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة
وإنما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب واعترض عليه
المصنف بأنا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من
التأول ولا بطلان عكسه بما ذكر لأن المراد بخلاف ما عند العقل
خلاف ما في نفس الأمر لأن معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل
ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة
خلاف ما في نفس الأمر فأشار ههنا إلى أن التأول لا يختص بإخراج
الأقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل
أيضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل وللقائل أن يقول
إن مفهوم ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا أعم مما
في نفس الأمر لإمكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه
وحينئذ فيندفع الاعتراض الأول أيضا إذ لا امتناع في أن يشتمل
التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما
في فائدة أخرى يكون حصولها من أحدهما قصدا ومن الآخر

ضمنا

ضمنا ولا يكون تكرارا فإخراج نحو قول الجاهل يمكن أن يسند إلى كل من قوله
عند المتكلم ولضرب من التأول لكن إسناده إلى الأول أولى لأنه
السابق في الذكر والمقصود بالثاني إخراج الكواذب وعلى هذا
كان الأنسب أن يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا
يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود
ليست من دأب المحصلين فإن قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف
مشعر بأن مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الأمر فيرد
عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما أنبت الله البقل
وخلق الله الأفعال كلها وأضل الكافر بالتأويل والقصد إلى أنه
إسناد إلى السبب لأنه إسناد إلى ما هو له في نفس الأمر فقد خرج
عن تعريفه أمثال ما ذكر وإن أراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة
ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو الجاهل والأقوال الكاذبة بقوله
عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتأول لغوا وإسناد إخراج نحو
قول الجاهل فاسدا قلت أراد بالإسناد إلى غير ما هو له مفهومه
الظاهر الأعم أعني ما يصدق عليه أنه إسناد إلى غير ما هو له بوجه
ما أعني المغاير في الواقع أو عند المتكلم في الحقيقة أو في الظاهر
وح يدخل نحو قول الجاهل والأقوال الكاذبة لكون الإسناد فيه
إلى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه إلى غير ما هو له عند
المتكلم فأخرج جميعها بقوله بتأول وبقي التعريف شاملا لما يخرج عنه
مما لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري أنبت الربيع البقل بتأول
حين يظهر أنه موحد لكونه إلى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول
الموحد أنبت الله البقل بتأول عند إخفاء حاله من الدهري وإظهار
أنه غير معتقد لظاهره بل إنما أسنده إلى السبب لأنه إلى غير ما هو
له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق إلا في ضمن الخاص
وقد بين فساده فكيف يجوز أن يراد غير ما هو له أعم من أن يكون
في الواقع أو عند المتكلم في الحقيقة أو في الظاهر لأنا نقول فرق
بين إرادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه

الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان
بينا من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه
فليتامل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل
قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو
قوله اي الصلتان العبدي
اشاب الصغير وافنى الكبير • كر الغداة ومر العشي
على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي
مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قايله لم يرد ظاهره لعدم
التاول بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل
بني على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز
الى جذب الليالي في قول ابي النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعي • على ذنبا كله لم اصنع
من ان رات راسي كراس الاصلع • ميز عنه قنزعا عن قنزع
جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر وهو الشهر
مضت عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول
ويكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اي اصنعي
ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا
ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل عقيبه اي عقيب قوله
ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله
اي امر الله وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق
فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله تعالى وانه المبدي
والمعيد والمنشي والمغني فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتاول بناء
على انه زمان او سبب واقسامه اي اقسام المجاز العقلي اربعة
لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقيتان وضعيتان اي
نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض
شباب الزمان فان المراد باحيا الارض تهييج القوى النامية فيها

واحداث نضارتها بانواع النبات والاحيا في الحقيقة اعطا الحقيقة
الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن
والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواه النامية وهو في الحقيقة
عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة
اي قوية مشتعلة او مختلفتان نحو انبت البقل شباب الزمان
فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه
وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه
تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله
كحال ساير الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وانما قلنا
عسى يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان
كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المص
لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل
مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صايم
انما هو اسناد صايم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احيا لي
ملاقاته المجاز اسناد احيا لي ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا
الى المبتدا واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال ومنه اي المجاز
العقلي في القران كثير واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله زادتهم
ايمانا لم يقل منه قوله او نحو قوله تعالى ايهاما للاقتباس وان المعنى اذا
تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القران كثيرا
والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما
الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو
فعل جيشه لانه سبب امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس
عن ادم وحوا وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل
من الشجرة وتسببه الاكل من الشجرة وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما
لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف
تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان نسب
الفعل الى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة

اي كثرة

الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب
اوعن طوله وان الاطفال يبلغون اوان الشيخوخة واخرجت
الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفاين ه
والخزاين سبب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو
غير مختص بالخبر كما يفهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال
الاسناد الخبري بل يجري في الانشا نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله
فلا يخرجنكما من الجنة فان البنا فعل العملة وهامان سبب امر وكذا
الاخراج فعل الله تعالى وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شا
وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي
الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك منه ومنه اجر النهر ولا
تقطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوا تك تامرك
ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة
ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفا القرينة هو الحقيقة لفظية
كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام
المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل
يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به
لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك
او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند
اليه ما هو من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد
ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن
الموحد فيما يدعي الموحد المحق انه ليس بقايم بالمذكور وان كان الدهري
المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل
فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد
لا يعتقد انه الى ما هو له لكن اسنادها هذا ليس مما يستحيله العقل والا لما
ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل
ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل
او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن

اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن
لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان
المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة
لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة
فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما
في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية
لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله
عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل
• يزيدك وجهه حسنا • اذا ما زدته نظرا •
اي يزيدك الله تعالى حسنا في وجهه لما اودعه من دقايق الحسن والجمال
تظهر بعد التامل والامعان وقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان
اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي
نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر
• وصيرني هواك وبي • لحيني يضرب المثل •
اي صيرني الله تعالى بسبب هواك بهذه الحالة وهو ان يضرب المثل
بي لهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا
لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض
به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل
في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قولك
فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان
فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني ويزيدك ان تزعم
ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار اذن
ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام حقيقة فان
القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان
معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون
في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة

من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لابد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لاعن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه فلا مجاز والا فيمكن تقديره **وانكره** اي المجاز العقلي **السكاكي** فقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله **ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية** وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء **على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي** للانبات يعني الفاعل المختار **بقرينة نسبة الانبات** الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي **اليه** اي الى الربيع **وعلى هذا القياس غيره** اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفا اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة من الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي **وفيه** اي فيما ذهب اليه السكاكي **نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سياتي** في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرنا نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق **و** يستلزم **ان لا تصح الاضافة في** كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي **نحو نهاره صايم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه** اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله • فنام ليلي وتجلى همي • كان ادفع للشغب لان قولنا نهاره صايم

مما نحن فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين **و** يستلزم **ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان** لان المراد به هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه **و** يستلزم **ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل** وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى **على السمع** من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان هذا التركيب صحيح شايع ذايع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع **واللوازم كلها منتفية** كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصايم بادعاء الصايمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى **ولانه** اي ما ذهب اليه **ينتقض بنحو نهاره صايم** وليله قايم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكره

الفاعل الحقيقي لاشتماله على طرفي التشبيه ومو مانع عن حمل الكلام على تورية بعض
الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني
منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا
لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه
ينبي عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء
بدليل انه جعل نحو قوله • قد زر ازراره على القمر • من قبيل الاستعارة
مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو نحو صائم مطلقا
والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم
يقف على مراده بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول بان الاستعارة
انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها
بها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو
سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة
وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث
بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان
المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة
ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان
المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي
ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولهذا صرح بان الربيع
استعارة بالكناية عنده ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين
بالتوقيف ان تتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه
شايع ذايع في كلام الجميع من غير توقيف

الباب الثاني احوال المسند اليه

اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره
وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته
لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد
او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف

او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم
اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به
وهو متقدم على الاتيان به لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف
يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا
به لوجود القراين والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر
ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد
الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز
عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على
الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة
الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه
انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق
به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع
ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل
واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث
الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله
بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفته
فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما
قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول
عليه بالقراين والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل
فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف
على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن
طويل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه
السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه
هل يتنبه بالقراين الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه
عن لسانك تعظيما له وافخاما او عكسه اي ايهام صون لسانك
عنه تحقيرا له واهانة او تاتي الانكار وتيسره لدى الحاجة
نحو فاجر فاسق اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل غيره

اوتعيينا او ادعايه اي التعين **او نحو ذلك** كضيق المقام عن اطالة
الكلام بسبب ضجرة وسامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او
سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام
لايسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفا من غير السامع من
الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية
من غير رام وشنشنة أعرفها من أخزم او على ترك نظايره كما في الرفع
على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا نحو
الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه
كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه
طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل
وح يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة
الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف
مثل قتل الخارجي لعدم الاعتنا بشان قاتله وانما المقصود ان
ان يقتل ليومن من شره وقد يكون حذف الشي اشعارا بانه بلغ
من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القران
يهدي للتي هي اقوم اي الملة او الحالة او الطريقة ففي الحذف
فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقتدر المتكلم
على اجرايه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت
كيف فلان سايلا عن الواقع في بلية يقال لا تسال عنه اما لانه
يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره **واما
ذكره فلكونه** اي الذكر **الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع
او زيادة الايضاح والتقرير** ومنه اولئك هم المفلحون
بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدي
فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم بها عن
غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها **او اظهار
تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط
الكلام حيث الاصغا مطلوب** اي في مقام يكون اصغا مطلوبا
للمتكلم لعظمته وشرفه **نحو هي عصاي** ولهذا يطال الكلام مع الاحبا
ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام
في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة
كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله تعالى ابو القاسم
محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه
للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع
حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما
جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة
الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قايم
وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض المص عليه بانه ان قامت
قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين
وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث
كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف
وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفا شرط الحذف لا لاقتضا
عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة
وارادة التخصيص تفصيل لانتفا قرينة الحذف وتحقيق له
لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شي يفهم منه ان المراد كل احد
ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون
ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا فيكون
ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم
من الموجب والمرجح ولا نسلم ان المنافاة بين وجوب الذكر
وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه
المثابة **واما تعريفه** اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع
ليستعمل في شي بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به
الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف
على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند

بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار
ترهمي افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم
في الاول بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان
ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند
اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك
زيد حافظ للتورية فافادة اتم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو
التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف
بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء ولقيت رجلا
سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص
المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على
وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله
فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر
لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا
كان او اكثر لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب
هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع
معين الى غيره اي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل
البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب
مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم
الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر
الى حيث يمتنع خفاؤها فلا تختص بها رؤية راء واذا كان كذلك
فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى
منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص
بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف
المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم
ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا
بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب
ليفيد العموم وهو في القران كثير نحو ولو ترى الاية اخرج في صورة

الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما ابرز العموم متعلق بما دل
عليه الكلام اي يحمل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة
العموم لتشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه
بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على
بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه
بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز
به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء
اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني
زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على
غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم
والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة
فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها
مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين
لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان
ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح
به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز
عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين
بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم
بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان قوله ابتداء بنفسه اي بنفس
لفظه يعني احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر من تقدم
الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه مغنيا عن قوله باسم
مختص به وبعد التسليم والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا
يكون للتخصيص بما ذكره لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو
العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى
ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن
احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول
زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها الجزئيات المرادة

في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم
الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا
يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه او لا نحو قل هو الله احد فالله
اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل
علما لذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم
لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر
في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا يرى ان
قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف
على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب
لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من
حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما اعتبار
المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم
الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى
المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق
للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم
وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم
يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس
او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية
عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل
تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى اللهب يدل على
ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو
الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال
من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم الا ان هذا
اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني
اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية وتمايد على ان الكناية
اغا هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان يكون ذلك الشخص لزم له انه جهنمي
سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا
الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب
ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل هنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل
منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل
منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا
جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت
حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال
الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك
كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتبار
في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا
وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان
المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم
الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس
صفة للخناس وتعريفا لمضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من
الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر
والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة
معلومة الانتساب اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان
يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم
حاصل له ولذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة
المختصة بواحد فان تخصصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت
من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه
مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانت قلت لقيت انسانا مضروبا
لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع
لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها
على ان تتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام
الصالح للموصول ثم المصنف اشار الى تفصيل الباعث الموجب له
اي المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة
كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم

اولكلبهما عالم بتحقير الصلة نحو الذين في ديار الشرق لا اعرفهم او لانم لقلة جدوي هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف عليه الصلاة والسلام والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشي الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لانه كونه في بيتها وتمكنها منه يوجب قوة تمكنها من المراودة وقيل المراد فاباوه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشا وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتصور المسند اليه لا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة متشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط

• اعباد المسيح يخاف صحبي • ونحن عبيد من خلق المسيحا •

فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال وان يستهجن التصريح او ان تقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلعله لم يكن مثالا لاانهما لاحر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس

• ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم • واسمت سرح اللحظ حيث اساموا •
• وبلغت ما بلغ امرو بشبابه • فاذا عصارة كل ذاك اثام •

او تنبيه المخاطب على خطا نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه

ان الذين ترونهم اخوانكم • يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا •

اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطايهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايما الي وجه بنا الخبر ذريعة الي التنبيه على الخطا ورده المصنف بانه ليس فيه ايما الي وجه بنا الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايما الي بنا نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهد اصدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايما الي ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايما الي وجه بنا الخبر اي الي طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الي ان بنا الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تاتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايما الي ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اساميهم الاعلام ثم انه اي الايما الي وجه بنا الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السما بنا لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعايمه اعز واطول من دعايم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السما ايما الي ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبنا بخلاف ما اذا قيل ان الله تعالي او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بنا بيته لكونه فعل من رفع السما التي لا بنا ارفع منها واعظم

او بشان غيره اي غير الخبر الا الذين كذبوا شعيبا كانوا
هم الخاسرين ففيه ايما الي ان طريق بنا الخبر مما ينبي عن الخيبة
والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة
الي الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف
فيه او شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد
يجعل ذريعة الي تحقيق الخبر نحو
ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول
فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايما الي ان طريق بنا
الخبر مما ينبي عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق
زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان وهذا معنى تحقيق
الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايما وسقط اعتراض المص
بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايما ذريعة اليه الا يري
ان قوله ان الذي سمك السما البيت وان الذين ترونهم
البيت فيه ايما من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الي التنبيه
علي الخطا كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح
الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه
في الايما الي وجه بنا الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في
قولنا ان الذين امنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله
ثم يتفرع علي هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الي
كذا وكذا اشارة الي جعل المسند اليه موصولا موميا الي وجه
بنا الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السما وان
التي ضربت بيتا وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية
وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفي اثره في تفسير الوجه
بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع علي
هذا اي علي ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايما فلا
يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايما وسوق الكلام ينادي علي
فساد هذا الراي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث علي

التعظيم

قوله اي مشاهد محسوس ... اذا اشير ...

التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذي
اكرمك او اهانك او الذي سبي اولاده ونهب امواله وقد يكون
للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطايف
هذا لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده
اسم اشارة متضح للمقام وافضل به غرض اما المقام الصالح
فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه
حسا فان اصل اسما الاشارة ان يشار بها الي مشاهد محسوس
قريب او بعيد فان اشير بها الي محسوس غير مشاهد او الي
ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصيره كالمشاهد وتنزيل
الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له
او المرجح فقد اشار الي تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند
اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب
علي المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال
والسلم هما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان
فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك
غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك ابائي فجئني بمثلهم
هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا
يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد
او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط
لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع او اللغة
فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزايد
علي اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث
التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان
اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للتقريب مثلا وعلم المعاني
من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا
وهو زايد علي اصل المراد الذي هو الحكم علي المسند اليه

المذكور المعتبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان ولو علم ٥
ذكره في هذا المقام توطية وتمهيد لما يتفرع عليه من
التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله **او تحقيره** اي المسند اليه
بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به تقريب
حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت **او تعظيمه**
بالبعد نحو الم ذلك تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة
بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض
حاضريه ذلك قال كذا **او تحقيره** بالبعد كما يقال ذلك اللعين
فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة
محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل
غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو
جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب
لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو قال هذا
الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فهو
وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد
يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله وذلك
قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مرئي حسا فكانه بعيد
او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه
عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف
على عقيب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه
ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء تقول عقبته بالشيء اي
جعلت الشيء على عقبه **على انه** اي للتنبيه على ان المشار اليه
جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة **من اجلها** اي من اجل
الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه **نحو** الذين يؤمنون ٥
بالغيب ويقيمون الصلاة الى قوله **اولئك على هدى من ربهم**
واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون
باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلاة وغير

ذلك

ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان ٥
المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى ٥
عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف
المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة
لجهل المتكلم او السامع باحواله او نحو ذلك **وباللام** اي تعريف
المسند اليه باللام **للاشارة الى معهود** اي الى حصة من الحقيقة
معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة
تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره
صريحا او كناية **نحو وليس الذكر كالانثى** اي ليس الذكر الذي
طلبت امراة عمران **كالتي** اي كالانثى التي **وهبت لها** فالانثى
اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت رب اني وضعتها
انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية
في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظة ما
وان كانت تعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق
الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث ونحو
مسندا اليه وقد يستغني عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن
نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك
لمن دخل البيت اغلق الباب وقد تكون لام العهد للاشارة
الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل
وهذا الرجل **او للاشارة الى نفس الحقيقة** ومفهوم المسمى من
غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد **كقولك الرجل خير من المراة**
ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق
والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية
وقد ياتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار
عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد للحقيقة يعني
يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة
في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا

في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها **كقولك ادخل السوق حيث لا عهد** في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان والى اشار بقوله **وهذا في المعنى كالنكرة** يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم مما ذكرنا من تقدير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد ياتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون

هذا

هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله • ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وقيل الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكر عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله • ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان تقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق وكم رابت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف او العلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة **وقد يفيد** المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة **الاستغراق** نحو **ان الانسان لفي خسر** اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها

اي المعرف بلام الحقيقة

اما في الذهن فمنها واحدة وهي الحقيقة من حيث هي هي م

وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف يطلق
لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان
لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين
ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على
ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله
للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف
باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت
عليه الحقيقة من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه
علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين
او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما
على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما
على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة و لا
خفا في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان
قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم تتميز من اسما
الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية نحو رجعى وذكرى
والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار
حضورها في الذهن لم تتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل
الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه
انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان
النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف
الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها
حاضرة في الذهن وهذا غير معتبر في اسم الجنس النكرة
وعدم اعتبار الشي ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق
ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي
وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف
كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه

المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام
في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند
غير المازني فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم
الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة
الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى
الحدوث من نحو المومن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة
المشبهة واللام فيه حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح
يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق
الاستغراق سوا كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا
ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب القائمين
الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سوا كان بحرف التعريف
او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل اثنين
باثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل
جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال
في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه
لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي
لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة
في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق
وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني
رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة
في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا
كثيرا في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت
نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا
واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل
او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز
ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار
صاحب الكشاف قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب

الاستغراق وبالرفع يجوز ولقايل ان يقول لو سلم كون الاستغراق
المفرد اشمل ففي النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع
المحلى باللام للاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره ائمة الاصول
والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع
في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم ادم الاسما
كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما هي
من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا
صح بلا خلاف جاءني القوم او العلما الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع
قولك جاءني كل جماعة الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد
يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى
ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا
لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم
فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين
من الاحاد والاثنين مع واحد اخر جمع من الجموع والتقدير ان كل
جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل
في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع
من الرجال باعتبار مجي فردا وفردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسيلة
فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن
العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن
العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون
كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام
عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح
ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام
باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف
من ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا
الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه
الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض

عظامه

عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي
اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها كانه وقع من سامع شك
في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى
غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام
يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام
المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام
دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم ان لا منافاة
بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى انه
لم يهن بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل
من حيث هو الكل بحيث لم يبق بعض خارجا كالواحد والاثنين ومنشا هذا
الوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام
تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف
ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين
ان الجمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما
للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم
لاحد من خلقه وفي قوله تعالى للخائنين خصيما اي ولا تخاصم
عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما
سمي بالعالم بحيث لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس
المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد
ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هذا
الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان
المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك
لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف
يكون العالمين متناول لكل جنس مما سمي بالعالم فما هذا الا تهافت
وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمي على هذا المعنى وكذا
ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فبينا وبينها الجمع بخلاف العظام
وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول

بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او
منفيا مما قررناه تشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف
في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام ذكره عن صاحب
المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه
اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به
بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذيب والجمع
صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد
لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول
الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو
قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم
بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن
ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا
اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج
منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع
قلت هذا كلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف
باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله
عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير موضع والاستعمال
ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من
مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه من الافاضل اقدامهم
وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا مظنة اعتراض
وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على
تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار
الى الجواب بقوله **ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم**
لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف
انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه **مجردا عن الدلالة**
على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع
وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي

ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق **بمعنى كل فرد**
لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور
وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض
واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من
قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشيا كل منها مشيج فوصف
المؤلف بوصف مجموع الاجزا لانه هو بعينه **وبالاضافة** اي تعريف
المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف **لانها اخصر** طريق الى احضار
المسند اليه في ذهن السامع **نحو** قول جعفر بن علبة الحارثي **هواي**
اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار
مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لانه في السجن وحبيبه
على الرحيل **مع الركب اليمانين مصعد** سعد ذاهب في الارض
وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع
والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف
وتحسر على بعد الحبيب **او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه**
او المضاف او غيرهما كقولك في الاول **عبدي حضر** وفي الثاني
عبد الخليفة ركب وفي الثالث **عبد السلطان عندي** تعظيما
لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا
اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند
اليه وهو المراد بقوله او غيرهما **او لتضمنها تحقيرا** للمضاف **نحو**
ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او
غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او بنادمه وقد تكون الاضافة
لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او لانه
يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح
نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء
البلد فعلوا كذا وكسامة السامع او المخاطب نحو حضر اهل السوق
او لتضمين الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال ونحوهما نحو
صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة

بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة
اضيف الولد اليها استعطافا لها وكذا الوالد ولتفخيمها استهزاء
وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار لطيفة مجاز
ونحو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب
الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد
بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم بكر كك
على خزامى الارض النفحة من رايحتها يعني على جنس الخزامى وذلك
لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف
اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد الى الجنس
كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء
ان شاء الله تعالى **واما تنكيره فللافراد** اي تنكير المسند اليه
للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس **نحو وجاء
رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية** اي القصد الى نوع
منه **نحو وعلى ابصارهم غشاوة** اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه
الناس وهو غطاء التعامي عن ايات الله تعالى وفي المفتاح انه
للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها
وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك
والتعظيم ادل عليه واوفى بتاديته **او التعظيم او التحقير**
بمعنى انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف
كقوله اي قول ابن ابي السمط **له حاجب** اي مانع عظيم **في كل
امر يشينه** اي يعيبه **وليس له عن طالب العرف** اي الاحسان
حاجب حقير فكيف بالعظيم **او التكثير كقولهم ان له لابلا وان
له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر** والفرق بين التعظيم
والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة
والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات
والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى
الفرق اشار بقوله **وقد جاء للتكثير والتعظيم نحو وان يكذبوك**

فقد كذبت رسل اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير **وايات
عظام** هذا ناظر الى التعظيم ويجيء للتحقير والتقليل ايضا
نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان
وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه
لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا
او لانه يمنع من التعريف مانع كقوله

اذا سئمت مهنده يمين ... لطول الحمل بدله شمالا

لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح
وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة
من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف عليه بان التحقير من بناء
المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة
او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه اذا اراد ان لبناء
المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون
التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان
التحقير المستفاد من لا بنية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير
اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب
وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل
قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل
او شيء من العذاب ولدلالة لفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن
على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب
عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد **ومن تنكير غيره** اي
غير المسند اليه **للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة
من ماء** اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة
ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع
المياه وهو نوع النطفة الذي يختص بذلك النوع من الدواب
فصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية
لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا

تعالى خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق
التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم ان مسندا اليه تقديرا اذ
التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة
منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام
للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه
له **وللتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير ان**
نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة
والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا
يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير
ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل
الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى
المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى
بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن
مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وح لا حاجة الى ما ذكره
بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن
الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا
اي ما اغتره الشيب الا اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك
ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت
غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا
الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من
حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير
المسند اليه للنكارة وعدم التعيين من حيث قوله تعالى
او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة العمران وللتقليل
قوله • فيوما بخيل تطرد الروم عنهم • ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا
اي بعدد كثير من خيولك وفرسانك وشيء يسير من نقصان جودك وعطائك
واحسانك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد
التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم

درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم
فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط
او يرتبط بعض النفوس حمامها • اراد نفسه وقد يقصد به التحقير
ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر
بعض اهتمامه **واما وصفه** اي وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر
التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من
ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا
الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع
تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف
لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس المخصوص
وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله
واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند
اليه **فلكونه** اي الوصف **مبينا له** اي للمسند اليه **كاشفا عن**
معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى
فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد
كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس
ابن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها
• ايتها النفس اجملي جزعا • ان الذي تحذرين قد وقعا •
• ان الذي جمع السماحة والنجدة • والبر والتقى جمعا •
• **الالمعي الذي يظن بك الظن** • **كأن قد راى وقد سمعا** •
الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب
صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات
• اودى فلا تنفع الاشاحة من • امر لمن قد يحاول البدعا •
فالالمعي ليس بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن الخ وصف
له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد
البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان
خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان

الهلع شرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير **او مخصصًا** اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف **نحو زيد التاجر** او الرجل التاجر **عندنا** فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال **او** لكون الوصف **مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل** او الفقير **حيث يتعين الموصوف** اعني زيدا **قبل ذكره** اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا **او تاكيدا** اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف **نحو امس الدابر كان يوما عظيما** فان لفظة امس مما تدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سياتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد فيهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة فيكون في الارض ويطير بجناحيه وصفين مؤكدين مثل امس الدابر واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف

الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير اقسم بالله ليبطئن فالقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشا انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الجملة الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه بها اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة **واما توكيده فللتقرير** اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مدلوله ومفهومه اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاء زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم

غيري غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح
او لدفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير
الامير نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير
مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع السهو نحو
جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على
سبيل السهو ولا يدفع ذلك هذا التوهم بالتاكيد المعنوي
او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون
لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت
الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم
شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد
منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب قضاء المقام كقوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة
واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان
وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة
لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا
بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من
قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان
المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل
التجوز والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله فانه لولاه
لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون
اللفظ الذي هو المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا
فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما فنفي كونه لدفع توهم
عدم الشمول بل لانه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما
والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي
رسولاهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه جاءني
الرجلان كلاهما بل انفسهما او اعينهما وكذا اذا توهم ان الجائي

التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد
الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد
ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك
عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة رحمه
الله تعالى في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين اي
موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف
ما صرحوا به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما
يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد
التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت
فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير
الحكم هو التكرير بل التقديم الاترى الى تصريحهم بانه ليس
في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد
تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم
في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في اخر بحث تاخير
المسند ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى
بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد
ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي وهو كما
يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير
مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري
تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا
المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد
الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد
الاصطلاحي وهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه
ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي
في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى
كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت
او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا

احدهما والاخر محرض باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك
بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه **واما بيانه**
اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان **فلايضاحه**
باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد لايلزم كون الثاني
اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفاين عطف
البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان
البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
قياما للناس عطف بيان جي به للمدح لا للايضاح كما
تجي الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم
هود انه عطف بيان لعاد وفائدته فان كان البيان
حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ونجعل فيهم امرا
محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف
البيان لايلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا
في قوله والمومن العائذات الطير ان الطير عطف بيان
وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاني الفاضل الكامل
زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من
ايضاح الصفة المبهمة وكيف اشعار بكونه علما في هذه الصفة
فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين
انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير
واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا
القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل
على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح
والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا
البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث
التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف
صناعي جي به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر
على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل
لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول
النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني
اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين
واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده
صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية
دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت
الدلالة على ان المعني به منهما والذي يساق له الحديث هو
العدد شفع بما يوكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يحققه
ويقرره ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير
لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح
من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين واله
واحد مثال للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من
اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله
تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه صفة
لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق
في باب الوصف فالاثنان تشتركان في ان الوصف فيهما
للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد
لبيان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض
وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد
وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه
تبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح
والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح
المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة
تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى
في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكرا اثنين وواحد
للدلالة على الاثنينية والوحدة الكائنين في متبوعهما ليكونا
وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد

جزئيه اعني التثنية والوحدة دون الجزء الاجزاء اعني الجنسية
فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان ه
لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى
في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة
تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر
ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا اخر
كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين
وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من
هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى
الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا
ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج
بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم
مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة
قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولاه
لا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا ه
وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه
المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله
على ما مر تقريره **واما الابدال منه** اي من المسند اليه وفي
هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى
الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو
اخوك والا فالمسند اليه عند التحقيق هو البدل وفي
لفظ المفتاح ايماء الى ذلك **فلزيادة التقرير نحو جاءني
اخوك زيد** في بدل الكل وهو الذي تكون ذاته عين
ذات المبدل منه وان كان مفهوما هما متغايرين **وجاءني
القوم اكثرهم** في بدل البعض وهو الذي تكون ذاته
بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من

مفهومه فنحو العينين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل
دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق
عليه العينين **وسلب عمرو ثوبه** في بدل الاشتمال وهو الذي
لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه ه
مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى
النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء
هو مبينا وملخصا لما اجمل ولا وسكت عن بدل الغلط ه
لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة
التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت فهذا اخذ هذا من
لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة
المصدر الى المعمول واضافة البيانية اي الزيادة التي هي
التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود ه
بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد
فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل
ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من
التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه
وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار
ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما
في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب
ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا
اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني
زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على
ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال
لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال
والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير

لانه فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والا يصلح
كما وقع في المفتاح **واما العطف** اي جعل الشيء معطوفا
على المسند اليه **فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني**
زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل
الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع
والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله
مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا
للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف
الجملة **او لتفصيل المسند** بانه حصل من احد المذكورين
اولا ومن الاخر بعده متراخيا او غير متراخ **كذلك** اي مع
اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم
او سنة ومما اشبه ذلك **نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو**
او جاء القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل
المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل
للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع
مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما
ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر
في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى
او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون
ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات
كل اب لي حتى ادم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او
في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا
ويكون خالد اضعفهم او اقواهم يعني تفصيل المسند اليه
ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما في حتى انه يعتبر
في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه
اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على
المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه

ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر
الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد
بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر
انه من كلام فيه زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه
الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل
الى الشك فيه انتهى كلامه فنحو جاءني زيد فعمرو كان نفيا
لمجيئه عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو
قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف
على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل نحو جاءني الاكل فالشارب
فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق
ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي يأكل
فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان
يكون لتفصيل المسند **او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى**
الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر **نحو جاءني زيد**
لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك
جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو وكذا في المفتاح والا يصلح ولم يذكر المصنف
هنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي
الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع
بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في
ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجيء
كزيد بناء على ملابسة بينهما وملاءمة لانه للاستدراك
وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء
وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد
ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون
عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك
على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد **او صرف الحكم** عن

محكوم عليه **الى اخر نحو جاني زيد بل عمرو او ما جاني زيد بل عمرو** فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاني زيد بل عمرو يحتمل مجي زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجي قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجي زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاز زيد بل عمرو ثبوت المجي لعمرو مع احتمال مجي زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفا الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجي زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاني زيد بل عمرو بل ما جاني عمرو فعدم مجي عمرو متحقق ومجي زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال **فان قلت** قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط **قلت** معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط **او الشك** من المتكلم **او التشكيك** اي ايقاع المتكلم السامع في الشك **نحو جاز زيدا وعمرو** او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانها يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وتماعده

السكاكي من حروف العطف اي المفسر والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته **واما الفصل** اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه **فلتخصيصه** اي المسند اليه **بالمسند** يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد البا على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا يرى الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر

المسند نحو الكرم من التقوى والحسب من المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب

اذا كان الشباب السكر والشيب همًّا فالحياة هي الحمام اي لا حياة الا الحمام

واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة من الضرب الاول وكلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول

المسند على المسند عليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا تقصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفايدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الاية بان فايدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ان هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على

عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول
وكذا كلما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجي
تفصيله **واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في** ~~...~~
المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند
اليه ومعلوم ان حصول الشي بعد الشوق الذ واوقع في النفس
كقوله اي قول ابي العلا المعري من قصيدة يرثي فقيها حنفيا
والذي حارت البرية فيه • حيوان مستحدث من جماد
يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس
بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات
كذا في ضرام السقط وقبله
• بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد •
يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا
تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه
الصلاة والسلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا
العنقس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق **واما**
لتعجيل المسرة او المساة للتفاول او التطير نحو سعد
في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام انه
لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما لنحو ذلك مثل
اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى
واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل
الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند
على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد
يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة
على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل
على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى
قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو
المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر

الثاني الاخبار والمص لما فهم من الثاني ايضا خبر المبتدا ه
اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة
الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع
الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتي
في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل
لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل
على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار
بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سيذكره في بحث لو الشرطية
ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة التخصيص كقوله
• متى تهزز بني قطن تجدهم • سيوفا في عواتقهم سيوف ••
• جلوس في مجالسهم رزان • وان ضيف الم بهم خفوف •
والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم
المسند اليه فقول المص هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس
بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط
بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في انا سعيت في حاجتك والخبر
ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب
بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى
وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد
الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث
لظهور ان الحصر في قولهم هم خفوف غير مناسب للمقام واجيب
ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص
بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية
لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند
اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان كون
التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفا **عبد القاهر** قد
اورد في دلايل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله
وقد يقدم المسند اليه **ليفيد** التقديم **تخصيصه بالخبر**

الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم عاما كان من كلام الشيخ وان لم يصرح به صاحب المفتاح قابل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو ما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شي ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القايل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قايلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قايلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قايليته عن الغير وبينهما تناقض بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يوخر المسند اليه ويقال ما قلته ولا احد غيري الا هم اللهم الا اذا اقامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قايله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الروية على وجه العموم في المفعول

يجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المص لان المنفي هو الروية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الروية الواقعة على كل احد من الناس بل الروية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزي لان نفي الروية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الروية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير على من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ايمة اللغة من ان احدا اذا لم تكن همزته بدلا عن الواو ولا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين وتنوين في قوله تعالى لستن كاحد من النسا بمعنى جماعة من جماعات النسا وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لا يقال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمونث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا او مونثا اي احد من الافراد والمثنيات او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو

ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيا وما انا قلت شعرا وغير ذلك
مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجي فلا يكون لخصوصية
لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدلا لهمزة من الواو
مثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو
سلم فيكون ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي هو الروية الواقعة
على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من
نفي الروية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزي
وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي
الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون لغيره بهذه
الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم
صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راي كل احد بل يكفيه ان
يكون راي احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزي
لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزي فيصح ان الروية
الواقعة على كل احد منتفية ويتم ما ذكره المص لانا نقول
المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا
لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم
المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشي لا يوجب
اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة
في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان
عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب
عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطا في هذا
المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان
يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور
متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا
فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطا في الفاعل
فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان
الباقي بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلي اعني عدم روية

احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم
ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه وزعم
انه غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك
هذا السلب اعني عدم روية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان
ايجابا وسلبا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب هذه الكلمات الدايرة
في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومنشا ذها الفهم
لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند
اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقدمه على الفعل دون حرف
النفي عند التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا
مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت
في الاسلام فنقول لخصوص كلامه اذا قدم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت ياتي تارة للتقوي وتارة
للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي
فهو للتخصيص لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك
انما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد
عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطا في فاعله الذي لم يسع
فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك
انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب في فاعله الذي سعى
فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل
قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص
قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان يكون
القايل لهذا القول وكانت المناظرة في شي ثبت انه مقول وبهذا
لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان نقول ما انا
قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس لاقتضا
ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شي يوكل وراي
كل احد من الناس فنفيت ان تكون هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب
ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيا او لم ير احدا

من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم
انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد ان تقول له انا
ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيا انا ما رايت احدا من
الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم
يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيا انا الذي لم ير احدا من
الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا
الوصف على الغير ويكفي فيه ان يقال يكون قد قال شعرا واكل
شيا وراى احدا ولا يصلح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت
شعرا ما انا اكلت شيا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند
القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم
والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب
في نفي الفعل واخطأ في من نفى الفعل عنه فزعم انه غير المذكور
وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطيا
في اعتقاده ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير
فليتأمل **ولا ما انا ضربت الا زيدا** لانه يقتضي ان يكون
انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه
مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا
اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث
عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي
ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي
ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه
لانا لا نسلم ان ايلاء حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق
ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون
اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما
تكون المناظرة في فاعله فقط ففي الصورة يجب ان يكون المخاطب

مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيد مخطيا في اعتقاد
ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت
الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني
ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري
لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد
وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا
لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح
المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين
ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتنافيا
بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح
يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد فيتأتى التوفيق لا يقال
يجوز ان يكون هناك ضربان احدهما على من عدا زيدا والاخر
على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن
نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا
الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد
ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قوله لم نقض النفي بالا
يقتضي ان تكون ضربت زيدا احق بان يعترض عليه فيقال لان
النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا الى ان يكون فاعل الفعل المذكور
هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد
فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من نقض
النفي في شي كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان
انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان
تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المص ليس مخالفة
لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في قولنا ما انا قرات القران
الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان
يكون احد قد قرا القران سوى سورة الفاتحة وعندهم
يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروة للمتكلم غير

مقروة لم لما مر هذا الحال ألا عطف على ان ولي حرف النفي
والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص
قطعا سوا منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان
لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند
اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص
وقد يفيد التقوي والى اشار بقوله فقد ياتي اي التقديم
للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند
اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته
اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك
لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا
لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد
ويوكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا
من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل
منفردا او متوحدا وغير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد
دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل
صدر من غيرك وفي الثاني صدر منك مع مشاركة الغير والدال
صريحا ومطابقة على رفع الاول نحو لا غيري وعلى رفع الثاني
نحو وحدي وقد ياتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع
دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان يقرر
في ذهن السامع ويحقق انه يفعل اعطا الجزيل لا الى ان غيره
لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر في باب
كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد ياتي للتخصيص
نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد
ياتي للتقوي ولم يمثل المص الا به ليفرع عليه التفرقة وبين
تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت
لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب
انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتاكيد عليه

لا الحكم

لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي للكذب عن الضمير
المستتر وانت موكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو
الضمير لا غير ومعنى لا غير انكر لا انظن ان عدم الكذب في هذه
الحالة التي تكلم عليها فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته
الى الضمير على سبيل التجوز او التهو او النسيان وليس معناه
ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا
في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور
السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا
الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس ذا قلت سعيت
في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند
السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطا منه في فاعله فيقصد
ازالة الخطا بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتدا مفيدا للسامع
صدور سعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان
اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد
هذا الكلام في بحث التخصيص وانما حصل البيان بالمثال الاخير
لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا
المقام على سبيل التجوز او التهو او النسيان ما لا يرتكب النظر
فيه على التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتدا اي من
غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت
انا في حاجتك لتفيده وجود السعي منك صح من غير ارتكاب
تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت فيما لا ابتدا لافادة
وجود السعي اولا في الابتدا انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح
الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك
انا سعيت انما يستعمل لرد الخطا في الفاعل لافادة وجود السعي
فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار
انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا
ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما

الثاني فلأنك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتدا اذا اعتقد
بل عند خطا المخاطب بان اعتقد نسبة الفعل الي الغير على المتكلم
الانفراد او الشركة فان كان نسبة الي الغير لمساهلة كان يجوز اعطا
والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او التسهو والنسيان على الاقل
من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه ما بني
تنبيء عن الثمرة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على
معرف **وان بني الفعل على منكر افاد** التقديم او البنا على
المنكر **تخصيص الجنس او الواحد به** اي بالفعل **نحو جاني**
اي لا امراة فيكون تخصيص جنس **او لا رجلان** فيكون
تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على
امرين ثم يقع القصد الي احدهما دون الاخر فيصير ذلك
الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ
واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها
تارة الي الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان
قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة
وتارة الي الوحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من جنس الرجل
ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلايل
الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع
نحو رجل طويل جاني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال
لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المص انه اذا بني الفعل على
منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما ينبو بالفرق
بين البنا على المنكر والبنا على المعرف بل اشار في موضع من دلايل
الاعجاز الي ان البنا على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط
ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه
عند تحقيق معنى التقوي **ووافقه** اي عبد القاهر **السكاكي**
على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن
خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع على

بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص
وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا
مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المص انه ان كان الاسم
نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه
موافق لعبد القاهر لانه قابل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق لمن
يشاء من عباده الله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر
معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع
منه مانع كما سيجي وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص
البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص
والا فللتقوي ولم يتعرض في كلامه كتابه للفرق بين ما يلي حرف
النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلاث وان
قولنا زيد عرف محمول على الابتدا لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم
وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف
والي هذا اشار بقوله **الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص**
بشرطين اشار الي الاول بقوله **ان جاز تقدير كونه** اي المسند
اليه **في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط** لا لفظا **نحو انا**
قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى
وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والي الثاني بقوله **وقدر**
عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى
والا اي وان لم يوجد الشرطان **فلا يفيد الا تقوي الحكم** سوا
كان انتفا الشرطين بانتفاء نفس التقدير كما اشار اليهما بقوله **جاز**
تقدير التاخير **كما مر في نحو انا قمت** **ولم يقدر** **او لم يجز** اصلا
نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما
سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاني
مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه
فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام
زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام

استثناه السكاكي واخرجه من هذا بان جعله في الاصل بدلا
من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا
معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى
الذين ظلموا اي على القول من الضمير بالابدال يعني قدر انه
اصله جاءني رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من
هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص
سواه اي سوى تقدير كونه موخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط
ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف
فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب
الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه
اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير فيه
ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر
ان معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر
ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول
اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان
المهر لا يكون الا شرا اذ هو الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما
على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي هذا
التقدير عن مظان استعماله اي موارد استعماله قولهم شر اهر
ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران
وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما
اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه
وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره
اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون
المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر
ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما
يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتى التوفيق بين الكلامين
بهذا الوجه لا يجوز جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد
من نوعه اي لا جنسيا لا شخصيا

من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص يعني الحصر حيث
تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل
التنكير للتفظيع لتحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل
موخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتاتى
التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالمعرف فلا يصح
فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها
مبتدا ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم
والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس بمستفاد
من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده
يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير
من غير تقدير كونه موخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص
الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو في المعنى ما ضربت
اخاك الا الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه
نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء
في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل
فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم
يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واياما كان فتجويز
تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل
التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية
وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب والمومن العائذات
الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام
فاعلا واما اذا جعل مبتدا واقيم مقامه فلا وتجويز الفسخ
في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد
لان هذا اعتبار محض منا كما يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد
قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق
واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع
كالتاكيد في قوله

بنيت بها قبل المحاق بليلة • فكان محاقا كله ذلك الشهر •
فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله • عليك ورحمة الله
السلام • على وجه • وبيت الحماسة •
لو كان يشكى الى الاموات ما لقي الا • حيا بعدهم من شدة الكمد •
ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه • قبر بسنجار او قبر على قهد •
فان قوله وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا
انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدا
عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا
رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال
كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن
العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا
على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع
تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم
الفاعل وهو التباسه بالمبتدا قايم هنا بعينه واما قوله فكان محاقا
كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل
ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان العايد الى قوله قبل المحاق
على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم
فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو انه سلم
فغنيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على
العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو
والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان
لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما تاكيد تقديم التاكيد
والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد
ثم لا نسلم انتفاء التخصيص اي الحصر في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني
لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير التقديم
كما ذكر السكاكي في شر من ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير
والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم

يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن لزم كلامه ذلك حيث
قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا
لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد
من تقدير التقديم لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف
يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف وانه يجب ان
يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب
انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به
التخصيص النوعي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير
كما في قولنا رجل جاءني يعني لا امراة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع
ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال
الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهر من جنس
الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام
زيد قايم في التقوي لتضمنه اي قايم الضمير مثل قام فيتكرر
الاسناد ويتقوى الحكم قال انما قلت يقرب دون ان اقول
نظيره لان قايم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة
في انا قايم وانت قايم وهو قايم اشبه الخالي عن الضمير وهذا
معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قايم مع انه متضمن للضمير
بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة
كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد
يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول
معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير
يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي
والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول
وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن
اراد هذا المعنى فليقل وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح
ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير
جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل

به الي صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على
صريح الفعل **ولا عومل** قايم مع الضمير **معاملتها** اي الجملة في البناء
حيث اعرب في نحو رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم والحاصل انه لما
كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما
الاولي فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان
لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البنا فان قيل لو كان الحكم بالافراد
والاعراب في قايم من زيد قايم بنا على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم
بالافراد والاعراب فيما اسند الي الظاهر نحو زيد قايم ابوه لانه
كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الي الظاهر قلنا
جعل تابعا للمسند الي الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا
معني قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه
اي جعل تابعا لعارف المسند الي الضمير عارف المسند الي الظاهر
فحكم بانه مفرد مثله وقال المص معناه اتبع عارف عرف في الافراد
اذا اسند الي الظاهر مفردا كان الظاهر او مثني او مجموعا ولعله
سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام **ومما يري تقديمه** على المسند
كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية **في نحو قولك**
مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعني انت لا تبخل وانت تجود وفي الايجاب
نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس
ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت
الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه
اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه
او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان
من مقتضى القياس وموجبه ثبوتها او نفيها عنه بالطريق الاولى
والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي
وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب
مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل
يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الي ان

انسانا سوي المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم
الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما اي مثل وغير
قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه
لانسان او مغاير لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقوله
غيري جني وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم
فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعني والي هذا اشار
بقوله **من غير ارادة تعريض لغير المخاطب** بان يراد بمثلك وغيرك
انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال
كون ذلك القول والكلام ناشئا من غير ارادة التعريض اي لم
ينشا من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا
لم ينشا من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله
فهذا مقام اخر يستعمل فيه لفظ غير على سبيل الكناية ويلتزم
فيه من فليتنبه له **لكونه** اي يري تقديمه كاللازم لكون
التقديم **اعون على المراد بهما** اي بهذين التركيبين لانهما من
الكناية المطلوب بهما نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية
ابلغ لما سيجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات
الحكم بطريق المبالغة وقوله يري تقديمه كاللازم عبارة الشيخ
في دلايل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف
ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم
يري كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال
الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان
ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعني وتري هذا المعني لا يستقيم
فيهما اذا لم يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما
مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ نابيا عن معناه
ورايت الطبع يابي ان يرضاه **قيل وقد يقدم** المسند اليه
المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي **لانه** اي التقديم
دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف

البته لفظ كل **نحو كل انسان لم يقم** فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان **بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد** فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول **وذلك** اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد **لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون** لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته **على التاسيس** وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القايل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد **لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية** عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان

اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية **المستلزمة نفي الحكم عن الجملة** لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا لبعض اخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد **دون كل فرد** لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها **والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد** نحو لا شيء من الانسان بقايم وانما قال في الاولى المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاتى بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله **لورود موضوعها** اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل **في سياق النفي** وكل نكرة كذلك مفيد للعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بكل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي

انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي
واذا كانت هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم
يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا
لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس ح يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة
الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل للسلب
العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد
والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين
المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة **وفيه نظر** لانه
على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم
كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل
تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس **لان النفي عن الجملة**
في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم
يقم **وعن كل فرد في** الصورة **الثانية** اعني السالبة المهملة
نحو لم يقم انسان **انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل**
وهو لفظ انسان **وقد زال ذلك** الاسناد المفيد لهذا المعنى
بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق
مسندا اليه **فيكون** اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا
للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل **تاسيسا لا تاكيدا**
لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك
لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل
انسان انما افاده ح نفس الاسناد الى كل لا شيء اخر ليكون كل لتقويته
ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرتم من معنى
التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان
يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع
اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال
ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم

انسان

انسان **اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة**
فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى
يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد **لا يكون**
كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان
حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد
وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما
يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان
لما كان مفيدا عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين
حاصل قبل كل فعلى اي معنى حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول
المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن
جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه
بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط
في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان
يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة
او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان
لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا
انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر فح
يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا
عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد دون البعض
الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان
هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا
لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
واما اذا جعلنا للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا
قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل **ولان النكرة**
المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة

كما ذكره هذا القايل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن
كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال
السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول
المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا
وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الحكم
على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم
انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور
فيها فممنوع اذ التقدير انه بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد
فلا بد لهذا البيان من شي يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور
الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شي ولا واحد
فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية
كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات
وههنا يجوز ان يكون هيئة المقتضية وكون الموضوع نكرة منفية
او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية
على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما
وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب **وقال**
عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى
لنفي الشمول **ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت**
عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان الخبر
فعلا **نحو** قول ابي الطيب

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصلا او حاصل على اللغة
الحجازية او التميمية **او معمولة للفعل المنفي** اما ان يكون عطفا
على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت
والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس ببعيد لان كلا من الدخول
في حيز النفي والتاخر عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل
المنفي فلا يحسن عطفه عليه بالواو اما الاول فظاهر واما الثاني

فلان التاخر عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد
كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة اولا يقع
نحو ما كل متمني المرء حاصلا فان خصصت التاخر باللفظي لم يخرج
منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي
والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن
تعسف وانما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا
في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها
على الفعل المنفي العامل فيه فانه موخر تقديرا لان مرتبة المعمول
التاخر عن العامل فالاقرب ان يحمل عطفا على اخرت بتقدير الفعل
ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم تدخل اداة
النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان
اخرت اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت
معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له **نحو ما جاءني القوم**
كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا
او معمولا كذلك متاخرا **نحو لم اخذ كل الدراهم** او الدراهم كلها **او**
مقدما نحو **كل الدراهم لم اخذ** او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال
التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل مقابلا لان المنفي
بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو
وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت
كل الايام ونحو ذلك في جميع الصور **توجه النفي الى الشمول**
خاصة لا الى اصل الفعل **وافاد** الكلام **ثبوت الفعل او الوصف**
لبعض مما اضيف اليه ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف
الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب
وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا او ما كاتب
كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت
الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن
او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف **به** اي ببعض ان كانت

كل في المعنى معمولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها انا وما اخذ كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد كل حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالجواب ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه الصلاة والسلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلاة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليها اي وعلى عموم النفي وشموله كل فرد ورد قوله اي قول ابي النجم

قد اصبحت ام الخيار تدعي … علي ذنبا كله لم اصنع

برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابها اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي يرفع السلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه

فصيح

فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد له لم يعدل الشاعر عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقايل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها معمولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا تقول جاني كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلاث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتدا وحذف الضمير من الخبر جايز على السعة اذ لا ضرورة تلجيه اليه لامكان ان تقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها معمولا وهو غير جايز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزا ما اضيفت اليه فلما اضيفت الى المضمر كان الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي عليه فكذلك يقال الامر كله بالرفع والنصب ولا يقال الامران كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجي بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضا الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير

المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام
اي من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل
في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص
بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير المضمر بالنكرة
صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال
ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل
نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول
من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما في قول من يجعل المخصوص
مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب
على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم
تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقول نعما رجلين
الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود
في وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا يصح قلت فكـ
انفرد هذا الباب بخواص يجوز ان يكون من خواصه التزام كون
ضميره مستترا من غير ابراز سوا المفرد والمثنى والمجموع لمشابهته الاسم
الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام
ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا
ولهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز التمييز للتاكيد
مثل نعم الرجل رجلا وقال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او الرفع
لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان
الشان او القصة فالاضمار خلاف مقتضى الظاهر ويختار
تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضلة نحو هي هند
مليحة وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع
الى ذلك المونث ولم يسمع نحو هي الامير مخرفته وهي زيد عالم وان
كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المص لنحو قولهم
يا له رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن
سبع سموات لانه ليس من المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر

موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجي على عقبه
في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير
معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى
لما جبل الله تعالى النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه
فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد
مقاساة التعب ومعانات الطلب له في القلب محل ومكانة لا يكون
لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا
عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعني قصد الابهام
ثم التفسير لتدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم
ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه
قد جا تقدمه كقول الاخطل

ابو موسى فجدك نعم جدا • وشيخ الحي خالك نعم خالا

وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى
انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع
ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر
في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر
لاشتهاره ووضوح امره كقوله انا انزلناه اي القران او لانه بلغ
من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي
او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع • زارت
عليها للظلام رواق وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر
فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال
العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع
كقوله اي كقول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل
الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اي كامل
في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت
مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي
ترك الاوهام حائرة • وصير العالم النحرير

العلم زنديقا كافرا نافيا للصانع قايلا لو كان له وجود لما كان
الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون
العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضمر لكنه لما
اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حايرة والعالم
المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتعيينه فابرزه في معرض المحسوس
كانه يري السامعين ان هذا الشي المتميز هو الذي له تلك الصفة
العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع
انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه عند ما كان ينبغي
ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية
اي او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون
ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك
غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
او ادعا كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم
الاشارة موضع المضمر لادعا كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب
المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض
كي اشجى كي احزن من شجي يشجى على حد علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد
يقال شجاني هذا الامر اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي
قد ظفرت بذلك اي بقتلي لم يقل به لادعا ان قتله قد ظهر ظهور
المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر
الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين
اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد
من صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه في الحوايج ونظيره من غيره
اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر
لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه
وبالحق نزل اي ما انزلنا القران الا بالحكمة المقتضية لانزاله
وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع

في ضمير السامع وتربية المهابة هذا كالتاكيد لادخال الروع
او تقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا لمن امر بشي الى
الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال
الروع مع التربية قول الخلفا امير المومنين يامرك بكذا مكان
انا امرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي
المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة
ووضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظة الله من
تقوية داعي النبي عليه الصلاة والسلام الى التوكل عليه لدلالته
على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وساير اوصاف الكمال او الاستعطاف
اي طلب العطف والرحمة كقوله

الهي عبدك العاصي اتاكا * مقرا بالذنوب وقد دعاكا
فان تغفر فانت لذاك اهل * وان تطرد فمن يرحم سواكا

حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان يكون العاصي بدلا لا على مذهب
البعض والجمهور لا يجوز لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة
وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه
بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم
جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يومن بالله
وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجرا الصفات
المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله
تعالى هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كاينا من كان انا
او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال
السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص
بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن
الحكاية الى الغيبة بل غير مختص بالقدر المذكور وهو ان تكون الغيبة
باسم مظهر لا بضمير غايب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب
والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر فتصير الاقسام ستة حاصلة
من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الاخرين

الاخر. وقوله مطلقا زيادة من المص ليبين تصرفا في كلام
السكاكي فيحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سوا كان الغيبة
باسم مظهر او بضمير غايب او بالجميع على معنى سوا كان كل منها قد
ورد في كلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد لكن مقتضى الظاهر
ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب بمقصود المص من تعميم تفسير
السكاكي ويسمى هذا النقل عند علما المعاني التفاتا ماخوذ
من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه
وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على
انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة كقوله اي امرئ
القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع
وروي بكسرهما خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه
من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا
كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه
قد صرح بان في ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى
الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير
عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة
بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر
من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف
مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وهذا
يشعر كلام المص في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من
اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب
من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب
ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغايه فلو لم يعتبر هذا القيد
لدخل في هذا التفسير اشيا ليست من الالتفات منها نحو انا زيد
وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن
اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير
المتكلم او المخاطب وتارة باسم المظهر او ضمير الغايب ومنها يا زيد

قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا
بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق
الملتفت اليه نحو اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت
فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه
وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير
عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك
الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله

• يا من يعز علينا ان نفارقهم • وجداننا كل شيء بعدكم عدم •

فانه لا التفات في ذلك لان حق العايد الى الموصول ان يكون
بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب
فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض
الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس
امنتم فليس بشيء قال المرزوقي في قوله • انا الذي سمتني امي حيدره •
وكان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى
الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخر
هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى
لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان
المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد
لاخراج بعض ما ذكرناه قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين
وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من اياتنا ليس بكلام
اخر بل هو من متعلقات لنريه ومتماته وهو اخص اي الالتفات
بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان
يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق اخر
او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر
وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات
عنده من غير عكس كما في قوله

• تطاول ليلك بالاثمد • ونام الخلي ولم ترقد •

وبات وباتت له ليلة — كليلة ذي العائر الارمد

وذلك من نبإ جاءني — وخبرته عن ابي الاسود

في القصيدة العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوّار وعائر اي غمصة تمض منها العين وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرّح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا وقول صاحب الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة ابيات ظاهر في ان مذهبه مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات والاخر في جاءني احدها باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح انها ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما يجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت فيح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر

لان الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نبإ جاءني وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا يختص في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر باختصاصه فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الاية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه يختص في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين ومن الخطاب الى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم تكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل تكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف

والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان تجعل من عاد يعود اي عادت
عواد وعوائق كانت تحول بيننا الي ما كانت عليه قبل والي
الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن
الغيبة الي التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه
مكان ساقه والي الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان
اياه وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات
ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك
نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله تعالى من حيث
الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله
تعالى لا مع غيره بخلاف قول جرير

ثقي بالله ليس له شريك • ومن عند الخليفة بالنجاح
اغثني يا فداك ابي وامي • بسيب منك انك ذو ارتياح

فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول
امراته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من
تفسير الجمهور فقول ابي العلا

هل يزجرنكم رسالة مرسل • ام ليس ينفع في اولاك الوك

فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجرنكم الي الغيبة
في اولاك بمعنى اولئك وهو قاله اضرابا عن خطاب بني كنانة
الي الاخبار عنهم وان كان يري المتنبي من قبيل الالتفات فليس
منه لان المخاطب بهل يزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك [illegible]
وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام
بجملة مستقلة ملاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعا او نحوهما
كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا
صرف الله قلوبهم وفي كلامهم فضم الفقر ظهري والفقر من قاصمات
الظهر وفي قول جرير

متى كان الخيام بذي طلوح • سقيت الغيث ايتها الخيام
اتنسى يوم تصقل عارضيها • بفرع بشامة سقي البشام

والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه شيء فتلتفت الي
كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الي مقصودك كقول ابن ميادة

فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة • ولا وصله يصفو لنا فنكارمه

كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله
وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق
ان الكلام اذا نقل من اسلوب الي اسلوب اخر كان احسن تطرية
اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا
للاصغا اليه اي الي ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطايف
اي قد يكون لكل التفات سوي هذا الوجه العام لطيفة ووجه
تختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد
اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من
نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما
اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك
المحرك الي ان يؤول الامر الي خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات
وهي قوله تعالى مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك
الحقيق بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزا لانه اضيف
مالك الي يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية
اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم
فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه
اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية
الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق
بالخطاب يقال خاطبته بالدعا اذا دعوت له مواجهة والمعنى
يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل
على تخصيصه بالعبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له
لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم
المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد بالاستعانة
على ادا العبادات ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلاءم الكلام

وتكون العبادة له لذاته لا وسيلة الي طلب الحوايج والاستعانة
في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه
تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراة يجب ان تكون قراته على
وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جار
على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد
واجري عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق
بالثنا والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل
اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له
لا جل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل
في التميز واعرق فيه فكان تعلق العبادة به تعلق بلفظ المتميز
ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال انه ازدياد ذكر لوازم الشي وخواصه
يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه
النفس الي الذات الحقيق بالحمد وكلما اجري عليه صفة من تلك
الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم
واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم
لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم
الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي
وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من
هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن
ساير الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة
وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كانه
يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الي ما سواه. ولما انجر كلامه الي خلاف
مقتضى الظاهر وتعدد اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند
اليه فقال **ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب**
بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية وفي بحمل
للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقي المتكلم
المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل الكلام

المخاطب على خلاف ما اراد **تنبيها له على انه** اي على ان ذلك الغير
هو الاولى بالقصد والارادة **كقول القبعثري للحجاج وقد**
قال الحجاج **له** حال كون الحجاج **متوعدا اياه لاحملنك على**
الادهم يعني القيد **مثل الامير حمل على الادهم والاشهب**
هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد
وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم
اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه
الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد
ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم
هو الاولى بان يقصده الامير **اي من كان مثل الامير في السلطان**
وبسطة اليد جدير بان يصفد اي بان يعطي المال وهب
من الاصفاد **لا ان يصفد** اي يقيد ويوثق من صفده وقال
الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا
خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده
او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل **بغير ما يتطلب**
بتنزيل سواله منزلة غيره اي غير ذلك السوال **تنبيها على انه**
اي ذلك الغير **الاولى بحاله** اي حال ذلك السائل **او المهم له**
كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس
والحج سالوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور
ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم
يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى
يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض
من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم
يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم
وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى
والاليق بحالهم ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا
ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقايق علم الهيئة ولا يتعلق

لهم به غرض وقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل

سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض بمعنى يصعق هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال لا يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين قوله تعالى وان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي

الي اعتباره من جهة اللفظ بان تتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موضع المبتدأ نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله

• قفي قبل التفرق يا ضباعا • ولا يك موقف منك الوداعا •

اي لا يكن موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه هاهنا ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وهاهنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله

• فانك لا تبالي بعد حول • اظبي كان امك ام حمار •

اي ذهب السود من الناس واتصفوا بصفات البهائم حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان منهم هجينا كان او غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله • ولا يك موقف منك الوداعا • وتحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر بان غير مقصود وجوده كعدمه لان المقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدا وكان امك خبره مع الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان وجود الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى ويجي في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام فح لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف

كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الاعم
الاتم والمعنى على اظبيا كان امك ام حمارا فافهم **وقبله** اي القلب
السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع
عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار
وفي التنزيل **ورده غيره** اي غير السكاكي **مطلقا والحق انه ان تضمن
اعتبارا لطيفا** غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطايف
قبل كقوله اي قول رؤبة **ومهمه** اي مفازة **مغبرة** متلونة بالغبرة
ارجاوه اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا **كان لون ارضه سماوه**
وههنا مضاف محذوف اي لون سمايه وهذا معنى قوله **اي لونها**
فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمايه لغبرتها لون
ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون
السما قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة **والا**
اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا **رد** لان العدول عن مقتضى
الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال
وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود **كقوله** اي
قول القطامي يصف ناقته بالسمن **فلما ان جرى سمن عليها • كما
طينت** من طينت السطح **بالفدن** اي القصر **السياعا** اي الطين
بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده
• امرت بها الرجال لياخذوها • ونحن نظن ان لن تستطاعا •
ولقايل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه
قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم
والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع
بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون
ادخل في الرد كقوله • • • •
ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب • جذع البصيرة قارح الاقدام •
على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان
الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الراي

والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة
كما يقال الاقدام غر والراي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف
بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله
جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم انهزم
اصبت الشي الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت
بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان
ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر منه الدم ولان فحوى كلامه
الدلالة على انه جرح ولم يعتب اعلاما بان الاقدام ليس بعلة الحمام
وحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا
في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة
على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه
مع ما فيه من تبتير النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح لا ينافي في ذلك
لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه
الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى
لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة حالا من الضمير في انصرفت
وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا
لم يعرض له ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام
وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك
لانه قال المعنى انصرفت وقد نلت من الاعداء ولزمنا لو ما ارادوا
مني وانا على بصيرتي الاولى لم يبد لي في الاقتحام ولا غلبني اختيار
التطرف والانحراف بل قد صار اقدامي في الحروب قارحا لطول
ممارستي وتكرر مجاربتي

الباب الثالث في احوال المسند

اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه
وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام
واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا
فكانه اتي به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند

فانه ليس بمنزلة المثابة في الاحتياج فيجوز ان يعتزل ولا يوتي
به لغرض كقوله اي كقول ضابي بن الحارث البرجمي
• ومن يك امسى بالمدينة رحله • فاني وقيار بها لغريب •
في الاساس الماضي رحله اي منزله وماواه وقيار اسم جمل له لفظ
البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف
المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار
والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر
ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده
لامتناع العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم قبل مضي الخبر نحو
ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف
على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي
الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا
وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا اخر والثاني ان يرتفع بالابتدا
والمحذوف خبره اذ لا اشتراك هنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو
منطلق والسر في تقديم قيار ان قصد التسوية بينهما في التحسر
على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك
انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار
في التاثر على الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتساوى
الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه
ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار
عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع
به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا
والصابيون الاية وقال الصابيون مبتدا وموضع خبره المحذوف
جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ لا محل لها من الاعراب
وفائدة تقديم الصابيون التنبيه على انهم مع كونهم ابين
المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم
الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها
المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي
مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول
محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله
• رماني بامر كنت منه ووالدي • بريا ومن اجل الطوي رماني •
على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف وجمهور النحاة على ان
المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال
المرزوقي في قوله
• فيا بر مغني كيف وارث جوده • وقد كان منه البر والبحر مترعا •
ان البحر يرتفع بالابتدا على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا
والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل
تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا في نية التاخير وانما قدم
لغرض الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي
كنت منه بريا ووالدي وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا
ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم
يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف
للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد
اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة
تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد
او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية
فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى
حاضر او بالباب او نحو ذلك وا لفا في فاذا قيل هي السببية
التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة
للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وقت
وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجات ح يكون مفعولا
به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف ح لا يكون
مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون
هو خبر المبتدا اي فبالمكان زيد ولا تلزم تقديره لمشابهتها اذا

الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى
لقولنا فبالمكان زيد بالباب **وقوله** اي قول الاعشى •
• ان محلا وان مرتحلا • وان في السفر اذ مضوا مهلا •
السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا **اي ان**
لنا في الدنيا حلولا و لنا عنها اي الى الاخرة **ارتحالا** والسفر
الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب
فحذف المسند وهو ها هنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار
والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال
لاطراد الحذف في ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع
سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد
القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة
له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني
المحافظة على الشعر والمضجر بعد ما يميل للاختصار بدون الضيق
بقولك ان زيدا وان عمرا قال وعليه ان محلا يعني على هذا الاسلوب
الذي هو حذف خبران المكسورة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق
المقام فافهم **وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة**
ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل
من الضمير المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر
الانفصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ها هنا فعل
وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود
من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهره لم يحتج اليه
وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل
الفعل المحذوف لا مبتدا ولا تاكيد ايضا على ان يكون التقدير
لو تملكون انتم لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه
لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء المؤكد قال صاحب الكشاف
هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان
انتم تملكون دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون
به

بالشح

بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام
في صورة المبتدا والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو
مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون مثلا في الصورة
فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص
جملة فعلية وانا ليس بمبتدا بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح
في مناقضته فهو حجة عليه لا له **وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل**
الامرين حذف المسند **اي** فصبر جميل **اجمل** او حذف المسند
اليه **اي فامري** صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل
الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما
والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند
اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول
الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله وبانه
في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف
المبتدا موافق له اذ ليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية
ولا حالية وفيه نظر لان وجود القرينة شرط الحذف ح لا يجوز
الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه
فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى
بسهولة ورجح حذف المبتدا ايضا بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب
فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف
فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كانت النكرة
موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل من صبر غير جميل
وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل
الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا لنا او في الوجود
الهة ثلاثة او ثلاثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا
الله والمسيح وامه ثلاثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية
كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة فيقال هم ثلاثة فحذف
المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند على ان ذكره يخرج

الي ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك
عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الي الانقطاع وذلك
لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين
اعني المسند اليه او المسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو
اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام
عمرو عندك ام عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على
الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الي الاتصال لكون ما قبلها
وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الي الجملة
دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن الفعليتين
المشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد
لان كل فعل لابد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب
بين معنيي الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم
ولابد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق
نحو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله
اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقرير ثبوت
ما فرض من الشرط والجزا يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة
على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان
القرينة فعلية فتقدير الفعل اولي وفيه نظر لانه ان اريد ان
السؤال عن الفاعل الاصطلاحي ممنوع بل لا معني له وان اريد
ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدا كقولنا
الله خلقها يؤدي هذا المعني وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير
الفعل اولي من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها
لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولي انه مبتدا
والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل
لا عن الفعل وتقدير المسؤول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على
جملة اولي من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند
عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالي ولئن سالتهم من خلق السموات

والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق
اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل
في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال
ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان
لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه
من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجا وظهرا للاذلا والضعفاء
وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعني وتمامه ومختبط
مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة
وتطيح الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك جمع مطيحة على غير
القياس كلواقح في جمع ملقح يقال اطوحته الطوائح واطاحته الطوائح
ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما متعلق بمختبط وما مصدرية
اي يسال من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي لاجل اهلاك المنايا
يزيد وتطيح على التقديرين بمعني الماضي عدل اليه استحضارا
لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد
ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا
اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه
وهو ليبك يزيد ضارع بالبنا للفاعل ونصب يزيد مفعولا له
بتكرر الاسناد اذ قد اسند اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه
لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكا
لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الي مفصل
ولا شك ان الاسناد مرتين اقوي واوكد وان الاجمال ثم التفصيل
اوقع في النفس فيكون اولي وقد يقال ان الاسناد اجمالا الي السؤال
المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده
اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلاث مرات اثنين
اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جملة
مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة
وبكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول

الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو انما يكون بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل وللمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبنا الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار وانتمائه على ابهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل فتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز

واما ذكره اي ذكر المسند **فلما مر** في ذكر المسند اليه من ان الذكر بلا ان يكون هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم ونحو ذلك **او ان يتعين كونه** اي المسند **اسما او فعلا** فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القراين كنسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر **واما افراده** اي جعل المسند غير جملة **فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم** اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم بحذف فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او

يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدا والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه وللقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدا وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم هو اما بثبوته له او بانتفايه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه

ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلقا وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي عنده وعند المص ايضا لانه ليس بجملة والمسند السببي يجب ان يكون جملة عنده والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم المنطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وحسن فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به فني الجملة عبارة المص اوضح منها ورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو اكرم الكبير بستين وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخر بقوله اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر بمستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضا حال التفسير مفردا كان او جملة ولم يذكر الافراد المسند بعينه امثلة لا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور

بامثلته واغراضه فيكون التمثيل هنا ضائعا ولذا ترك المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام

والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة فعلية علقت على المبتدا بعائد بشرط ان لا يكون العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح هو الذي يكون مفهومه محكوما عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المبتدا اي جعل خبرا عنه ومنتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدئه اعني ابوه قد

علق بزيد بالاثبات له وزيد عنه مابني منطلق عليه لان معناه
ما جعل مبتدا ورفع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم
نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل
او الفعل ليس مبني على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو
عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق
على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا
الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب
معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان
المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع
معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه
جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا فيكون
الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق
هو منطلق الظاهر ان المسند ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب
ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك
لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس
فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح
ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو
ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين
وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل
على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من
كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند
ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون
الا في جملة وقعت مسندا الى المبتدا ويمكن ان يقال ان في قوله
هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضميره هو عائد الى
المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا ووقت كون
المسند سببيا وقت كونه كذا وح يكون المسند السببي هو
الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا **واما كونه**

اي كون المسند **فعلا فللتقييد** للمسند **باحد الازمنة**
الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان قبل زمان تكلمك والمستقبل
وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال
وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة
وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلاته ماض وبعضها
باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة
واقعة في الحال **على اخصر وجه** بخلاف الاسم نحو زيد قائم
امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل
فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه **مع افادة**
التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل
وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان
الزمان غير قار الذات لا تجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض **كقوله**
اي كقول طريف بن تميم **اوكلما وردت عكاظ** هو متسوق للعرب
كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع
قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر
وعرف بذلك **يتوسم** اي يتفرس الوجوه ويتاملها بحدث منه ذلك
التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان في على كل
قبيلة جناية فتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بانرهم **واما كونه**
اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل
لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح
والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت **كقوله**
لا يالف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم
لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم من
غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار
ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان
كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون
بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء

ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك
واما تعتيبه اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني
اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة
ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين
ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه
على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني
اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام
بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان
كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جيتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت
مجيئك وان كان انشا فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه
اي فاكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة
جزئية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب
بنا في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء
فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشا كالاستفهام
ولذا لا يتقدم عليهما في حيز فلا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما
ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة
للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها المجردة عن التقييد
بالشرط لانه التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها
عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب وهذه الدقيقة قيدة
بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما
ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزاء من
الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها
احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين
فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل الصدق
والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عندهم وقد صرحوا بان الشرط
وعليه منع ظاهر ونحوه انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك
ان جيتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك

من غير اتفقنا انه يتجدد ويحدث شيا فشيا فلا تعرض في زيد
منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو
قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى
زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزا فجزا وهو يزاوله ويرجيه
وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قايم لا يقتضي استوا المعنى
من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل
وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق
او به او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثنا فلتربية
الفايدة وتقويتها لان ازديادا لتقييد يوجب ازديادا لخصوص
وهو يوجب ازديادا لبعد الموجب لفوق الفايدة كما مر في المسند
اليه ولما كان ههنا مظنة سوال وهو ان خبر كان من تمام هو نحو المفعول
وتقييد كان به ليس لتربية الفايدة اذ لا فايدة في نحو كان زيد
بدون الخبر لكون الخبر لتربيتها اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم
فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان
لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي
ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد
منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل
على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدرية ذلك الفعل وهو
معنى قولهم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال
فمعنى كان زيد قايما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول
بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها اعطا الخبر حكم معناها
فان المعنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها
وهذا نوع اخر في تحقيق كون هذه الافعال الاخبار مقيدة بمعاني
الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية
الفايدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضا
الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان
الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب

والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب
المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم
عليه وموجود محكوم به والشرط قيد ومفهوم القضية ان الوجود
يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان
عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم
بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين ٥
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية
الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم
وكذبها بعدمها وكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق
والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق
والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا
خبريين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف
الحملية الا ترى انه في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة
ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر ان جملة
جزئية قيد مسند معقول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا
المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر
ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم
النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم
الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله
تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التأويل واصل اذا
الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم
الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه
كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة
فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين
ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك

بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع ٥
الشرط فمشترك بينهما فليتامل ولذا ذكر في المفتاح ان الاصل
فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط كقولك ان تكرمني اكرمك حيث
لا يعلم القايل انكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم
باللاوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ابا فكيف تراعي حقي
مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع
الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه
ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل وقد نبهنا الفاضل الشارح
ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط ولذلك لان اصل
ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر
الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب و
لذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال
مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع
للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال
لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل كونه فاذا
جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه
اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي
جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى
ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا
لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا
عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف
الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه
لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة
جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى
وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث
وهو ان عدم التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد
واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا ٥

لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد
ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين اذا جاءتهم الحسنة
وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع والمصنف
قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح
حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك
لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم
ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا لتكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب
ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة
المطلقة المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل
انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله تعالى وعنايته حيث
جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة الوقوع
قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول
وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة
المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج
اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من
الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا
يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق
البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي
الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود
الحاضر وفي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم
احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله تعالى
عليها انهم اقبح الناس اعتقادا واسواهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف
الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير
لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه
على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه
اذا قصد بها العهد تكون واقعة موجودة فتوافق لفظي اذا وجاء
بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو على ان قوله

انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل
فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود
وغيره فيكون اسواء ايضا ووقوع جنس الحسنة ليس الا بوقوع افرادها
واما من حيث هي فممنوع فممتنع فدخول اداة عليها يكون ممتنعا لا مرجوحا
واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق
الحسنة كما هو المقدر وح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة
لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر
معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة
الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بالحسنة الحسنة
المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة
معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان
المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا تظهر
صحة ما ذكر من كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة
اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة تكون
نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل
تنكيرها على تقليلها فان قلت جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة
منكرا في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله تعالى
واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول
فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد
للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق
وارتكاب الضلالات تنبيه بلفظ اذا والماضي على ان مساس
قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما
الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول
عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه تنبيه
بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب
ان يكون مقطوعا به وقد يستعملان في مقام الجزم بوقوع
الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن

سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك

فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان

يطلع الصبح وينقضي الليل افعل كذا فتتجاهل تولها وتضجرا وقس

على هذا **او لعدم جزم المخاطب** كقولك لمن يكذبك ان صدقت

فماذا تفعل **او تنزيله** اي او لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط

منزلة الجاهل لمخالفته مقتضي العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان

كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضي العلم انه لا يؤذيه

او التوبيخ اي لتعيير المخاطب علي الشرط **وتصوير ان المقام**

لاشتماله علي ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام **الا**

لفرضه اي فرض الشرط **كما يفرض المحال** لغرض يتعلق بفرضه

كالتبكيت والالزام والمبالغة ويجوز ذلك **نحو افنضرب عنكم**

الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القران وما فيه من الامر والنهي والوعد

والوعيد **صفحا** اي اعراضا او للاعراض او معرضين **ان كنتم**

قوما مسرفين فيمن قرا ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين

اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ علي الاسراف

وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون

الا علي مجرد الفرض والتقدير كالفرض المحالات لاشتمال المقام علي

الايات الدالة علي ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل

اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه علي سبيل

في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالي ولو سمعوا

ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما مر من انه يشترط له

فيه لعدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه

فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول

ان المحال في هذا المقام تنزل منزلة ما لا قطع بعدمه علي سبيل

المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت لمن هذا يصح استعمال

ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالي فان امنوا بمثل ما امنتم

به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد

له مثل فجيء بكلمة الشك علي سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا

دينا اخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالي

ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء اي ان

كان حقا فعاقبنا علي انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب

بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالي

قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين **او تغليب غير**

المتصف به اي بالشرط **علي المتصف** كما اذا كان القيام قطعي

الحصول بالنسبة الي بعض وغير قطعي بالنسبة الي اخرين فتقول

للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون الا علي

من يحصل لهم القيام قطعا **وقوله تعالي وان كنتم في ريب مما**

نزلنا علي عبدنا بانهم مرتابين **يحتملهما** اي يحتمل ان يكون

للتوبيخ علي الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت

لكم الا علي سبيل الفرض لاشتمال المقام علي ما يزيله ويقلعه من

اصله وهو الايات الدالة علي انه منزل من عند الله وان يكون

لتغليب غير المرتابين من المخاطبين علي المرتابين منهم لانه كان

فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم

والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا

به فلا يصح استعمال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب

في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان

ليس المعني علي حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون

ان ان هنا بمعني اذ وقد نص المبرد والزجاج علي ان ان لا تقلب

كان الي معني الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معني

الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالي ان كنت قلته

فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالته كان علي

المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من

الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف

في قوله تعالي واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكري

كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لا من
قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على
الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه
على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للاخر في اسمه ثم
يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل
لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تاولوا الزيدين بالمسميين بزيد
فلا يطلق قران الا على الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض
قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان في عين
الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق
في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب
من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين
موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور
والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة
السالفة والاتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من
غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على
الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملايكة اسجدوا لادم فسجدوا الا
ابليس عد ابليس من الملايكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه
تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف
مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين
امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم
التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود
اليها وانما كان في ملتهم من امن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب
او الغايب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب
المخاطب على الغايب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم
قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرا بتاء الخطاب
والمعنى هو انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم
ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع

انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك الشيطان قبح المساكتة
مجالسة المستهزيين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناه
قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا ذكر كان ليستقيم المعنى فان قيل
لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه
لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا
المقام وليس من التغليب في شي ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان
يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع
بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه فيكون معنى الكلام او لتغليب
غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع كما اشرنا اليه في المثال
المذكور ثمة **والتغليب يجري في فنون كثيرة** منه تغليب الذكور
على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى
بينهم على طريقة اجرائه على الذكور خاصة **كقوله تعالى وكانت
من القانتين** عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب
لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من
القانتات ويحتمل ان لا تكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية
اي كانت ناشية من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى
عليهما الصلاة والسلام والاول هو الوجه لان الغرض مدحها
بانها صدقت بشرايع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له ومنه
تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ **نحو قوله تعالى بل انتم قوم
تجهلون** بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عايد
الى قوم ولفظه لفظ الغايب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة
عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة **ومنه الابوان**
للاب والام **ونحوه** كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين
للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين وما اشبه ذلك مما غلب
احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر بان جعل الاخر متفقا
له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب
الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المونث

ان تخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى لمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك وقال تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغايب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغايب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقايل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا تبقي ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقرير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه ومنه جعل

للانعام

للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال يزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا **ولكونهما** اي ان واذا **لتعليق** لقوله كان كل قدم لبيان الحكم من اول الامر معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا **لتعليق امر** هو حصول مضمون الجزاء **بغيره** يعني حصول مضمون الشرط **في الاستقبال** متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمن التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل **كان كل من جملتي كل** من ان واذا يعني الشرط والجزاء **فعلية استقبالية** اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم **ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة** تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى

وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر
فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر
ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمعروض
الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد تستعمل ان في غير
الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب
وان كنتم في شك كامر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال
لمجرد الوصل والربط ولا يذكر حينئذ لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل
وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء
فيا وطني ان فاتني بك سابق ● من الدهر فلينعم لساكنك البال ●
وقوله ايضا وان ذممت عما اجن صدورها ● فقد الهبت وخزا نفوس رجال ●
لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد تستعمل اذا للماضي
كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين
حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا
قالوا امنا **كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب**
المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء
او كون عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف
بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكونه
ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن
المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه **او التفاؤل**
او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط **نحو ان ظفرت**
بحسن العاقبة هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم
اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل بقوله **فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر**
يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر **فربما يخيل**
ذلك الامر **اليه** اي الى ذلك الطالب **حاصلا** فيعبر عنه بلفظ
الماضي **وعليه** اي على اظهار الرغبة في الوقوع **ورد قوله تعالى**

ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء **ان اردن تحصنا** جيء بلفظ الماضي
ضرورة دلالته على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق
النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها
اجيب بوجوه الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق
عند انتفائه وان الاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط
لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من
اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود
الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة
اي حكم بانه تحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن
معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا يرى ان قولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف
على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي
في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط
انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز
ان تكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا
اردن العفة فالمولى احق بارادتها او لان الاية نزلت في من يردن
التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث لا تكرهوا معناه
يحرم الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن
تنتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه
لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن
الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل
على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن
الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال **السكاكي**
او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر واو
للتعريض بان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره **نحو** قوله تعالى
ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك **لئن اشركت** ليحبطن عملك
فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به

لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل
الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت
اعمالهم كما اذا اشترك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه
ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وان
ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام
من الخفا والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم
ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي
في مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي
فطرني اي ما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون
اذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الاية ان يقال واليه ارجع
ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين
الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو
اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف
على قوله لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على
قبوله اي قبول الحق لكونه اي ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح
حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من
الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم
به او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة
المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان
والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار
والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدكم مشركوا
مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم
ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو
تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا امثالهم وترتفع العداوة
والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد
عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه
وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة

على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ه
ان تلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا
المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون
الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم
ان يردوهم كفارا لمصادقتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله
لزوم الاولين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم
لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين
ثابتة البتة ولا احتمال لهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين
وانفعها للمشركين لانحسام مادة الخصام المخاصمة وارتفاع ه
المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن
فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة
والمعارفة وعما نشأوا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما
انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ههنا ممكنا
محتملا لكن لا يخفى انه بعيد اخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب
الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين
بدون الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تعطني تاتني اعطك واكسك
والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير
استاذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجع ه
استاذنته واذا استاذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الاية
ان كان من الضرب الثاني لا يكون مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا
لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة
الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى
ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده
فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان
يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون
على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه
ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على ما قبلها

الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفا
متقتضيا تها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد
اظهار كونهم اعداء لا فان العداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا
لا يقال ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا
الي مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه الصلاة والسلام
لقتالهم فنقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا مثلهم فلا عداوة
ولا ودادة للرد الي الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مومنين
في تحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الي
الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الي المشركين
وعلموا ان حاطب لكفره او النفاق والمذكور في القصة ان الكتاب
لم يصل اليهم فانه اخذه اصحاب النبي عليه الصلاة والسلام
من الطريق **ولو للشرط** اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول
مضمون الشرط **في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط** فيلزم انتفاء
الجزاء كما تقول لو جيتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجي مع القطع بانتفائه
فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع
بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جيتني لاكرمتك معلقا
لامتناع اكرامك بما امتنع من مجي مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل
اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق
امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما
وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق
امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجي
واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه
قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناع
وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف سنح السكاكي على هذه العبارة
وغفل عنه المهرة من متفقهي كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع
القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء
والمآل واحد في الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول

اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا
والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم تأتني
لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور عند الجمهور واعترض عليه
الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد
يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشي اسباب مختلفة كالنار
والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف
انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو
كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد
على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد
الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله تعالى لسبب اخر فالحق
انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان
دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان
يكون سببا لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضي او شرطا نحو لو كان
لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة
واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم
يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معقود
المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه
ومعنى الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء
على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي
يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان
هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان
وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة
من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو
لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على
امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل
على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء

الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله
لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم
تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي
انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء
الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول
نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان
وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول
ابي العلاء المعري

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم   رعايا ولكن ما لهن دوام

الا يرى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق
وكذا قول الحماسي

ولو طار ذو حافر قبلها   لطارت ولكنه لم يطر

اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها
فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة
للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما
ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم
بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم
بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج
ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات
ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم
بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة
اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا
الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد
الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق
واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا
صريحا وكم من عائب قولا صحيحا   وآفته من الفهم السقيم

فان

فان قيل لا يفهم مما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو
قوله عليه الصلاة والسلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم
يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد
لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل ان
ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد
المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء
ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزامه ذلك الجزاء
فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه
فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت
عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر
ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه
الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه
لوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل
لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك
يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده
اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا ولو الداخلة على النفي
فان قيل يجوز ان تكون لو في هذه الامثلة على اصلها من
تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط
بعدم الاكرام الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم
العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط
بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى
على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك
من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا اذا قلنا
لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المنفي
في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء
وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون

ملاحظة العقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب نسبة على عدم
ان تستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت اعتبار
فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير
المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف
الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي الكرم لزم
الاثبات وتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط
في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء
مرتبطا باهانته فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون الثناء
بانتفاء الكيد والمعنى عدم عصيان مرتبط بعدم الخوف وح
يجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير
مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر الحكم على الاطلاق يلزم العموم
في نفسه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا
لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني
فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير
ان يعلم الله فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي واجيب بانهما مهملتان
وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو
كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان
علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال يجوز ان يستلزم المحال
وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني
وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها
لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض
التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت
فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس
الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا وارد
على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير
فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف
الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير

عدم الاسماع فهو دائم الوجود كما ذكرنا واما قوله يجوز ان يكون
التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي
هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم
ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا
تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكرنا لا خير فيهم
قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا
لو كان من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما
يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل
المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس بخير فيه واما قوله تعالى
ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم
يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل
فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط
والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك
في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت
والمضي في جملتيها لتوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والمضي
الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية
الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال
ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وقوله عليه السلام اني اباهي
بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلاء
ولو دفنت في دجلة الماء لم تفق من الجرع الا القلوب جواد
تصف تأسف على مفارقته بعدها وشوق ركابه الى ماء دجلة والمعنى انه
وصف ركبته بالوقصد الى ان دفع ركابه الماء في ماء دجلة كانه
لم يحصل منه الياس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بانتفائه
وتدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم
اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى
وقتا فوقتا لانه كان في اثناء استمرار عمل النبي صلى الله عليه
وسلم على ما يستصوبونه وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا

عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم
قوله انما نحن مستهزئون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل
قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو
السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم
وهكذا كانت نكايات الله تعالى في المنافقين وبلاياه النازلة
بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا ولا يشكل ان اراد بالفعل
في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان
انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما
ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم بسبب استمراره
امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار
راجعا الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان
المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار
لا استمرار الامتناع قلنا الكلام ممنوع الاول ولـ للثاني ايضا
وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان
يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع
بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام
والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتاكيد النفي ودوامه
لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين
رد لقولهم آمنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما
بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون
حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظاير في كلامهم و دخول
لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد عليه الصلاة
والسلام او لكل من تاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار
اي اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او
ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفت على كذا اذا
فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا
في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو

ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لتنزيله اي المضارع منزلة
الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره
فهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر به
بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل
لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق
فاستعمل لو واذ ونحوهما مختصتان بالماضي وح كان المناسب ان
يقال ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف
في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق
ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته
ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت
الخطاب للنبي عليه الصلاة والسلام ولو للتمني فلا استشهاد
لان لو للتمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا
فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع
بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي
وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال
بعدها فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد
قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان
يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة
بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا اي رب شيء يوده الذين كفروا
تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف ورب ههنا للتقليل
النسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجد منهم
افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان تكون مستعارة للتكثير وذكر ابن
الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على
المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله
لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جي بها على لفظ الغيبة
لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله تعالى ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان
ايضا سديدا صحيحا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم

مثلين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله بمعنى صورة
رؤية الكافرين موقوفين على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم
والمجرمين ناكسي رؤوسهم متقاولين بتلك المقالات كما قال الله
تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى والله الذي
ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة
على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء
والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك
لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد
فكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون
ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او
نحو ذلك ونظيره في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة
على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ
الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لو اصابتني حوادث
لو تبقى الى الان لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت
الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا
لمثوبة من عند الله خير للدلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها لانه
ظاهر واما الجملة الاولى لا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي
تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه
كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية
المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي
عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين
على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر لذلك الكتاب او للتحقير نحو
ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل
من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه
نكرة والمسند معرفة مما قلنا يمتنع عقلا او لا يصح في كلام العرب

ونحو قوله • ولا يك موقف منك الوداعا • وقوله • يكون مزاجها
عسل وماء • من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح
لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من
ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما اذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء
الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا
والمعرفة بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدا نكرة والخبر
معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون
معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير
لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد
عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم
العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم
العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما
باطل في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم
كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلومة من وجه
والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار
بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته
انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني
فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا
لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم
العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما
واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد
رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب
اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات
والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل
لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل
لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف يجيء للاسم
الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار

الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد بعرض من غير دلالة على جهة التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضرب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف **واما تركه** اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف **فظاهر مما سبق** في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة **واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له** اي للسامع **باحدى طرق التعريف** هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية **باخر مثله** اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثله لا لان الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او تختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله باخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو • انا ابو النجم وشعري شعري • مما وقع بحذف المضاف باعتبارها لين اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا او الخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في قولنا زيد شجاع لمن سمعه يقاوم الاسد وهو هو بعينه فاحد الضميرين لمن سمعه والاخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل **او لازم حكم كذلك** عطف على حكما اي لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف باخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا او الخبر لا يوجب العلم بانتساب

احدها

احدهما الى الاخر الحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات **نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق** حال كون المنطلق في المثال الاخير **باعتبار تعريف العهد او الجنس** وفي هذا تمهيد لما سيجي من مبحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي فراس • • •

• • فان تكونوا برامن جنايته • فان من نصر الجاني هو الجاني • •

اي هو هو يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المربي على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة تجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا تجب الا معلومية المسند اليه وهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على اخر مثله يابى ذلك ويدل على انه تجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا **وعكسهما** اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق

عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات
التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان
يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف
السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم
عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ
وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم
بثبوته للذات او نفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه
وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه
بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف
اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك
زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها
الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط
يخوض بحرا نقعه ماؤه ٣ ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء
وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان
انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان
تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق
زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت
المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا
بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل
زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف
والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا
مطابقا للواقع **نحو زيد الامير** اذا لم يكن امير سواه او مبالغة
اي قصرا غير محقق بل مبالغة فيه **لكماله فيه** اي لكمال ذلك الجنس
في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة
فتبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه
لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا

اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو
لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة
على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها
في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس
فالامر ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى
طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة
فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان
في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود ولظهور
امتناع حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي على الآخر
فيجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق
زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر
المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود
فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده
ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم
ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير
المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه
فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق
الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل
مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او
غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا
الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد وان كان خبرا معرف
اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى الله والكرم
في العرب والامام من قريش لان الجنس يتحد مع واحد
مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن
يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان
يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم
ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا

للناس فليتأمل فإن المقام دقيق وبهذا يظهر أن تعريف الجنس
في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وأن
جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الأمير وعمرو الشجاع والمو
الذي قصد به الجنس في باب هذا الكتاب بمنزلة المعرف بلام الجنس
ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الأمثلة المذكورة وقد
يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف أو حال أو ظرف
أو مفعول أو نحو ذلك كقولك في القصر تحقيقا أو مبالغة نحو هو
الرجل الكريم ونحو السائر راكبا ونحو الوفي حين لا يفي أحد
لأحد ونحو الواهب ألف قنطار قال الأعشى

هو الواهب المائة المصطفاة ۞ إما مخاضا وإما عشارا

قصر عليه هبة المائة من الإبل حال كونها مخاضا أو عشارا لا هبة
المائة مطلقا بأي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة إبل
أو غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لأن القصد
هنا إلى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا إلى هبة مخصوصة
هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الإعجاز
وهو أن قولنا أنت الحبيب ليس معناه أنك الكامل في المحبوبية حتى
أن لا محبة في الدنيا إلا ما أنت به حبيب كما في الشجاع ولا أن
أحدا لم يحب أحدا مثل محبتي لك حتى أن سائر المحبات في جنبها غير
محبة كما في قولنا أنت المظلوم على معنى لم يصب أحدا ظلم مثل الظلم
الذي أصابك حتى كأن كل ظلم في جنبه عدل بل معناه أن المحبة
مني بجملتها مقصورة عليك وليس لأحد حظ في محبة مني فهو مثل
زيد المنطلق أي كان منه الانطلاق المعهود إلا أن ههنا نوعا
من الجنسية لأن المعنى أن المحبة مني بجملتها مقصورة عليك فلم
تعد إلى محبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق
إذ لا وجه للجنسية ح ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك أي الذي
من شأنه أن يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية ح مثله
في أنت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظ الإشارة إلى أنه قد لا يفيد

مذموم ... القصر كما في قول الخنساء في مرثية أخيها

إذا قبح البكاء على قتيل ۞ رأيت بكاءك الحسن الجميلا

فإنها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه إلى بكاء آخر وإلا لم
يحسن جعله جوابا لقولها إذا قبح البكاء على قتيل إذ لا معنى
للقصر في قولنا إذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن إلا بكاؤك على
ما لا يخفى على من له أدنى دراية بأساليب الكلام لظهور أن الغرض
أن تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى
كما قيل الصبر يحمد إلا عنك والجزع مذموم إلا عليك وبهذا
سقط ما قيل إنه يجوز أن يكون للقصر مبالغة أو أن يكون لقصر
الحسن على بكائه بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى بكاء غيره لا أنه لا يتجاوزه إلى بكاء
آخر ومعنى التعريف ههنا أن اتصاف المبتدأ بالخبر أمر ظاهر
لا ينكر ولا يشك ومثله قول حسان

وإن سنام المجد من آل هاشم ۞ بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

أراد أن يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الأمر فيها معروفا بها كذا
في دلائل الإعجاز فإن قيل اللام لا تكون للجنس فلا ينافي القول
بكونه باعتبار تعريفه الجنس مفيدا للقصر قلنا قد سبق أن
اللام التي ليست للعهد إنما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه
وكذا المعنى الذي أشرنا إليه في بحث ضمير الفصل وإنما خص حكم
القصر بالثاني أعني تعريفه الجنس لأن القصر وعدمه إنما يكون فيما
يعقل فيه العموم والشمول كالجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد
تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق أحدهما بدون الآخر وكذا قولنا أنت
زيد وهذا عمرو وما أشبه ذلك وكذا نحو زيد أخوك إذا جعل المضاف
معهودا كما هو أصل وضع الإضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال
له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء لتقدم
أو تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت
أو تأخرت لدلالتها على أمر نسبي لأنه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه
منطوقا به أولا بل لكونه مسندا إليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر

خبر الكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مثبتا مسندا ومثبتا
به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب نسوا
قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد بكون زيد مبتدا والمنطلق
خبر **ورد** هذا القول **بان المعنى الشخص الذي له الصفة**
صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا
اليها والاسم قد جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى
الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه
عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب
البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد
عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم
زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين
فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة
فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص **واما كونه**
اي المسند **جملة** فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا
لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب
ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشا ليس بثابت في نفسه
فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا
لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب
ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا الا ان
الاسناد عند هم اعم من الاخباري والانشائي الا ترى ان الظرف
في اين زيد واني لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه
لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا قوله تعالى
بل انتم لا مرحبا بكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم
الرجل زيد على احد التولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك
تعسف **فللتقوي او لكونه سببيا كما مر** من ان افراده لكونه غير سببي
مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون
لحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا

١٠٢

بسبب من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو
الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسببا للتقوي على ما ذكره صاحب
المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء
فاذا جا بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك كمرفه المبتدا الى نفسه
سوا كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان
متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر
صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص
التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته
وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره
الشيخ في دلايل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل
الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع
بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت
قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة
والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه
عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي
والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك
فان قلت مذهب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
لتهين امره وكونه واحدا متعينا لكن ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص
مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاني وما اشبه ذلك مما قصد به
التخصيص فان المسند هنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي
ضرورة تكرر الاسناد فكان نفال للتقوي سوا كان على سبيل التخصيص
او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة
المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم
والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتباره مما يفيد التخصيص ولم يقل
لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انا ان ليس التخصيص
الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة
في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه

لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم
العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان
المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان
المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة
واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار
الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل
في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى
عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل
قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى
وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا
لاصالة المفرد في الاعراب على الاتصاف هو ان المفهوم من قولنا
زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين
في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمص قد غير الجملة الى الفعل
قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فيكون
المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر
فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير جملة
لا مفردا ولا معنى لعبارة المص اصلا مع ان فيها فسادا اخر
لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم
الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد
لا جملة فكان ينبغي ان يقول لان الظرف مقدر بالفعل **واما تاخيره**
فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه **واما**
تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على
على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد
انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود **نحو لا فيها غول**
اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف
اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على جزئه المجرور
اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول

مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها
لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي
في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم
الحصول او الكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول
في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي
وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على
الاتصاف بكم لا يتصف بي وديني مقصور على الاتصاف بي
لا يتصف بكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس
كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله
تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على ربي
لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم
من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري
اصلا وكذا قوله تعالى لكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره
العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان
دينكم لا يتجاوز الى غيركم بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني
والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به
القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في
هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون **ولهذا** اي ولان
التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا **لم يقدم الظرف** الذي هو
المسند على المسند اليه **في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا**
يفيد تقديمه عليه **ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى** بحسب
دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقران وانما
قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان
القصر في كتاب الله تعالى ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب
ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القران هو باقي كتب الله
تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات
وغيرها **او التنبيه** عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه

من قولك الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم
على المنعوت وانما قال يبين قولك الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت
بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله
اي قول حسان رضي الله تعالى عنه في مدح النبي صلى الله عليه وسلم
له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر
فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر
ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة
نحو في الدار رجل ليصير المبتدا بتقديم الحكم عليه
كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم
الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح
قائم رجل لان لا التباس فالجواز ان يكون قائم مبتدا ورجل
بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا لانهم اتسعوا في الظروف
ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب
التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على في الدار رجل
التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم يكون الحكم على غير مخصص
ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا
ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكر ابن
الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا
حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب
وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او للتفاؤل نحو سعدت
بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي
قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم
والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى
صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني
ثلاثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي تصير الدنيا
منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق
مسندا الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على

تشرق بمعنى فعل متعد وهو شمس الضحى وابو اسحاق
هو كنية المعتصم بالله والقمر وما يقتضي تقديم المسند كونه
متضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو
عليه من الرحمن ما يستحقه واهملها المص اما الاول فلشهرة امره
ولان الكلام في الخبر دون الانشا واما الثاني فلان الاهمية
ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى
المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر
في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم
المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المص
لانه كلام يخبر عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال
وذلك لانه قال اذا ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون
الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في
الدرجة الاولى وقوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيها مسند الى ما بعده من الضمير
ابتداء ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة
الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح
في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل
الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه
في تقرير تقوي الحكم على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا
يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جا بعده ما يصح ان يسند اليه صرفه
المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سوا كان خاليا عن ضمير المبتدا
او متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة
وهذا ظاهر في ان الاسناد الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم
على الاسناد الى الضمير وهذا الاشكال ضعيف يمكن ان يجاب عن الاول
بان في نحو زيد عرف ثلاثة اسانيد مترتبة في التقدم والتاخر اولها
اسناد عرف الى زيد بطريق الفصل وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا
قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده

قوله اما كان عبارة اي الاسناد الحاصل من ضم الضمير الفعل الي المبتدا ثانيا

الي زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الي زيد يستدعي
صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقديم الاول علي الثاني فلان
الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا تتوقف
علي شي اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا
قبله فكما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقديم الثاني
علي الثالث فظاهر وكلامه هنا صريح في ان اسناد الفعل الي ضمير
المبتدا مقدم علي اسناده الي المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي
كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول علي ان اسناد
الفعل الي المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم
علي اسناده الي الضمير والي المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير
فلا تناقض فالمدعي احد الامرين لازم اما التزام كلامه التناقض
واما اقتضاء القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله صرفه ذلك
المبتدا الضمير الي المبتدا ثانيا اذ كان عبارة عن اسناد الفعل الي
الضمير فقد تناقض لانه جعل تارة اولا وتارة ثانيا وان
كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين ثلاثة وعن الثاني بانه لما كان
اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الي المبتدا بطريق
القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم علي الفعل كانت هذه
الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولي بخلاف عرف زيد فان المسند
اليه في الدرجة الاولي فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن
بقي هنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه
يستند الي ما بعده من الضمير بتدا الخ لا يصلح تعليلا للاحتراز
عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولي لانه انما يدل
علي اولية اسناد الفعل الي الضمير والمطلوب اولية اسناده الي
المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معني في هذا المقام اصلا وانما
الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل علي
ان اسناد الفعل الي المبتدا في الدرجة الاولي هذا خلاصة
ما اورد بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت الحكم

وانت عرفت وزيد عرف يفيدا الثبوت دون التجدد والحدوث
ثم انه تصدي لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل
الجدوي وهو ان الاسناد علي قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو علي
ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولي بلا واسطة شي كاسناد
الفعل الي الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية
اي بواسطة شي كاسناده الي المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا
فقوله صرفه المبتدا الي نفسه محمول علي القسم الثاني وقوله صرفه
ذلك الضمير الي المبتدا ثانيا محمول علي الضرب الثاني من القسم
الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح
لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفي ان فيه القول
بتحقق ثلاثة اسانيد وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه
المبتدا اسناد مجرد الفعل الي المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح
وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل
بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه علي الاسناد بواسطة
الضمير الي المبتدا كما ينبئ به قوله ثم اذا كان متضمنا لضمير صرفه
ذلك الضمير الي المبتدا ثانيا فانه منشا الاشكال وقد اهمله ولا
يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة
الاولي بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شي من كلام
الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود كلام
السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع
علي الشارح تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جري عليه
وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ
المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق
او سينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد
عالم يفيد الثبوت دون التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل
الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان
كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن

انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول
فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد
بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل اذا اعتبر من حيث انه
فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة
عن شيء اخر فالاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء
من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية
لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا
قلنا دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى
ضميره وكلامه هنا صريح في تقدم الاعتبار الاول لانه الذي يستدعيه
المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه وانما كان
الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما تقتضيه
ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء اخر بخلاف الاعتبار الثاني
فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا الى المبتدا
ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر
عن ذاته فبهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك
الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان
الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة
ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو
الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى
اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح لم يستلزم كلامه التناقض
ولا اقتضى الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد المستبدع كما
زعم والثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة
التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع فيها فعلا ويقدم ذلك
الفعل ليبتنى على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء
وجد ههنا اسناد اخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مسندا
وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور
يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند

الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت باعتبارين
الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوي الاسناد
في الدرجة الاولى الخ كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة
الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الثالث
ان ما حمل قوله في بحث التقوي صرفه المبتدا الى نفسه على اسناده مجرد
الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي
غير اسناد الخبر لظهور ان تصانيفهم انما هو مع الخبر لا غير وما يقال
في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا باعتبار انه مسند الى
الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضمير المتصل
انه فعل الرابع انه اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة
فليس في نحو ما عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة الكون الى
المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية
احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد
الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا
كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس
الا بين المبتدا والخبر ولو بعد العوامل او بين الفعل وعامله فلا بد
ههنا من زيادة اعتبار ما الخامس انه اراد بالاسناد بواسطة الضمير
اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله لتراما مع انه المتفق على
تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا قصدا مع ما فيه من
الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على
الثلاثة اذ الاسانيد اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا
الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدا وهذا مما لم يقل به احد ولم
يلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي
بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام
الشارح لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود
فما ذا بيدي في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق قوله احترازا عن نحو

اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو
زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا فانه في
الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل
البتة على هذا المسند اليه وهذا معنى الاحتراز عن زيد عرف وانا
عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احترز عنه لانه
لا يفيد التجدد **تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب**
يعني باب المسند **والذي قبله** يعني باب المسند اليه **والفطن**
اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين **لا يخفى عليه**
اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما
قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه يختص
بما بين المسند اليه والمسند وكون المسند فعلا فانه يختص
بالمسند لان كل فعل مسند دايما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم
يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها
لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف
اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما
لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا
عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته
في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات

الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري
فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى
تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع
هذا الباب وافرده لاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه
على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة
فقال **الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض**
من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل

مع كل منهما **افادة تلبسه به** اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما
يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه
بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول
المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان ساير المفاعيل
بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل
افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع له ومعه وغير
ذلك **لا افادة وقوعه مطلقا** اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل
افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن
وقع وعلى من وقع عليه اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل
والمفعول معه عبثا بل العبارة ح ان يقال وقع الضرب او وجد
او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد الفعل الا يرى
انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر
معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني
الفعل للمفعول واسند اليه **فاذا لم يذكر** المفعول **معه** اي مع
الفعل المتعدي المسند الى فاعله **فالغرض ان كان اثباته**
اي اثبات ذلك الفعل **لفاعله او نفيه عنه** اي نفي الفعل
عن فاعله **مطلقا** اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد
جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه
بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه **نزل** الفعل المتعدي
منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة
دلالة القرينة **كالمذكور** في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض
الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه
فينتقض غرض المتكلم الا يرى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير
كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطا لا بيان حاله
كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطا غير الدنانير لا مع من
نفى ان يوجد منه اعطا **وهو** اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم
ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه **مطلقا** اي

من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا كذلك الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه الصلاة والسلام المومن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق والى انه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاآت وشمولها احترازا

عن

عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي عدم اعتبار عمومها وخصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكر في اخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الاختصاص مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطا لا غيرها وهذا لعمري فرية ما فيها مرية لان ما ذكره من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطا فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطا اما انه لا يوجد الا الاعطا فمما لا تسعه هذه العبارة والظاهر ما ذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقوله اي كقول البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله

شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع

اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الدالة الظاهرة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا

بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت
من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها
كل واع بل لا يبصر الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر
الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت
هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره
والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو
بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل **والا** اي وان لم يكن
الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله
اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور
وجب التقدير بحسب القراين الدالة على تعيين المفعول
ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول
لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل
او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل
لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او
مرتين اي يفعل فعل الاعطاء من غير اعتبار للمفعول فالفرق بين
تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر ومهما ان فرض تلازمهما
في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد **ثم الحذف**
اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود
القرينة **اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة** والارادة
ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه **ما لم
يكن تعلقه به** اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول **غريبا نحو ولو
شاء لهداكم اجمعين** اي لو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل
لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه
مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس
بخلاف نحو قول الخزيمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن
والصبر عليه
ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع

فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم مثلا غريب فلا بد من ذكر المفعول
ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به **واما قوله** اي قول
ابي الحسن علي بن احمد الجوهري
فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا
فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على ان غرابة
تعلقها به على ما سبق الى الوهم من ان المراد لو شئت ان
ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت
بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء
الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل **لان
المراد بالاول البكاء الحقيقي** لا البكاء التفكري لانه لم يرد
ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول
افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت
البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده
وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة
عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني
مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت
لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز
ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان
الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه
المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض اخر لايقال يحتمل انه يريد
اني ضعفت وتحللت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر
على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من
باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان
ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق
مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء
التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على انه
لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث

يحصل منه بدل الدفع التفكر فانه مما يتوقف على انه لا يبقى فيه
غيرا لتفكر فحينئذ يحسن ترتب النظر فليتامل ومما يحذف
فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام
اى امرته بالقيام فقام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا
اى امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما
عطف على قوله اما البيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتدا متعلق
بقوله توهم كقوله اى البحترى لبرهانى وكم ذدت اى دفعت عنى
من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم فى البيت
خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا انفصل بين كم الخبرية وغيرها
وبين مميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك
الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية
ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اى شدتها
وصولتها حززن اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعنى
اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد
اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان فى
بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا التوهم ويصور الحادث
فى نفسه من اول الامر ان الحز مضى فى اللحم حتى لم يرده الا العظم
واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن
ايقاع الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول لاظهار كمال
العناية بوقوعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى
بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى البحترى قد
طلبنا فلم نجد لك فى السؤدد والمجد والمكارم مثلا
اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره
لكان المناسب فى قوله لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده
وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفى الوجدان على صريح
لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل لاجل هذا المعنى
بعينه عكس ذو الرمة فى قوله ولم امدح لارضيه بشعرى لئيما ان يكون

اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول فى صريح لفظ اللئيم والثانى
فى ضميره لان الغرض ايقاع نفى المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية
بعدم وجدان المثل لاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة فى قوله شعر
ولم امدح لارضيه بشعرى • لئيما ان يكون اصاب مالا
لانه اعمل الفعل الاول فى صريح لفظ اللئيم والثانى فى ضميره
لان الغرض ايقاع نفى المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك
بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب فى حذف المفعول فى بيت
البحترى ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة
فى التادب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل
لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا فى هذا الحذف بيان بعد الابهام
واما للتعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم
اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد
من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ح وعليه
اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو الى دار السلام
اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كلهم كافة لكن
الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدى من
يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول تفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا
ومما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن الناظر الذوقى
يشهد ان القصد فى هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه
المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولا يحمل صاحب المفتاح
نحو فلان يعطى محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول
ومما يحتمل الحذف للعموم فى غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اى
على كل امر نستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام
وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل
ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القراين وحينئذ فان دلت القرينة على
ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكرا وحذف
والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة

القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه
ومنه قوله لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة
ومنه تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القراين ولا حاجة اليه
وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس
بسديد لان هذا جار في ساير الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو
اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك
وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو لو لم كل احد
يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق
الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل
ظاهرا فلا يعلم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان
الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك
الاختصار لامكن ان يقال لو لم كل احد ممن يجوز العقل او العرف
ايا فقلنا ولا تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة
للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم
مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض له مزيد اختصاص بالحذف
اعني دفع الايهام فالتعرض له ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا
ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصده
فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل
يحقق المقصود على ما ذكرنا فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن
الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان
الدعا بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن
اياما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعا بمعنى النداء المتعدي الى
مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف
الشي على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو
باعتبار الصفات كقوله

شعر

الى الملك القرم وابن الهمام • وليث الكتيبة في المزدحم

لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون

بين الشيئين وايضا لا يصح قوله اياما تدعو الا ان ايا انما يكون
لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد
عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب
الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى انه حذف المفعول فيه للقصد
الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود
واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل
او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من
جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم
ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا
المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح
الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا
ساير الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان
الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل
من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير
غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم
فليتامل فيه فانه دقيقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام
الشيخين وغفل الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة
نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك
فحذف الكاف لان فواصل الاي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال
واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه
اختصار لفظي لظهور المحذوف ومثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات
اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عايشة
رضي الله عنها ما رايت منه اي من النبي عم ولا راى مني اي العورة واما
لنكتة اخرى كاخفايه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه
او ادعا تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر
الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو المنذر به وتقديم مفعوله
اي مفعول الفعل ونحوه نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو

ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفته
لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد
وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيينه انه غير زيد وتقول لتاكيده
اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفته لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء في
الاشتراك كقولك زيدا عرفته لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما
وتقول لتاكيده زيدا عرفته وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان
الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر
بانواعه الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان
اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد
الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول
في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن
اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا
لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة
على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره
كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يقبح زيدا ضربت وعمرا اذا لم
يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبني
الكلام ليس على ان الخطاء في الفعل فيرد الى الصواب في الاكرام وانما
الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا
ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف
المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي
وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته
فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله
فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة
على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا
عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص
الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول
صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته

وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح
بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون
وتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف
ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تغيير الفعل لا بيان كيفية
تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون
فهو على تقدير فاياي فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف
لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها
لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص
كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء
على تفسيره لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو واما الفاآت الثلاث
فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على مسببيته
عما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الي الاخر والثانية
جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع
في بعض النسخ واما نحو وثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك
لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود
فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله
مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام
زيد فهذا اجزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء
في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي
هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي
الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني
لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء
فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم
في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف
عندهم من ان حيزا ما التزم حذفه ينبغي ان يشتغل بشيء آخر وحصل ايضا
بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء
الكلام ولذا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات

نما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله
وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة
فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل
هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا
ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية
بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى
انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول
اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر ولا تخصيص
لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي ومثل
قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان
وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت
وتاديبا ضربت وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني
ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني
انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال الحركة الفلك الاسفل
لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان
التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ
او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة
او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون
ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال
فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث
الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام
عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث ذكر ان التقديم في
اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على
حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المصنف
بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك
بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره

استشهد بما ذكره ائمة التفسير في المثالين احدهما المفعول بلا واسطة
مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق
ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم
في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان
الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه
لا ينافي الاختصاص والبه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع
وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه
اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا
في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي
ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين
كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطا ايضا ان يجعل التقديم
مفيدا في كلام فايدة وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر
والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل
تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف
في بسم الله موخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام
لان المشركين كانوا يبتدون باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات والعزى
فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد
اقرا باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص
والاهتمام لوجب ان يوخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى
احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول
سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم
ربك متعلق باقرا الثاني اي هو مفعول اقرا الذي بعده ومعنى الاول
اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي
يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى كذا في المفتاح وهو مبني
على ان تعلق باسم ربك باقرا الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة
على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن

انّ اقرأ الاول والثاني كلاهما منزّلان منزلة اللازم اي افعل القراءة
وأوجدها او المفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء
للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدا به
ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل
باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله
وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي
اصل ذلك البعض التقديم على بعض الآخر ولا مقتضي للعدول عنه
اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم
على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغني
عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا
يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان
اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه
عاطٍ اي آخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول
المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول
معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع
من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التأكيد
ثم البدل او البيان او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي تقدم اهم
قد جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند
اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام صاحب
المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه فمراد المص بالاهمية ههنا
الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشأنه والاهتمام بحاله
لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان
المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد
رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فان الغرض الاهم الاخبار
بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التأخير
اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه
لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه

اي ذلك الرجل من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلاثة اوصاف
والتسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف
واما الثاني فتسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود
او لان في التأخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس
في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان
فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي
سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل
الكلام فيما تقدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم
ذي الحال المعرف على الحال وكتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك
وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك
كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك
ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم
لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه
نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره
كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم الجار والمجرور
على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية
الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع الى ما مر حديث بذكر القرية
هل هي منبت خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين
بخلاف قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه
ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت في التأخير مثلا الاخلال
بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء
الآخرة واترفناهم في الحياة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على
الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تأخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها
ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن وتقديم
الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى آمنا برب هارون وموسى بتقديم
هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المص بوجوه احدها ان

قوله وجعلوا لله شركا مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق
جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركا اذ لا ينكر ان يكون جعل
ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركا انما ينكر باعتبار تعلقه بالله
فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد
الى مفعولين لم يكن الاعتنا بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه
بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية
والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله
من غير اعتبار تعلقه بشركا بل في كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العنا
بالله اتم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المومن ولا يخفى
انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن
الاخلال بالمقصود اولرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليسا منه
وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض وجب لما بعد ما
يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير
تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بنا على ان الدنيا وصف
والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا
انزفنا الكفرة ونعمناهم في الحياة التي دنت من قوم نوح عليه السلام
اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت
قريبة من حياتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان يناقش
في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب
على تمني من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك
وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد
فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث
لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة وقد
يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون
بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول
على الفاعل واما التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع
تقديم المفعول على الفاعل المنفصل من غير تقديمه على الفعل

الباب

الخامس القصر

وهو في اللغة الحبس تقول قصرت اللقحة على فرسي
اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شي بشي بطريق
معهود **وهو حقيقي وغير حقيقي** لان تخصيص الشي بالشي اما ان يكون
بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو
الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شي اخر بان لا يتجاوزه الى
ذلك الشي وان امكن ان يتجاوزه الى شي اخر في الجملة
وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق
بل بالاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز
القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى
اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون
التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح
بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لفظا نجد وانه توهم المصنف انه اهمل ذكر
الحقيقي وليس كذلك لانه قال الحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص
الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان اخر او الى تخصيص الوصف
بموصوف دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير شامل
للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان او اخر
اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج
عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن
اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد
ان زيدا وبكرا وخالدا شعرا فلينا مل فهذا منشا توهم اختصاص
التفسير بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثنا هذا التفسير
من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب
وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غيره
الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب غيره وليس الا عمرا واذا
تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى دخلت النفي
على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى
ثبوته للمدعي له عاما كقولك في الدنيا شاعر او في قبيلة كذا شاعر
او خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فينتفي ثبوته لذلك

فني تلك الا زيدا افادة القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف اخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان تكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدق النعت بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا قلنا مثل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من مفهوم الا وله صفات تتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها

وهو نحو اللهم الا ان تراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي لما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق قلنا مثل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه ولفظة او للتنويع فلا ينافي التفسير وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون آخر ان اريد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين وثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اريد به الاعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير

١١٧

العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء دون شيء آخر قصر افراد والتخصيص بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده فقصر تعيين وفيه نظر لانه ان تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد وبين القصر الذي سماه المص قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المص بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكانه

حواو وكذا الكلام في قصر الصفة اي هذا النظر يرد على قصر الصفة ايضا

لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يتبع وكذا الكلام في الثاني قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك الصفة بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيها ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد

يعني في كلام المتكلم ثابتة والاخرى منفية لدى الطرفين في القصر
ولو قال الا ان تكون الصفة المذكورة منفية يعني عن اعتقاده

لاخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد
بالاخرى لاخرى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب
لم يعتقد اتصافه باخرى الصفتين بشرط عدم التعيين لا تحققها ثابتة
بل اعتقد اتصافه باخرى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا
صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان
اخرى بل تخصيصه بصفة بصدد تعلمها الاخرى فان قلت قوله مكان
اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات
الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان تكون
الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان تكون هو القعود على التعيين
واذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى
التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد
فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفا احديهما فلا يكون
قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا له بالكتابة مكان الشعر لان
الكتابة في مكانها قلت بعد ارتكاب جميع ذلك لا اشكال انه
لا نعلم انه هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء
مكان اخر لكنه لا يقتضي انه يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان
قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص
له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله دون اخرى
مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به
من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا
عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا وانما
نقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني
من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب
من تساويا عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى
دليلا على متانة كلام المفتاح وذكره هذا الكلام انه يفتقر الى هذه
التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط
قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد

المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر
كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية
لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على
الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها
مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به
ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة
المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها
وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا
يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير
كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا
نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة
التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي تثبتها المتكلم
كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا
فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب
به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج قولنا ما زيد الا شاعر
لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين
الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به
صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما
ما يقال من ان هذا الشرط حسن في قصر القلب فيما لا يفهم من اللفظ بل يا
لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا نمنع عدم حسن قولنا ما زيد الا
شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد
المخاطب بان لا يجتمع بين الوصفين لان هذا الاشتراط حينئذ يكون
ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس
اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب
المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول
المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط
السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل

فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه
متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد
الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة
تصلح مثالا لقصر الافراد او القلب تصلح مثالا لقصر التعيين من
غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط
ضمير الفصل وتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور على القيام
ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل
وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما
لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق
بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند
اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المص منها ومنها دون
ان نقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره
اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد
كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو
المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار
بان طريق العطف المثبت للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف
واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح
طريقا للقصر ولم يذكراه ههنا وقد اشرنا الى ذلك في باب بحث العطف
وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء
على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق
القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه
الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على
الموصوف زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان
يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب ح رفع الاسمين لبطلان عمل ما
بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وفي العقود
وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا

لم يجعلا مثالا لان امثلة العطف وانما ليوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش
لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد
صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد دون
وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان
بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما
يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر
الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا
شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر
الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد
المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما
زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون
الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول
انما تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا يرى انه
ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد
حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد
لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد
انهما جاءا جميعا وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني
زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل اذا اطلق تنفي المجيء
الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم
ان زيدا وعمرا جاءا فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم
زيد وحده ليكون قصر افراد فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار
اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه
وانما كان انما لقصر لتضمنه معنى ما والا وفي الكلام اشارة الى
ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين من حيث
استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز
ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون الاثبات لما بعده

النفي الصريح انه يصح ان تقول ما جاء الا الا الله ... الا هو
ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا هو وهو تقول ذلك

ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو
معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي
الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى
ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشي معنى
الشي وان يكون الشي الشي على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا
يصلح فيه انما كما سيجي ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة
اوجه اشار الى الاول بقوله **لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة**
بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى
هو **المطابق لقراة الرفع** اي رفع الميتة وتقريره ان القراة في
المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرى برفع الميتة
وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرى برفعها وحرم مبنيا للمفعول
كذا في تفسير الكواشي فعلى قراة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل
ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول
بلا عايد بل لم يبق للكلام عايد معنى اصلا واذا انتصر قراة النصب
بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما تتضمن معنى ما والا لانطباقه
هذه القراة قراة الرفع لان ما فيها موصولة والعايد محذوف
والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد
القصر **لما مر** في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق
يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراة الرفع
كافة مثلها في قراة النصب قلت اما على قراة حرم مبنيا للفاعل فهو
المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم
مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله
شيا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة
والعايد محذوف والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم
الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراة حرم مبنيا
للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن
الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسند الى الميتة لكن

تقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى لتبقى ان عاملة على ما هو
الاصل واشار الى الثاني بقوله **ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر**
بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما
زيد قايم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما
في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه
من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين
مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات
الجزء الاخير مما بعده لموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو
تكلف واشار الى الثالث بقوله **ولصحة انفصال الضمير معه** نحو
ما يقوم اي مع انما كقولك انما يقوم انا اذ قد تقرر في علم النحو انه
لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل
التقدم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه
منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى
ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفحا
وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات
القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال **قال الفرزدق انا الذايد**
من الذود وهو الطرد **الحامي الذمار** وهو العهد وفي الاساس هو الحامي
الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه **وانما يدافع عن**
احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل
الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه
يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن
احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم
هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح
ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان تكون
ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله
انا الذايد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود
والمدافعة عنه وليس بمستحسن ان يقال انا الذايد والمدافع انا

بصواب وخطأ وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكم صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطأ في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطأ تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطأ تجويز كل منهما على التساوي يختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما زيد يعلم النحو لا غير اي في هذين المقامين اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر حذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس لا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه ولا يكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامها

مع انه لا ضرورة في العدول عن انا الى لفظ ما وهو ظاهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا باعمال الشعراء اياه تعفيرا على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني فيعني لان الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا القائم ومنها اي من طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي في قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيتك مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد انصاف احدكما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا

لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقي العطف
فلينا مل فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية
النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو
قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه
الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة لا مطلق النفي
اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما قيل
طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع
الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما
يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في
كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة
على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي
منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها
ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا
الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم
فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس
هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد
نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا
زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فاذا قلت لا عمرو كان
نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا اخروج عن وضعها فان قلت
ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا
العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح
به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام
او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع
وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك
وكان الاحسن ان يصرح المص ايضا بقوله من كلمات النفي وانما ذكرت
من الوهم فهو مرتفع بالتامل في قولنا داب الرجل الكريم ان لا يؤذي
غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير

كريم لان الضمير في غيره لذلك الشخص لا للنوع فقوله بغيرها اي بغير
لا العاطفة التي ينفى بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها
بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان
بها وبعضهم فد اخذ واهذا الوهم مذهبا وتوهموا انه احتراز عن
ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد
على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب
ولا عرضا على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي
انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل
بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير
مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا
به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحا
في النفي فلا بد وان يكون صريحا في الايجاب فتكون لا نفيا لذلك
المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني
ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال انما من اله الا الله وما احد
الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد وهو يقول
ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه
كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد
لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون
لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد
لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن
وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي
الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي
قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا
امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر
كلامهم يقتضي جواز قولنا ابي زيد الا القيام لا القعود وقراءته الا يوم
الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي
اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان المنفي ايضا

في حكم المصرح به أي لم يرد زيدا إلا القيام وما تركت القراءة إلا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته أي النفي بلا العاطفة للثالث أي إنما أن لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو إنما يستجيب الذين يسمعون فإنه يمتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون إذ كل عاقل يعلم أنه لا تكون الاستجابة إلا ممن يسمع ويعقل بخلاف إنما يقوم زيد لا عمرو إذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا أقرب إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكر واقعة هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكأن دلالته على القصر أضعف من إنما ثم قال عبد القاهر إن النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وإنما جاءني عمرو ويتأخر أخرى نحو إنما جاءني زيد لا عمرو وإنما أنت منذر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لأن الكلام في النفي بلا العاطفة وإلا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد لم يجيء إلا عمرو وما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما أنت بمسمع من في القبور إن أنت إلا نذير وأصل الثاني أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث أي الوجه الرابع من وجوه الاختلافات أن أصل النفي والاستثناء أن يكون الحكم الذي استعمل هو له من الأحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف إنما فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الإيضاح وفيه نقله عن دلائل الإعجاز حيث قال اعلم أن موضع إنما أن يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره أو لما ينزل هذه المنزلة وما وإلا لما ينكر أو في حكمه وفيه إشكال لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكأن مراد الشيخ أنه يجيء لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى إن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لأنه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو أن طريق إنما أن يسلك مع المخاطب في مقام لا يصر على

خطائه أو يجب عليه أن لا يصر ثم إنه قد ينزل كل من الأصلين إخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فأشار إلى أمثلة الأصلين وتركيهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو إلا زيد إذا اعتقده غيره أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له أي لذلك المعلوم الثاني أي النفي والاستثناء إفرادا أي حال كونه قصر إفراد نحو وما محمد إلا رسول أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم أجمعين عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه أي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي عليه السلام فيما بينهم حتى كأنهم لا يخطرون هلاكه بالبال أو قلبا عطف على قوله إفرادا أي أو يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو إن أنتم إلا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين فإن المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشرا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة أي لأن الكفار القائلين بهذا القول أعني إن أنتم إلا بشر كانوا يعتقدون أن البشرية تنافي الرسالة في الواقع وإن كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون أحد الوصفين أعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر أعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا أي أنتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وأن المخاطبين

مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين
على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفا
الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين
ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التاني معه
وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته
ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع
حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء
الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر
مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا
بالرسالة وهذا يصلح جوابا لا اثبات الرسل البشرية لانفسهم واما
اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين
ويمكن تقرير السؤال بوجه اخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر
النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه
والاول اوفق بجواب المتن فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة
المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى
عيسى عليه السلام ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء
ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا
الان واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب
لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون
كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد بمعنى الذي
سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين
ونبهوهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن
العاقل البتة بل غايته امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق
والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب
قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل
في انما ان تستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم
ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك

رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا
المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه
اخطأ وزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول
منزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر
على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى
حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر
من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم
المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية
الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد
على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير
الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية
به مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع
والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون ومنها اي من الطرق الاربعة مشاركة
وبعضها كما مر وثلاثة كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها
على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على
المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين
في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل
منها اي من انما الحكمان اي الاثبات المذكور والنفي عما سواه معا
بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم
لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا
ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف
واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب
فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل
منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك
اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان
لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه
فانا نعلم قطعا انه ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب

ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال
انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر
يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل
والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي
الحال والحال نحو ما جا زيد الا راكبا وما جا راكبا الا زيد وكذا
بين سائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في
الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا تاديبا وما طاب
الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل
منه نحو ما جاني رجل الا فاضل وما جاني احد الا اخوك وما ضربت
زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثنا يوخر
المقصور عليه مع اداة الاستثنا كما مر في الامثلة ومعنى
قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول
وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف
او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا
او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز ويجوز
على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثنا على المقصور حال
كون المقصور عليه واداة الاستثنا بحالهما وهو ان يكون الاداة
متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا
زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا
او ما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب
عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب
الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد
الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه
قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول
هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني
هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في

الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانها
في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا
عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يوخر اداة الاستثنا عن
المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا
زيد بتقديم المفعول والاداة على الفاعل لكن مع تاخير الاداة
عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم
الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه
ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان
المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثنا سوا كانا متاخرين عن
المقصور كما هو الشايع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان
تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في
الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في ما ضرب
الا عمرا زيد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا
ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا هذا عند من يجوز استثنا شيين باداة
واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوزه اذا كان المستثنى منه
مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثر
على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثنا اذ الاصل فيها الا وهي حرف
فلا يستثنى بها شيان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا
يجعل الاستثنا متعددا ويجعل المقصور في النية متقدما ويجعل عمل
ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها لان اكثر النحاة على منع ذلك
الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جا
الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاني الا زيد الظريف او معمولا
لغير العامل في المستثنى نحو رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا
فان ضاحكا معمول لرايتك والعامل في الموت لم يبق ولتطلب بيان
ذلك في كتبهم وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين
هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا
باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنوائح في البيت

الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول لما
يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لايخرج عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا
قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب
الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل لما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل
من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا قال المص وفيه نظر لاقتضائه
القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لانها استفهام
عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا قلت ضربت زيدا وعمرا وبكرا
فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى
هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من
زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا
البيان فتعود لذلك الاقتضاء قائلا بان الفعل المضمر لتبيين فيه اداة
القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء
القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام
ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين
المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها ذلك **ان النفي في الاستثناء**
المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فتفرغ الفعل الذي قبل الا
وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا **يتوجه الى مقدر هو مستثنى**
منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه **عام** ليتناول
المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص
قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تأنيث الضمير
في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا
للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم وفي بيت ذي
الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل
التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا
فرغ العامل الى ما بعد الا بان تحذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل
اصلا فالاحسن ان يقال تأنيث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب
المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى

منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع
الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس
بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني فان
في كان ضميرا عائدا الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون
بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف
الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير
العائد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب
لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضميره الغائب
الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى **مناسبا**
للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد
وفي ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من
الاحوال وفي ما رأيت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت
الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير
المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على
المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة لباسا مع صحة اطلاقه
على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك **و**في
صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك
واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في
جنسه وصفته **فاذا اوجب منه** اي من ذلك المقدر **شيء بالا جاء**
القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد
يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو
ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم او يقعد او حال
نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا
مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما أيس
الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد
لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء
وهذه الحال اما لا يقارن مضمونه بمضمون عاملها الا على تأويل العزم

والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا غارنا الكلام على انبيائهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صنفرصا يد ابه عد اخمل المقدوم عليه المجزوم كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثنا على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سوا قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا المذكور ابل الكلام متضمنا فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامينا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغيركالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي الباب

السادس الانشاء

قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني ف

لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود يجر اليه اخرا لامر فالانشا ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد الحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشا ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشا ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معناها الحقيقي ويتولد منها بحسب القراين ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المص خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والندا لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا كان او لا الثاني التمني والاول اذا كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان المطلوب به حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف الندا فهو الندا او لا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شي على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمني لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجي وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما استعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم والاستدعا الاول الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمني لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم

بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان وح يجب ان
تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينتصب
المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة
والمناسب للمقام ههنا هو التمني فكما يعرض بلو غير الواقع وانما كذلك
يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد
فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدر ... وكثيرا ما
يستغنى بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي
مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من
المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتخصيص وهي هلا
والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منها اي كانها ماخوذة
من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين
لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء
تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب
يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين
معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى
التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين
هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على
معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي
المضارع التخصيص نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم
قصدا الى الحث على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم
على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما
مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا
وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال التركيبة
مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل
ولو معنى التمني هذا مشعر بانه يقع في بعض النسخ لتضمنهما
ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث
قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه

معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم
والتخصيص من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان
هل ولو قد يستعملان للتمني وتمنيهما مضى يناسب التنديم وما يستقبل
السؤال والتخصيص وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع
بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتخصيص
من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة
وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار
ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فبسبب
بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها
فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف
الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله ومن ثمة لا يقال لعل الشمس
تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب
نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة
وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها الاستفهام اي ومن انواع
الطلب وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة
وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو
التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف
واين وانى ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب
التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلتين وبهذا
الاعتبار صار اهم فقدمه المص وقال فالهمزة لطلب التصديق
اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد
وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما
نسبة اما بالايجاب او بالسلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك
غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل
فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند
في الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة
في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك

تعلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجي الهمزة
لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد
قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت
وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور
وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد
قام فلا اذ لا نم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
غايته انه يحتمل ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام
لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل
قبح زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجيء
والمسؤول عنه بها اي الذي يسئل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في
اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر
من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون
على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل عنه واذا قلت اضربت
زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق
حاصل بثبوت احدهما فعلى هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون
لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القراين فنحو قولك افرغت
من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت
هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر
ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في انت ضربت زيدا اذا
كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول
في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع
ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم
الجمعة سرت وتاديبا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ
في دلائل الاعجاز ومما يدل على ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت
اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رايت انسانا اذ لا معنى
للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت

الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه
الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر
على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص
بهذا دون ذاك حتى يسال عن عين فاعله وهل لطلب التصديق فحسب
وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب
التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصها
بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام
دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين
مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول
التصديق بنفس الحكم وهل ليست الا لطلب التصديق فبينهما تدافع
فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح
ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح
طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو
قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب
تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه
التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما
لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر
اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير
وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص
وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ للتقبيح سوى ان الغالب في التقديم
هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب اتمنى على قصد
الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون هل زيدا ضربته اي لم يقبح هل
زيدا ضربته لجواز تقدير الفعل قبل زيدا اي هل ضربت زيدا
ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق بنفس الحكم
وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل

على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل
زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل
رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير في نحو رجل عرف
واجب وان احتمله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل
فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم
المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب
المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه لا
القبيح البعيد لانه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نم لزوم ذلك
لجواز ان يكون قبحها لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب
انتفاء الحكم مطلقا فغايته ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي
قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي
قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في
الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة
قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت
عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها
فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية
التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين
ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت
الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره
في حيزها فانها تتسلى عنها ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع
بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب
زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك قصدا الى انه لا يصح
استعمال هل لانكار ثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي

ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع
بالاستقبال فلا يصح لانكار ثبات الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد
بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال
لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك
وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار
فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى
انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال
او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب
اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل هذا الموقع وبهذا
ظهر فساد ما قيل انما يمتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد
بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنته الحال لوقوع الفعل واتفاق
ههنا ممنوع الا يرى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو
بين يدي الامير قال الحماسي سأغسل عني العار بالسيف جالبا
على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين
واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر
الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال فهم
منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده من حرف الاستقبال
فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على الامتناع
وهو ينادي على خطائه ولم يتفطن ان امتناع تقييد الفعل
المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي
ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا بتهم من غيرنا مثل
او ياخذوها مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة
على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصك بالعبادة
بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها
مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره
اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل
فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث

لمعروضه اما اقتضاها الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال
لذلك فظاهر لان المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاها الاول اعني
اختصاصها بالتصديق ولذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت والانتفاء
والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال
من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات
ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل **ولهذا** اي ولان لها مزيد
اختصاص بالفعل **كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل
تشكرون وفهل انتم تشكرون** مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فلا بد من
فعل محذوف **لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال
العناية بحصوله** من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة
على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل اذ لا بد من
تقدير لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم
شاكرون ادل على الشكر **من افانتم شاكرون وان كان للثبوت**
باعتبار كون الجملة اسمية **لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها**
اي ترك الفعل مع هل **ادل على ذلك** اي على كمال العناية بحصول
ما سيتجدد **ولهذا** اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة **لا يحسن
هل زيد منطلق الا من البليغ** لانه الذي يقصد به الدلالة على
الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه
لا يعرف بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على
الفعل كما هو اصله **وهي** اي هل **قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها**
وجود الشيء اي الشيء او لا وجوده **كقولنا هل الحركة موجودة** او لا موجودة
ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له **كقولنا هل
الحركة دائمة** او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده
لها وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا
كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة
رابطة **والباقية** من الفاظ الاستفهام تشترك في انها **لطلب التصور
فقط** وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء اخر **قيل فيطلب بما شرح**

الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه
وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه
اللغة او من غيرها **او ماهية المسمى** اي حقيقته التي هو بها هو
كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد
ذاتياته من الجنس والفصل **وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما**
اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى
الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في
نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال
منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه
طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان
الماهية ما يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم
من اللفظ بجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل
فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه
الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض
بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها
حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن
لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب
الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع
في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء
العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن
عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بالذات والحقيقة كذا ذكره
الشيخ في الشفا فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب
الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد
في وقتين **ومن العارض المشخص لذي العلم** اي يطلب بمن الامر الذي
يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه **كقولنا من في الدار**
فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل
فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما

قوله واما ما ذكره السكاكي ... في جواب ... الدار بعدما عرفه انا احد ما في الدار ... مانه زيد او صاحبه ... تلك الاوصاف ... بحسب القرينة ... في الدار وهذا التصديق مغاير للتصديق بان زيدا مثلا في الدار ... قلت بينهما فرق ... السؤال ... زيادة في تصور ... زيدا او عمرا ...

يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف التي بحسبه في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهومها نفسها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا اختصاص للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع تشخصه وتعيينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعيينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد عليه السلام قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي توضيحه قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى المشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه انت متضمن للاشارة الحسية او انتم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلاثين ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال

قوله عن ... فما النكتة ... حال ...

١٣٢

اي نبهم على اصلهم ... لانعمهم الآيات والنعم

السؤال للتقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من فان لو اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبر وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واما قوله سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم الدين وانى يستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال او من اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين لا بد في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من انى اي من اين فقال المص انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان من جهة اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها يختص بطلب التصديق كهل وبعضها يختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام شيء يرجح وفي الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله اماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يبطل ما قيل في قوله تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت منفصلة فشرطها ان يليها الهمزة

اي العراقة الهمزة في الاستفهام ...

المستويين والاخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك اذ هو ظاهر وان كانت
منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها
اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها
متصلة والمعنى أكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فأي شيء كنتم
تعملون ثم **هذه الكلمات** الاستفهامية **كثيرا ما تستعمل في غير
الاستفهام** مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا
المجاز وبيان انه من أي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله **كالاستبطاء
نحو كم دعوتك** ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه
متى نصر الله وبيت السقط الى م وفيم تتقلقل ركاب وتأمل ان يكون
لنا أوان **والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال
نحو فأين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب ألم أؤدب
فلانا اذا علم ذلك والتقرير** قد يقال التقرير بمعنى التحقيق
والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه
اليه وهو الذي قصده المص **بايلاء المقرر به الهمزة** أي بشرط ان يلي
الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به **كما مر** في حقيقة الاستفهام من ايلاء
المسئول عنه الهمزة تقول أضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار
بالفعل وأانت ضربت في تقريره بالفاعل وأزيدا ضربت في تقريره
بالمفعول وكذا أبزيد مررت وأراكبا سرت وغير ذلك ومما جعلت الهمزة
فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية أأنت فعلت هذا بآلهتنا
يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد
كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم
أأنت فعلت وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان
الجواب فعلت او لم افعل واعترض المص عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام
على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم
عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف
بقوله تالله لأكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما زاروا كسر الاصنام

قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم
يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام
وقد روي انهم خرجوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد
فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر
به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير
بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان هل تكون للتقرير
بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير
بما يسأل بها عنه نحو كم اتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان ومن الذي
قتلته ونحو ذلك **والانكار كذلك** أي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا
كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري
فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ما ذا يضرك لو فعلت كذا ومن ذا
فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تدري ما القرآن
الى غير ذلك ومما اشبه ذلك واما الهمزة فهي لانكار ما يليها كالفعل في قوله
أيقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون منعا من الفعل فلو كان
لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم
لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون رحمة ربك
فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى
أغير الله أتخذ وليا فالمنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي
واما قوله تعالى أتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة
فلذا اولى الفعل الهمزة وكالحال في قولك أراجلا اسير اليه وكذا غير
ذلك من المتعلقات ونحو أزيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول
وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل
فقد يكون للانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر
وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب
المفتاح قوله تعالى أفأنت تكره الناس وأفأنت تسمع الصم من قبيل
تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي عليه السلام لم يعتقد
اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب الكشاف من قبيل

التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لفرط شفقته بايمانهم وتباعدهم منه حرصه
على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال الهمزة الانكار بمنزلة
حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا
فكيف يجعله السكاكي على التقوى دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان
الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف
النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا
ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا
وقد اشار ههنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال ولا تحمل قوله تعالى
آلله اذن لكم على التقديم للتخصيص فليس المراد ان الاذن ينكر من الله تعالى
دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا
يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل
اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر
المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب لقوم
ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده اي الله كاف
عبده لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال
ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي
وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى ألم
نشرح لك صدرك وألم يجدك يتيما فآوى وما اشبه ذلك فقد
يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم
ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه
المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني
وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا
الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم قوله والانكار كذلك اذا على ان صورة
انكار الفعل اذ يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها
الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو
أزيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه
بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما نفيته من اصله لانه لابد له من محل
يتعلق به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين ام ما اشتملت
عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا
اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما
وغير الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وافي السوق كان هذا
ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي
ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان
واقع فتوجه هذا الاستفهام تقريع بمعنى التثبيت وانكار لا ينبغي
ان يكون وعليه قوله اتوف الندر يوضع لي مهاد فانه للتقريع مع
شائبة من الانكار وادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان
يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك
في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب
في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك
او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية
او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم
لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وقوله تعالى هل جزاء الاحسان
الا الاحسان وعليه قول الشاعر وهل يدخر الضرغام قوتا ليومه اذا
ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى
النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ما ذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر
بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا اللذم
والتوبيخ والانكار مصلحة والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك
تامرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل
كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب
المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه
كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم
رسول مبين ثم تولوا عنه وهذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام
اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب
المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها

في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع
التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على سمعته او مثال
وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية
والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه
طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي
وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا
حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه
اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا
وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر
المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة
بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الا
الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة
موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن
والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن الدلائل مفيدة
للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المص بشيء واشار الى ما هو الظاهر عند العقل
لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام
نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم زيدا وزيد بكرا في هذا اشارة
الى ان اقسام صيغة الامر ثلاثة الاول المقترنة باللام الجازمة
وتختص بما ليس الفاعل المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها
الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم
دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان الغالب
استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماها النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى
ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما
لم يسموه امرا تمييزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء
اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر
الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب

الفعل

الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال
صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى
الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا
صيغة الاباحة او لام الاباحة يمد منها الا كونها حقيقة في الطلب
على سبيل الاستعلاء الا بحقيقة الامر وفيه نظر لان الاتفاق ان
الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر
في عرفهم حقيقة في نحو قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال
اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة
صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتأمل ويمكن الجواب بانا
سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان تسموه اباحة
مثلا يمد ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل
صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب
المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون الطلب للفعل اصلا
او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله
كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف
وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف
مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة
من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا
حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة
لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون
له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة
وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا
تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة
كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في
الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد
الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك

٤٥

قوله والتمني فانا طلب وهو على لاامكان

وتسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول لليل الطويل الا انكشف ايها الليل بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها ولا يتوقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الحقير الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء وللتبادر الى الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الى الفهم انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الامر الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرائن كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما تسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق

ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان وفي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر انه ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها

العلة الغائية هنا هي الانفاق في قولك ليت لي مالا انفقه والعلة الفاعلية هي الطالب لا الطلب خلافا لما توهمه التعليل بقوله لان العلة الخ ما قبله فتامل ثم ان قوله لان العلة الغائية معلولة للعلة الفاعلية صوابه ان يقال لان العلة الغائية بوجودها معلولة لمعلولها في النهي اذ العلة الغائية كالانفاق في المثال المذكور ليست معلولا في الخارج للطالب بل انما هو معلول للمطلوب وهو رزق المال الذي هو معلول في الذهن للانفاق

تدخلت علي الفعل المنفي وامتنع حملها علي حقيقة الاستفهام لانه
يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد
منه بقرينة الحال عرضا للنزول علي المخاطب وطلبه منه وهذه في
التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات
فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط
المقدر بعد هذه الاشيا يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير
المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار واسلم
تدخل النار بمعني ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي
فانه يجوزه تعويلا علي القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في
غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اوليا فالله هو الولي
اي ان ارادوا اوليا بحق فالله هو الولي الذي يجب ان يتولي وحده
ويعتقد انه المولي والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه
فان قلت لا شك انه انكار وتوبيخ بمعني لا ينبغي ان يتخذ من دون
الله اوليا وح يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير الشرط
كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة
قلت ليس كل ما فيه معني الشي حكمه حكم ذلك الشي ولا يخفي علي ذي
طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب
زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية
وذلك لانهم وان جعلوا الاستفهام الانكاري بمعني النفي لكن لم يقصد
ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت
وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط
في الكلام كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز ان شا الله تعالي ومنها
اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نايب مناب
ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلته
لكونه نايما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الي الامر الذي ينادي
له يعني انه بلغ من علو الشان الي حيث ان المخاطب لا يفي بما هو
حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل

علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغاية تتقدم وتتاخر اي
في الذهن علي المعلول في الخارج عنه وهذا معني قولهم اول الفكر
اخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا
عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودالا عليه ذكر المسبب
الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف
الشرط والتسبب اذ ليس معني الشرط والجزا الا سببية الاول
ومسببية الثاني فانجزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه
الاشيا وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل
علي الكلام الخبري افادة المخاطب لمضمونه وعلي الطلبي كون المطلوب
مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير علي
حصوله وتوقف غيره علي حصوله هو معني الشرط فاذا ذكرت الطلب
ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه علي المطلوب جوز المخاطب كون
ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك
غلب علي ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون
اذن معني الشرط مع ذكر ذلك الشي ظاهرا هذا اذا كان المذكور
بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزا من مفهومها وقصد السببية
بخلاف قولنا ايتني بك اضرب زيدا في السوق اذ لا معني لقولنا
ان تعرفني اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالي قل لعبادي
الذين امنوا يقيموا الصلاة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة
تامة لحصول الجزا بل يكفي في ذلك توقف الجزا عليه وان كان
متوقفا علي شي اخر نحو ان توضات صح صلوتك واذا لم تقصد
السببية ينبغي المضارع علي رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم
يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك اذ استثنينا فاتي جوابا
عن سوال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك واما العرض وان عده النحاة
احد الاشيا التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع
كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من
الاستفهام اي ليس هو بابا علي حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام

عند بعيد وأي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيهاً
على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلاً كقوله. اسكان نعمان
الاراك تيقنوا. بانكم في ربع قلبي سكان. واما يا فقيل انها حقيقة
في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقاً وقيل للبعيد
واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده
عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو
شانه وان المخاطب مع تنبهه لكمه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو
يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد
نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه
نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه نحو يا هذا الرعن المجلس
نحو يا هذا **وقد تستعمل صيغته** اي صيغة الندا **في غير معناه**
وهو طلب الاقبال **كالاغرا في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم** فانه
ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلاً وانما الغرض اغراؤه على زيادة
التظلم وبث الشكوى **والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها
الرجل** فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله
عليك ثم جعل مجرداً عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين
امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف
ايها الرجل اي مختصاً من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر
نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصاً بالمسكنة او لمجرد بيان
المقصود بذلك لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل
ونحن نفعل ايها القوم فكل هذا صورته صورة الندا وليس به لان
ايا وما جعل وصفاً له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه
ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف الندا لانه لم يبق فيه
معنى الندا اصلاً فكره التصريح بادائه فقولنا ايها الرجل فاي
مضموم والرجل مرفوع كما في الندا لكن مجموعه في محل النصب على
الحال ولهذا قال المص في تفسيره **اي مختصاً من بين الرجال**
وقد تقوم مقاما اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب

اقرى الناس للضيف او مضاف نحو قوله انا معاشر الانبياء لا نورث
وربما يكون على نحو بنا تميماً يكشف الضباب وقال ابن الحاجب المعرف
ليس منقولاً من الندا لان المنادى لا يكون ذا لام وعوايها الرجل
منقول عنه قطعاً والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوباً بيا
مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوباً بتقدير اعني واخص قال
الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب. الفرق بين اذ
ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين اذ يرفع على الخبرية هو انه
لو جعله خبراً لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله
لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن من
ذلك فقال مفتخراً انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا ومما
تستعمل فيه صيغة الندا الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق
ومنها التعجب نحو يا للما ويا للدواهي كانه نزلها منزلة من يدعوه ويستحضره
ليتعجب منه ومنها التوله والتحير كما في ندا الاطلال والمنازل
والمطايا ونحو ذلك كقوله. ايا منازل سلمى اين سلماك. وقوله يا ناق
جدي فقد افنت اناتك. بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي. ومنها
التوجع والتحسر كقوله. فيا قبر معن كيف واريت جوده. وقد كان منه
البر والبحر مترعا. وكقوله يا عين بكي عند كل صباح. ومنها الندبة
كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك
وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب
المقام **ثم الخبر قد يقع موقع الانشا اما للتفاؤل** بلفظ الماضي
على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية
كقولك وفقك الله للتقوى **او لاظهار الحرص في وقوعه** كما مر في
بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء كثر تصوره
اياه فربما يخيل اليه حاصلاً فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله
لقاءك **والدعا بصيغة الماضي من البليغ** نحو رحمه الله **يحتملهما** اي
التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات
او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة

١٢٨

دون ان تقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة **او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب** اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني غدا لحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب شارع في الامتثال ومنها القصد الى اشتغال المخاطب في تحصيل المط ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات **تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة** السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر **فليعتبره** اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر **الناظر** والمتامل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التوكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذلك المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل على بعض دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها

١٢٧

محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته **فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول** اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب **ان قصد تشريك الثانية لها** اي للاولى **في حكمه** اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك **عطفت الثانية عليها** ليدل العطف على التشريك المذكور **كالمفرد** فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك **فشرط كونه** اي كون العطف على الاولى **مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما** اي بين الجملة الاولى والثانية **جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر** لما بين الكتابة والشعر من التناسب **او يعطي ويمنع** لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط فقوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس لهذا المعنى

لها

فلا بد من جامع ولهذا عيب على أبي تمام قوله لا والذي هو عالم أن النوى
صبر وأن أبا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين
ومرارة النوى ظاهره سواء كان نواه أو نوى غيره فهذا العطف
غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة
على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لأن وجود الجامع شرط
فيهما جميعا وقوله لا نفي لما ادعته الحبيبة من اندراس هواه
بدلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة
كما عفا عنها طلال باللوى ودسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة
والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله
ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على إلف سواك تحوم
وإلا أي وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها
فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود
نحو وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون
الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على إنا معكم لأنه
ليس من مقولهم يعني أن قولهم إنا معكم جملة في محل نصب على أنه
مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا
لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لأنه ليس من مقول قول
المنافقين وإنما قال على إنا معكم دون إنما نحن مستهزئون لأنه
بيان لإنا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني أي على تقدير أن لا يكون
للأولى محل من الإعراب إن قصد ربطها بها أي ربط الثانية
بالأولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به أي عطفت الثانية
على الأولى بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر نحو دخل زيد
فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو إذا قصد التعقيب أو المهلة وذلك
لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني
محصلة وتفصيل ذلك إذ لا وحتى العاطفتين لا تقعان في عطف
الجمل وأما وأم في عطف الجمل مثلهما في عطف المفردات ولنثبت
أو في مثل قوله تعالى كلمح البصر أو هو أقرب وقوله تعالى إلى مائة ألف

أو يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الإضراب بمعنى بل
ويحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات إلا أنها
قد تكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام إلى آخر من
غير قصد إلى إهدار الأول وجعله في حكم المسكوت كقوله تعالى
بل هم في شك منها بل هم منها عمون وأما الفاء وثم فالفاء يفيد مضمون
الجملة الثانية عقيب الأولى بلا فصل وقد يفيد كون المذكور
بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد إلى أن مضمو(نها)
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا أبواب
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فإن مدح الشيء أو ذمه
إنما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو
ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا
بياتا أو هم قائلون لأن موضع التفصيل بعد الإجمال ولا ينافي
أن يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم
أن كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في الترتب
مما يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أول أجزائه متعقبا كقوله
تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة فإن
الاخضرار يبتدي عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة طويلة
ولو قال ثم تصبح نظرا إلى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع
التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة
الثانية عن الأولى وعدم مناسبته له نحو ثم أنشأناه خلقا آخر
ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الإشراك بخالق السموات
والأرض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم
العقبة الآية لبعد المنزلة بين الإيمان وفك الرقبة وكذا
استغفروا ربكم ثم توبوا إليه لبعد ما بين طلب المغفرة والانقطا(ع)
بالكلية إلى الله تعالى وهذا في التنزيل أكثر من أن يحصى وقد يجيء
لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التعقيب
أو التراخي كقوله إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين
اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة
على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف
بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر
فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يتنبت الاشكال فان قلت
الواو ايضا تفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصا
لانك اذا قلت يضر زيد وينفع عمرو احتمل ان يكون قولك
وينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا كذا في دلائل الاعجاز قلت
هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في
مجرد الحصول غير متناهية فتمييز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن
هو الذي تسكب فيه العبرات **والا** اي وان لم يقصد ربط الثانية
بالاولى على معنى عاطف سوى الواو **فان كان للاولى حكم لم يقصد**
اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم التشريك في ذلك
الحكم **نحو واذا خلوا الى شياطينهم** الاية **لم يعطف الله يستهزئ بهم**
على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان
تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم
ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان يخذلهم وخلاهم وما سولت لهم
انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال
خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال
فان قلت لا نم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم
ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نم ان مثل هذا التقديم
يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم
فلا نم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك
الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها اذا الظرفية استعملت
استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد
معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت ظاهره سواء جعلنا ذلك باعتبار
مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد

اذا كان متقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا
يوم الجمعة سرت وضربت زيدا او قولنا ان جئتني اعطك واكسك
نعم انه ليس بقطعي لكنه المتبادر الى الفهم في الخطابيات فان قلت
اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل
بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف
بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة
كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت
اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون
عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير
المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان
الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه
لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون ويدل انهم لو قالوا ذلك
لدفعهم عن انفسهم والتستر عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في
دلائل الاعجاز **والا** عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن
للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم
زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية
ايضا **فان كان بينهما** اي بين الجملتين **كمال الانقطاع بلا ايهام**
اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود **او كمال الاتصال**
او شبه احدهما اي احد الكمالين **فكذلك** يتعين الفصل **والا** اي وان
لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه
احدهما **فالوصل** متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين
شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة
لئلا يكون عطفا للشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل
لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة
الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه
كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع
مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم

قوله اما الاولى والثانية فلعدم المطابقة ... السوق عليه ... لا فقد المناسبة ايضا موجود ...

الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة
واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط
بالعاطف فاخذ المص في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال
الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي تكون احدى
الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو
وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد
الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلا وارسوا اي اقيموا من ارسيت
السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها
والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان
موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره لا الجبن ينجيه ولا
الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا
ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم
يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض
تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني
يصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت
هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا تكون للجملة
الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله
ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت
لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب
كمال الانقطاع او كمال الاتصال او غيرهما اشار الى تحقيق هذه
المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما
محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين
الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد
والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من
التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له محل من
الاعراب ولهذا جعل قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزءون مما له محل
من الاعراب على ما مر او معنى اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون

لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى
فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على الاختلاف ... والتقدير
لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو
نائم ولا العلم حسن وجهل زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون
الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت
فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع
لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لم
تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية
مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانها اما
ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التوكيد المعنوي من متبوعه
في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التوكيد اللفظي
في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب
وهذا على تقدير ان تكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف
المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة
على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود
فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه
متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال
وبقوله بولغ تتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر
باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة تدل
على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه
وبعد درجته وان تعريف المسند باللام تفيد الاختصار
حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك
الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص
وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل
في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جوابا لما
اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل
ونقل عن بعض الافاضل انه ... احوال المتبوع والمعنى لو ...
الجملة الثانية ... الاولى ... التابعة عن بعض
احوال الاولى ...

التأمل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يري به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزافا فجعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب بالغ في الهداية درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتفخيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يتفاضل لا يكون كمال بحسب ذلك اي على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها يتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق ساير الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة التوكيد المعنوي ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير الوافية

والمقام يقتضي اعتناء بشأنه اي بشأن المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتني بشأنه لنكتة لكونه اي تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التوكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التوكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الى اخره اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته اي الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التوكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فلا يدل عليه الا بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم

عندي بحسب العرف خفيفة في اظهار كراهة اقامته وحضوره ٥
حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة
بل مجرد اظهار كراهة اقامته وحضوره والتوكيد بالنون دال
على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على اظهار كمال
الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد
بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته عليها بفهم منه
قصدا اصريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة
لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التوكيد بل
انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر
مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته
بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة
ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه ٥
اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن
ذلك تنبيه عن الاقامة اظهار الكراهتها وظاهر ان كمال اظهار
الكراهة لاقامته ليس جزا من مفهوم ارحل حتى تكون دلالته عليه
بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن
النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا
وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف
ووزانه اي وزان لا تقيمن عندنا **وزان حسنها في اعجبني الدار
حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال** فلا يكون لا تقيمن
تاكيدا لقوله ارحل او بدل الكل **وغير داخل فيه** اي عدم الاقامة
غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل البعض **مع ما بينهما
من الملابسة** والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة
الاولى اعني ارحل منصوبة المحل مفعول قول كما مر في اقسوا انزلوا بها
وقوله في المثالين اعني الاية والبيت ان الثاني اوفى بتادية
المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير
الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما

في

144

في دلالتها على تمام المراد من القصور **او بيانا لها** عطف على قوله مؤكدة
اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية
بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة
الايضاح فلا تعطف عليها **لخفائها** اي المقتضي لتبيين الجملة
الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته **نحو فوسوس
اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك
لا يبلى فان وزانه** اي وزان قوله قال يا ادم **وزان عمر في قوله**
اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا
لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي
حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا
اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا
وتوضيحا للوسوسة فليتامل وقد تعطف الجملة التي تصلح بيانا
للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله ٥
تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم
ويذبحون بالواو وحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا
للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب
وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة
عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا للمفرد من مفرداته كقوله تعالى ٥
عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بيان عذاب اليوم الكبير بان
مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد
من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير
الى شبههما فقال **واما كونها** اي كون الجملة الثانية **كالمنقطعة
عنها** اي عن الاولى **فلكون عطفها عليها** اي عطف الثانية على
الاولى **موهما لعطفها على غيرها** مما يؤدي الى فساد المعنى وشبه
هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام
خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخبرا والمتفقين اللذين
لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا

خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة وسمي الفصل لذلك قطعا مثاله

وتظن سلمى انني ابغي بها. بدلا اراها في الضلال تهيم. فان بين

الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة

لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى

محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم

انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون من مظنونات سلمى وليس

كذلك وعمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال

اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع الله يستهزئ

بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا

معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم

وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا

البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة

الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية

وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية

على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه

ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون

ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين

اعني استهزاء الله بهم وتقاولهم بهذه المقالات اوقات الخلوات

بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين

بينهما كل منهما بالاخر بل لانه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة

قالوا وجملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها

اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية

جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة

السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها

اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال

وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون

الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول

عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا

له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الوا

الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان يسأل او ان لا

يسمع منه عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شي تحقيرا

له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل

القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك

العاطف وغير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة

الاولى منزلة منزلة السؤال كما في كلام المص فكان المص نظر الى ان قطع

الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها

انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا

حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشا السؤال كاف في كون

الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف

حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء

عليهم اانذرتهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه

هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت

وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال

فيه للعطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم

ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين

فاما اذا ابتدات به وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر

في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان

الكلام المبتدا عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير

سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدا

في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه وسمي الفصل لذلك اي لكون

الثانية جوابا للسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية

نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستانفة وهو اي الاستيناف

ثلاثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب

الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل. سهر دائم وحزن طويل.

أي ما بالك عليلا أو ما سبب علتك وذلك لأن العادة أنه إذا قيل فلان عليل أن يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا أن يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فإنه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لأنهما أبعد أسباب المرض فعلم أن السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكيد أيضا مشعر بذلك وإما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء كأنه قيل هل النفس أمارة بالسوء فقيل نعم إن النفس لأمارة بالسوء فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص فإن الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في أحوال الإسناد من أن المخاطب إذا كان مترددا طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم أن المراد بالاقتضاء هنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فإذا قلت أعبد ربك إن العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص أي هل العبادة حق له وإذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان لظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل وإذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري والاستئناف جواب للسؤال عن مطلق السبب أي لم تأمرنا بالعبادة له فهذا أبلغ الوصلين وأقواهما فتنبه وفي هذه الثلاثة يجب تفاوت المقامات وإما عن غيرهما أي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام أي فماذا قال إبراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام أي حياهم بتحية أحسن من تحيتهم لأن تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث أي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت أي سلام عليكم وقوله زعم العواذل أنني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة لتذكير الفعل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة أن يتوهم أن غمرته ستنكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي فصل قوله صدقوا عما قبله لكونه

استئنافا فجوابا للسؤال عن غير السبب كأنه قيل أصدقوا في هذا الزعم أم كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لأن السؤال عن غير السبب أيضا إما أن يكون على الإطلاق كما في المثال الأول وإما أن يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فإن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وإنما السؤال عن تعيينه والاستئناف باب واسع متكثر وأيضا منه هذا تقسيم آخر للاستئناف وهو أن منه ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه أي أوقع عنه الاستئناف وحذف المفعول بلا واسطة والأصل استؤنف عنه الحديث نحو أحسنت أنت إلى زيد زيد حقيق بالإحسان ومنه ما يبنى على صفته أي على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه يعني يكون المسند إليه في الجملة الاستئنافية من صفات من قصد استئناف الحديث عنه أعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة أوضح من قولهم ومنه ما يأتي بإعادة صفته ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا أحسن إليه أو هل هو حقيق بالإحسان وهذا أي الاستئناف المبني على صفة ما استؤنف عنه أبلغ وأحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب كتقدم الصداقة في المثال المذكور لما يسبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف أن الوصف علة له وأما إذا أعقبت المستأنف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستئناف بلفظ اسم الإشارة كقولك قد أحسنت إلى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالإحسان فالأظهر أنه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم على وجه فإن قلت إذا كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان بإعادة اسم ما استؤنف عنه أو مبنيا على صفته وإن كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان بإعادة الاسم أو الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه أنه إذا أثبت لشيء

حكم بتقدير سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه
مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم
ذلك الشي فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة
صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف
وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف
صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال
وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدا محذوف كما مر اي هو زيد وتجعل الجملة
استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد
يحذف اي الاستيناف كله اما مع قيام شي مقامه نحو قول الحماسي
يهجو بني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين
المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في
الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة في الرحلتين المعر
المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنوا
اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل
كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس
لكم الاف مقامه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا
لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا
لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافا
كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان
قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون
استينافا جوابا له وبيانا لسببه فاقيم مقام المسبب
قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعله في الوجه الاول
مؤكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام
شي مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول اي على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر

جميعا

١٤٧

جميعا من غير ان يقوم شي مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة
المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال
واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام
سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه
جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعا
فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود
فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعا على المخاطب بعدم التاييد
فلدفع هذا الوهم جي بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على
الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة
القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اي واما
الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد
توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح
عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام
واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل
لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان
خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط يكون بينهما جامع وانما
ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما
جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعيد هذا من ان الجامع
بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا
كانت كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك
او كانت كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا
او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او
~~او كانت كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا~~
~~او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس~~ فالمجموع
ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون
الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي
جحيم في الخبريتين المتفقتين اسمية وفعلية والمتناسبتين

انشائية وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين
والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الامثالا واحدا لكنه اشار الى انه
يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها
على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله واذ اخذنا ميثاق
بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى
واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون
لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون
اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول
كذا تريد الامر وهذا ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الا
امتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل
فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة
اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا
لقسم اخر وهو ان تكونا انشائيتين معنى فقط بان تكونا كلتاهما
خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر
اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف
وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل
ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه
بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم
المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عليه
السلام وهما وان كانتا متناسبتين لكن لا يخفى انه لا يحسن
عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء
نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله
على طريق الاستئناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون بالله
ثم امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على فعل مراد
قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي
فانذر يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر اي سر وتمام اتفاق الجملتين
في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار فقوله تعالى

قال اني اشهد والله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم
وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على
الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت
قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل
الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون
احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى
فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف
هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد
بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف
عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر
عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من يشترط
اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال
ولهذا قال المص ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف
يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب
المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم
الذي خلقكم الاية فكانه امر النبي عليه الصلاة والسلام بان يؤدي
معنى هذا الكلام لا نفرادا ذ رج فيه قوله تعالى وان كنتم في ريب
مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول للغلامك وقد ضربه زيد قل
لزيد اما تستحي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم
والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند
اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الا
الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند
في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة
الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما
ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند
اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع
كما اشار بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير

لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة
والصداقة والعداوة ونحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما بسبب
من الاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي
بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان
متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي
بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر
وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة اولم يكن
فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة
قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه
في احدى الجملتين سببا من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان
يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض
للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا
من القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل المص كلام السكاكي
ونتصرف فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح
اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في
نقل المص من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي القوة
العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني
الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان يتادى اليها من طريق
الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك
الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور
المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة
التي يتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة
فتدركها وهي الحاكم بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا
الاصفر هو هذا الحلو يعني بالصورة ما يمكن ادراكه بالحواس
الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة
التفصيل والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك
والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا

فو فان الجملة بواسطة القوة الوهمية في التخيلية اي ان استعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة لكمامر هوا
به فان قلت كيف تستعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة انما تدرك للوهم قلت لما تستعمله انفا
من ان القوة الباطنة كالمرايا المتقابلة ... بواسطة القوة العاقلة ... العقل النفس الناطقة فان النفس
الناطقة جوهر موجود في الوجود والعقل عرض مفقود فيه ... الاتحاد بينهما ...

يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها
على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي
المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع
القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه
يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من
جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين
اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي
امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال
السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في
المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف والحال او
الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا
ما تطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية
والتصديقية او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما تماثل
اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما
في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج
يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من
حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع
منه المعنى الكلي فيدركه فالمثلان اذا جردا عن المشخصات
صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الاخر وانما قال
عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من
تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا
انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الالات
الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان
والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي
بالالات وكذا احكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك
فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما
لجواز ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثلا ان يعلم

قوله قلت حاصله ان المطلوب ارتفاع التعدد بحسب العقل والاوصاف الكلية لا تفيد [illegible] عن العقل لان افادته بسبب الاختصاص والاختصاص بحسب الخارج دون العقل [illegible]

من زيد انه رجل اخر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت
اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من
الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج
مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان اجماعا
لم تتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين
زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان
لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد
بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك
في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل
كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما
في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما
كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما
بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر
معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل
والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو
اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة رحمه الله
ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني
مثال للتضايف بما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان
التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل
والاكثر لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس
بالقياس الى تعقل ذات معلوله وبالعكس وكذا تعقل خمسة
من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات
صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل
والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة
والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية
والمعلولية معقولان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية
ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي

قوله وتنوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا وان كان الاشراق [illegible]

امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة يعني ان الوهم يحتال
في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك
بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان
الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما
نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما
نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة
والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد
في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر
فان الوهم يبرزها في معرض الامثال فيتوهم ان هذه الثلاثة
من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف
العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض
هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحاق مجاز او
يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين
يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما
تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق
النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة
اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على
ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر
عدم الايمان عما من شانه الايمان الا ان يقال الكفر انكار شيء من
ذلك فيكون ضدا للايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها اي
بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد
مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين
المتضادين وهما السواد والبياض والا فانهما لا يتواردان على
محل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل
مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان

بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان لحداهما في غاية الارتفاع
والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على محل لكونهما
من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين **والاول والثاني**
فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا
على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فاشبه المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن
اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين
بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل
المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل
نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا
الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين
في نحو الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض
فانهما لا زمان لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت
الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين
اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان
العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب
كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله **فانه** اي الوهم **ينزلهما**
اي التضاد وشبه التضاد **منزلة التضايف** في انه لا يحضره
احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر **ولذلك يجد**
الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست
اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض
وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل
يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما
في المفكرة **او خيالي** عطف على وهمي ويعني بالجامع الخيالي امرا
بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من
حيث الذات غير مقتض لذلك وهو **بان يكون بين تصوريهما**
تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك

واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال **مختلفة ولذلك اختلفت**
الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور
لا انفكاك بينهما في خيال وهي في اخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور
لا تغيب عن خيال وهي في خيال الاخر مما لا يقع قط **ولصاحب علم**
المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل
والوصل وهو مبني على الجامع **لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى**
الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور
في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا ان
امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان
ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون
مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد
وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن
في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان
معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض بان السواد
والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات
واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر وهذا
معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نم ان تضاد
السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد
وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه
ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه
التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات
كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف
يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضه وهميا ثم ان
الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله
صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر
بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تفسير كلام المفتاح
مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار

قوله مشعر بانه يكفي لان الكلام في الجامع المصحح للعطف
اذ ما لا يصحح العطف لا يتعلق غرض ببيانه

مفرد من مفرد انما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في
قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف
في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي
ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس
والف باذنجانة ومرارة الارنب مخدرة قلت ليس في هذا
الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع
هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما
بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين
المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب
ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف اعتقد ان كلامه في بيان
الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان
الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد
في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما
تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض
لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين
نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له
وجه صحة واما ما يقال انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور
المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط
لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه
وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل
عليه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له
معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه
على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات
الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية
والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين

في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اريد
مجرد اخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى
لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال
صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة
انه انما فصله بقوله وكذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد
وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان
يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما فينبغي يجب ان
يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان تقدر احداهما اسمية والاخرى
فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط فانه كان ينبغي ان يفصل
مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية
وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية
كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا لئلا يفوت رعاية المناسبة
ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد
قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو
زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة
الاسمية فاذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي
في خبر المبتدأ والضمير محذوف اي واكرمت عمرا عنده او في داره واما
ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية
خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد
اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان
المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين
فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف
عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين
وبهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته
وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد
في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد
في احداهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا

قوله تذنيب هذا الفرق بين التذنيب والتنبيه مع أن كلا منهما كلام متعلق بالمباحث المتقدمة إلا أن ما ذكر تحت التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لفهمه بخلاف التذنيب

ويصدر عن زيد قوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون أو يراد في أحدهما
الإطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط نحو أكرمت زيدا وإن يجئني
أكرمك أيضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا
ملكا لقضي الأمر **تذنيب** شبه تعقيب باب الفصل والوصل
بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو أخرى
بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تتميم لباب
الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير
مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون الجملة مطلقا على رأي
والحق أن الحال التي ليست مما تثبت تارة وتزول أخرى كثيرا
ما تقع بعد الجملة الفعلية أيضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد
جملة اسمية لزمه أن يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة ولتعم
دائمة وثابتة فالحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو
لشدة ارتباطها بما قبلها فلا تبحث ههنا إلا عن المنتقلة فنقول
أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو لأنها معربة بالأصالة لا
بالتبعية والإعراب في الأسماء إنما جيء به للدلالة على المعاني
الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العامل فهو دال على التعلق
المعنوي بينها وبين عاملها فتكون مستغنيا عن التكلف بتعلق آخر
كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال
لأنها أي الحال وإن كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها
في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ من حيث إنك
تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت في الخبر المعنى للمبتدأ
فإنك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد
راكب إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء
ولم تقصد ابتداء إثبات الركوب له بل أثبته على سبيل التبع
بخلاف الخبر فإنك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا **ووصف له** أي وكأن
الحال في المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة إلى المنعوت إلا
أنك تقصد في الحال أن صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل

قوله تذنيب في الصحاح الذناب بالكسر عقب كل شيء وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي إليه سيله وكذا الذنابة بالضم

قوله كثيرا ما تقع إلخ كقوله تعالى وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا وخلق الإنسان ضعيفا ويوم أبعث حيا

قوله لشدة ارتباطها إلخ لكونها مؤكدة ولأنها تكون معرفة

قوله لا بالتبعية فإن الإعراب بالتبعية يدل على تعلق التابع بالمتبوع لا بالعامل

قوله عن التكلف بتعلق آخر بالكسر أي آخر مفيد للتعلق

قوله راكب إلخ الحال في المعنى

فهو

قوله فلما صرح الشر فأمسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا

فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فإن المقصود
فيه حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر إلى كونه
مباشرا للفعل أو غير مباشر ولهذا جاز أن يقع نحو الأسود
والأبيض والطويل والقصير وما أشبه ذلك من الصفات التي لا
انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما أن الخبر والنعت أن
يكون بدون الواو فكذلك الحال فإن قلت الخبر والنعت قد
يكونان مع الواو أيضا أما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي
فلما صرح الشر فأمسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد إلا كقوله
ما أحد إلا وله نفس أمارة وأما النعت فكالجملة الواقعة صفة
للنكرة فإنها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف
والدلالة على أن اتصافه بها أمر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم
كلبهم وقوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك
قلت أمثال ذلك مما ورد على خلاف الأصل تشبيها بالحال على
أن مذهب صاحب المفتاح أن قوله ولها كتاب حال عن قرية لكونها
نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة
وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فأصل الحال
أن يكون بغير واو **ولكن خولف** هذا الأصل **إذا كانت الحال جملة**
وإنما جاز كونها جملة لأن مضمون الحال قيد لعاملها ويصح أن
يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد **فإنها** أي الجملة
الواقعة حالا **من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة** من غير أن
تتوقف على التعلق بما قبلها وإن كانت من حيث هي حال غير
مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من أنك
لا تقصد بالحال إثبات الحكم ابتداء بل تثبت أولا حكما ثم تصل
به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له **فتحتاج**
الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة **إلى
ما يربطها بصاحبها** الذي جعلت حالا عنه **وكل من الضمير والواو
صالح للربط والأصل الضمير بدليل** الاقتصار عليه **في الحال المفردة**

[illegible]

وقول نتر كلام فيهما وحاشاك فانتباه. وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله
عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد آدم ولا فخر (والا) عطف على
قوله انحلت اي ان لم تقع الجملة التي تقع حالا ضميرا صاحبها
فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها
مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا
فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه
الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك
وبيان ما يناسبه بقوله (فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت
امتنع دخولها) اي دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير (نحو ولا تمنن
تستكثر) اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا (لان الاصل
في الحال هي الحال المفردة) لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل
الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه (وهي) اي المفردة (تدل على حصول
صفة) لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة
ما تقوم بالغير وهذا معنى الصفة (غير ثابتة) لان الكلام في الحال
المنتقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) الحال (قيدا له) يعني العامل
لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون
الحال وهذا معنى المقارنة (وهو كذلك) اي المضارع المثبت يدل
على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع
فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة (اما الحصول) اي اما دلالته على
حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلا مثبتا) فالفعلية تدل على
التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول (واما المقارنة
فلكونه مضارعا) والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا
على ان يكون مشتركا بينهما او حقيقة في الحال مجازا في
الاستقبال وههنا نظر بعد ان الحال الذي هو مدلول المضارع
انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقته الحال اجزاء متعاقبة من
اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي يجب مقارنته يجب ان
يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال فقد يكون

[illegible]

ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها
في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم
الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله
ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت
بالواو في النظم والنثر اشار الى الجواب بقوله (واما ما جاء من نحو)
قول بعض العرب (قمت واصك وجهه وقوله) اي قول عبد الله بن همام
السلولي (فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل)
هي (على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم) فيكون الجملة اسمية
فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني
رسول الله اليكم اي وانتم قد تعلمون (وقيل الاول) اي قمت واصك
وجهه (شاذ والثاني) اي نجوت وارهنهم (ضرورة وقال عبد القاهر
هي) اي الواو (فيهما) اي في قوله واصك وقوله وارهنهم (للعطف) لا للحال
اذ ليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع
بمعنى الماضي (والاصل) قمت (وصككت) ونجوت (ورهنت عدل) عن لفظ
الماضي (الى المضارع حكاية للحال الماضية) ومعناها ان يفرض
ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه
بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت
هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا (وان
كان الفعل مضارعا منفيا فالامران) جائزان يعني دخول الواو
وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فنحو (كقراءة ابن ذكوان
فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف) اي بتخفيف النون فان لا
للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فتكون حالا
فلا يصح عطفه على الامر قبله فيتعين كون الواو للحال بخلاف
قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف
على الامر قبله والنون للتأكيد واما مجيئه بغير الواو فاشار
اليه بقوله (ونحو وما لنا لا نؤمن بالله) اي اي شيء ثبت لنا والمعنى
لا نفعل حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا

[illegible]

وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه
مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي
انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام
على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو
المطابقة والمراد بالمنفي هنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف
استقبال ويشترط في الجملة الواو فعندها لا خلوها عن حرف
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال
التي تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب
في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى
المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا
تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال
في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظة ما يجب ان يكون
بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه
ما يؤكد ظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول
جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع • افادوا
من دمي وتوعدوني • وكنت وما ينهنهني الوعيد • ان كان تامة
والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت
غير منهنهة بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل
الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء
بالضمير ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى
اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت
صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى
فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع
الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله انى يكون لي غلام ولم
يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم
سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين
خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه

لكن

تعاهم

قوله لما فيه من اي بحث وهو انه لتناقض في
الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال كذلك
ثابت بين الماضي والحال فلم يستبشعوا تصدير
الجملة الحالية بعلم الماضي مع انهم لم يصدروا بها
للضرورة على المقارنة لان امر الاستغراق الازمنة
وغيرها لانتفاء متقدم لكن الاستقبال عنه ذلك
الانتفاء فتخصص المقارنة للحال ؟ منه

قوله الحال اي الظاهر كما في الدرر فانه لم
يكن بينهما تباين حقيقة ولو قيل معناه في بعض المواد
وهو اذا كان عامل الحال مقترنا بزمان التكلم فانه لو صدر
الحال بعلامة الاستقبال لزم التناقض لان مقارنته
بالعامل تقتضي كونه في زمن الحال وتصديره بعلامة
الاستقبال تقتضي ان يكون في زمن الاستقبال واذا
كان التناقض لازما في بعض المواد استبشعوا تصديره
بعلامة الاستقبال مطلقا طردا للباب عب
قوله وهو ما فانه مستعمل لنفي الحال عب

قوله وجعل الواو مزيدة اي لانه خلاف الاصل لا يرتكب
الا لضرورة مع خلوه عما ذكرنا من الشريف الذي
ذكرها السيد قوله وقد بلغني الكبر بلوغ الكبر حال
وان كان الكبر بعد الحصول غير منتقل فلا يرد ان الكلام
في الحال المنتقلة وبلوغ الكبر ليس كذلك عب

قوله لم يمسسهم اي الحال المنتقلة يجب ان لا يكون من
الصفات اللازمة وعدم المس كذلك لانه لم ينفك عنه

لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا
كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول
صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا
والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة
شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان
قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو
ان المطلوب في الحال المقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون
العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز
ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظة قد
انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم
فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل
كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه في غاية
ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت
بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط
والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية
لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظة قد لظاهر الحالية
وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط
خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير
الماضي المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يتقيد
الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي لوقوعه قبله بمدة طويلة
لكن تصديره بلفظة قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول
ابي العلاء اصدقه في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد آياته التسع
وبالجملة يجب ان نعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب
ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان
حقيقة وبهذا ايظهر بطلان ما قال التفتازاني من انك
اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا ان
كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان

قوله شرط في الماضي المثبت اي اذا لم يكن فيه الا
او متلوا بها ونحوها فانهم منزلة لا كانوا الا يستهزؤن
ونحو لا يكن للخليل نصيرا جارا وعدلا ولا شيء عليه جاد او بخله
كذا في التسهيل قوله او مقدرة قال الاندلسي ههنا مقدر
لا يقوم عليها حجة لان الاصل عدم التقدير ولانه موجود مع
الفعل المشار اليه لا تزيده معنى على ما فهم منها اذا لم يوجد
دون المقدر فيكون تقديرها بلا فائدة لانهم يدونه
مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام ؟ عب

ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان
التكلم لوجب تعبيرا لمقارنة على المثبت بالواو اذا كان
العامل مستقبلا كقولنا سيجيء زيد وقد اخذ
الجنابة تعذرنا لعدم المقارنة للقطع
قوله ان المضارع اي الذي هو الحال ان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال ع

قوله لو صح كذا في النسخ التي رايناها والظاهر مجاز
لا يستفاد المقارنة وتحقق انه لا يدل الا على الحصول والعلة لوجوب
الواو مجموع المقارنة والحصول فاما اذا نقل او صح بمعنى
نفي او ثبتا لا يوجد بالنسبة الى انتفاء المقارنة وان كان
بالنسبة الى الدلالة على الحصول جوازها عب

شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه ملتبس بها مستديم لها فلا انقضاء جزء منها جي بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز قيد الامر ان مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال **واما المنفي** اي واما جواز الامرين في الماضي المنفي **فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول** اي دلالته على المقارنة **فلان لما للاستغراق** اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم **وغيرها** اي غير لما مثلها ولم **لانتفاء متقدم** على زمان التكلم **مع ان الاصل استمراره** اي استمرار ذلك التكلم لانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم **فيحصل بها** اي بالنفي اذ بان الاصل فيه الاستمرار **الدلالة عليها** اي على المقارنة **عند الاطلاق** اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم **بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد** من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء زمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المتعلقان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات متعلقا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا اذ انهما مثل ما زال

وما

وما انفك ونحو ذلك **وتحقيقه** اي وتحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات **ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود** يعني ان بقاء الحادث ولو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود للحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود مؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل **واما** اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه **واما الثاني** اي عدم دلالته على الحصول **فلكونه منفيا** هذا اذا كانت الجملة فعلية **وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها** اي ترك الواو **لعكس ما مر في الماضي المثبت** اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لانها على الدوام والثبات **نحو كلمته فوه الى في** وارجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجوعه على ما ابتدأه على ان البدأ مصدر بمعنى المفعول **وان دخولها** اي والمشهور ايضا ان دخول الواو **اولى من تركها لعدم دلالتها** اي الجملة الاسمية **على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون** اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف **وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ** في الجملة **ضمير ذي الحال وجبت** الواو سواء كان خبره فعلا **نحو جاء زيد وهو يسرع** او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات

ونقدّر تقدير المفرد في ان لا يستانف لها الاثبات وملذا بهما يمتنع في نحو جا زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجيت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجي وتضمّه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استينا فالخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدا بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدي للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجي الجملة الاسمية الا مع الواو وما جا بدونه فسبيله سبيل الشي الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى قوله الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جا منه واما قوله ١٤

• اذا انيت ابا مروان تسأله • وجدته حاضراه الجود والكرم •

فلانه بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته حاضره اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشي منزلة غيره لتيسّره بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلايل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جا زيد وعمرو يسرع او مسرع امامه اولى منه في نحو جاني زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع اخر انك اذا قلت جاني زيد السيف على كتفه وخرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاني وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاني كذلك ولكن جاني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام

صاحب

فيه ان الاسناد هنا المراد بالاسناد معناه اللغوي وهو ان لا يكون اقيلا لما قبله

قوله وصحت نقض المنفصل عطفا تغيير لفظ اعدت ذكر زيد

قوله رجوعه عطفه على قوله كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فانه تشبيه فهو هو يريد تشبيه بزيد يسرع

وزيد يسرع او مسرع وجا زيد

قوله الذي يلوح كانه اعتراض على المص هنا وان الذي نقل اولا عن الشيخ ثانيا يعني وقال في موضع اخر انك اذا قلت ... يلوح منه الاولوية ... والذي يلوح من مجموع كلام الشيخ

قوله جا زيد الواو في كل المثال للعاطفة لتكون كل منها التدا مستانف

قوله بساع الى الا الحال بمعنى الحقيقة مسرع وهو كذلك من حصل

المعنى فلا يرد الا ابتدا الذي ارسلنا ظاهر في صلة المجي هو يسرع لا يسرع وفقط

قوله حاضراه على صيغة الفاعل

صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قايلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه فاولّه وتنزيله منزلة المفرد وهذا الخلاف جاني زيد هو فارس لانه لو اراد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز من انك اذا قلت جا زيد يسرع فهو بمنزلة جا مسرعا في انك تثبت به مجيا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاني بهذه الهيئة واذا قلت جا زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدات فاثبتّ المجي ثم استانفت خبرا وابتدات اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجي بالواو كما جي بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى جملة كالفا في جواب الشرط فلهذا بمنزلة العاطفة في انها جات لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفا لان من شانه ان ترتبط بنفسه والجملة في نحو جاني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو ونحو قول بشار

• اذا انكرتني بلدة او نكرتها • خرجت مع البازي علي سواد •

اي اذا لم تعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم متبكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر

قوله حذف الواو اي واو الحال لما يلزم له سياق كلام الكشاف الى لاسه المذكور وكلم الشارح فانه اورد كلام الكشاف دليلا على ان الجملة الاسمية من واو الحال بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد

قوله وذكر الاهبطوا الذي في سورة الاعراف لا البقرة وهو حال من فاعل اهبطوا والخطاب لادم وحوا وابليس

قوله لو اراد ذلك اي كونه هو فارس بمحل المفرد

قوله ذلك اي سبب كونه حال زيد وهو فارس خبيثا

قوله محتاج لانه لما هو وليس المفرد لزم تجريدها عن الواو وجاز اوركان الواجب انما اتى به ما ان لان الضمير راجع الى ذي الحال وهو مذكور فلا حاجة الى اعادته صريحا

قوله ليس له انه ما يرتبط لانه غير مستقل في ذاته فهو مقتضي للارتباط تحصيلا للفايدة هو الشرط لانه مستقل في ذاته

قوله او نكرتها بكسر الكاف نكر الغير فتردد بينهما

الطنبور مشتملاً على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لإسفار الصبح
فقوله على سواد أي بقية من الليل حال لم يترك فيها الواو وثم
قال الشيخ الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلاً للظرف
لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي أن يقدر ههنا خصوصاً
أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم إلا أن
يقدر فعلاً ماضياً مع قد وقال المصنف لعله إنما اختار تقديره
باسم الفاعل لرجوعه إلى أصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر
فيهما ترك الواو وإنما لم يجوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئهما
بالواو قليلاً كقوله

وإن امرأ أسرى إليك ودونه • من الأرض موماة وبيداء سملق •

وإنما لم يجوز التقدير بالمضارع لأنه لو جاز التقدير بالمضارع
لامتنع مجيئهما بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لأنه كما أن الأصل
في الحال الإفراد فكذا الخبر والنعت فالواجب أن يذكر مناسبة
تقتضي اختيار الإفراد في الحال على الخصوص دون الخبر
والنعت ولأنا لا نم أن تجويز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو
لجواز أن يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي لا غير ثم إنه
اختير تقديره بالمفرد مع هذا لم يمتنع الواو ومراعاة المفرد
أولى بامتناع الواو من المضارع والحق أن نحو على كتفه سيف
يحتمل أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء والظرف خبره فتكون
الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وقائم زيد
ويحتمل أن تكون فعلية مقدرة بالماضي أو المضارع وأن
تكون حالاً مفردة بتقدير اسم الفاعل والأول لأنه مما يجوز
فيه ترك الواو والأخيران مما يمتنع فيه الواو فمن أجل
هذا كثر فيه ترك الواو وهذا إذا لم يكن صاحب الحال
نكرة متقدمة وإلا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال
بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما
أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ أيضاً

قوله

قوله ويحسن الترك أي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة
لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط
كقوله أي قول الفرزدق

فقلت عسى أن تبصريني كأنما • بني حوالي الأسود الحوارد •

من حرد إذا غضب فقوله بني الأسود جملة اسمية وقعت
حالاً من مفعول تبصريني ولولا دخول كأن عليها لم يحسن الكلام
إلا بالواو وقوله حوالي أي في أكنافي وجوانبي حال من بني
لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة أخرى
لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله أي
ابن الرومي • والله يبقيك لنا سالماً • برداك تبجيل وتعظيم •
فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالماً لم يحسن
فيها ترك الواو والحال الأولى أعني الجملة وسالماً يجوز أن يكونا
من الأحوال المترادفة ومعنى أن يكون الحال المتعددة صاحبها
واحداً كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز أن يكونا من الأحوال
المتداخلة ومعنى أن يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل
عليه الحال السابقة مثل أن يجعل قوله برداك تبجيل حالاً
من الضمير في سالماً وقال بعضهم إن كان المبتدأ ضمير ذي
الحال يجب الواو وإلا فإن كان الضمير فيما صدر به الجملة
سواء كان مبتدأ نحو فوه إلى في واهبطوا بعضكم لبعض عدو أو
خبراً نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم
بضعفه مجرداً عن الواو لكون الرابط في أول الجملة وهذان
البيتان من هذا القبيل وإلا فهو ضعيف قليل كقوله

نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن

الإيجاز والإطناب والمساواة قال السكاكي أما الإيجاز
والإطناب فلكونهما نسبيين أي من الأمور النسبية
التي يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شيء آخر فإن الموجز
إنما يكون موجزاً بالنسبة إلى كلام أزيد منه وكذا

قوله وليس المراد الى رد على الحاكي ووجه الرد انه لا معنى لان يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا ان الكلام حقق باسط من متعارف الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على ... وبهذا النظر الى ... لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ ... مساويا لمتعارف الاوساط لكن يكون الكلام خليقا بابسط من هذا المتعارف ... اذا كان المقام خليقا بابسط ... الظاهر الابسط ... التشبيه على قصور العبارة ... انقراض الشباب ... المشيب ... النيب في الفارح النيب ... الجمل ... الحسنة ... وهذا انهم ...

٥٩

وَمُقتضى المقام جميعًا كما اذا قيل رَبِّ شَخَتْ بحذف حرف الندا وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مرّ وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله تعالى رَبِّ انّي وَهَنَ العَظمُ منّي ومكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتامل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشي نسبيًا لا يقتضي تعسّر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوّة والبنوّة ونحوهما والجواب ان المراد بعدم تيسّر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعيّن ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما مرّ وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يبيّن معناهما اصلا لانه ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البنا على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور ه ردّ الى الجهالة لانه لا تعرف كمية متعارف الاوساط ه وكيفيته للاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه

المطلب انما يكون مُطنبًا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسّر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رُبّ كلام مُوجَز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مُطنبًا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبنا على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عِيّ وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يُحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية ما كان رعاية مقتضيات الاحوال ولا يُذمّ ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيًا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رَبِّ انّي وَهَنَ العَظمُ منّي واشتعل الراس شيبًا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا ربّ شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان ه للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف

قوله لما يكون اي ان الكلام والذهن بالنسبة الى الكلام الآخر ازيد منه اما محققا او مقدرا ... والنقص واقل واكثر ليست تفضيلية بل هي من جملة الفعل الذي تضمنته صيغة التفضيل لانه بمعنى اصل الفعل

قوله لا يحمد من الاوساط ... لانه كلام ... البليغ لانه ... مقتضى المقام ...

العقلا المتاملين فی عواقب الامور فجعل مطلق العيش فی
ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش
العقلا المتحيرين فی امورهم واشار بالعطف وجها الى ان العيش
فی ظلال العيش الجهل والحماقة لايكون الا ناعما وان العيش الشاق
لايكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم فی ظلال العاقل لكان
كالتكرار وينبه على ذلك لفظ الظلال **واحترز بفايدة عن التطويل**
وهو ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا لفايدة ولا يكون
اللفظ الزايد متعينا نحو قول عدى بن الابرش يذكر غدر الزبا
بجذيمة بن الابرش وقددت الاديم براهشيه **والفى** اى وجد **قولها**
كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فايدة فی الجمع بينهما
التقديد التقطيع والراهشان عرقان فی باطن الذراعين والضمير
فی راهشيه وفی الفى لجذيمة وفی قددت وقولها للزبا **وعن**
الحشو المفسد اى واحترز بفايدة عن الحشو وايضا وهو الزيادة
لا لفايدة بحيث يكون الزايد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزايد
اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد **كالندى**
فی قوله اى كلفظ الندى فی قول ابى الطيب **ولا فضل فيها للشجاعة والندى**
وصبر الفتى لولا لقا شعوب هی اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث
وانما صرفها للضرورة فالمعنى انها لا فضيلة فی الدنيا
للفضيلة والعطا والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا
انما يصح فی الشجاعة والصبر دون العطا فان الشجاع اذا تيقن بالخلود
هان عليه الاقتحام فی الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم
يكن فی ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بالخلود بزوال الحوادث منه
والشدايد ونفاد العمر هان عليه صبره على المكروه لما لو ثوقه
بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر ما يهون عن النفوس الصبر على
المكاره ولهذا يقال هب ان لی صبر ايوب فمن اين لی عمر نوح بخلاف
الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه
دايما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه

او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعانی والتقدير على تادية
المعانی بعبارات مختلفة فی الطول والقصر والتصرف فی ذلك
بحسب مناسبة المقامات انما هی من داب البلغا واما المتوسطون
بين الجهال والبلغا فلهم فی تفهيم المعانی حد معلوم من الكلام
يجری فيما بينهم فی الحوادث اليومية يدل بحسب الوضع على المعانی
المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبنا على المتعارف
واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف
فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان ای مقام
يقتضی البسط وان كل مقام ای مقدار يقتضی من البسط على ما مر
نبذ من ذلك فی الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة **والاقرب**
الى الصواب او الى الفهم **ان يقال** التعبير عن المقصود اما ان يكون
بلفظ مساو له او لا والثانی اما ان يكون ناقصا عنه او زايدا
والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزايد اما ان يكون
لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان
مردودان اما **المقبول من طرق التعبير** عن المراد فهو **تادية**
اصله بلفظ مساو له ای لاصل المراد **او بلفظ ناقص عنه**
واف او بلفظ **زايد عليه لفائدة** فالمساواة ان يكون اللفظ
بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا
به والاطناب ان يكون اللفظ زايدا عليه لفائدة **واحترز**
بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد
غير واف ببيانه **كقوله** ای الحارث بن حلزة اليشكری
والعيش خير فی ظلال النوك ای الحمق والجهالة **ممن** ای من عيش
من **عاش كدا** ای مكدودا متعوبا **ای الناعم وفی ظلال**
العقل يعنی ان اصل مراده ان العيش الناعم فی ظلال النوك
خير من العيش الشاق فی ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك
فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر فی العرف ان العيش
للمقتدر به اعنی العيش الناعم انما يكون عيش الجهلة الحمقی دون

قوله عنه واف به المراد بعدم الوفا ضعف الدلالة
بحيث يحتاج فيها الى التكلف وتعسف كما ان المراد
بالوفا وضوح الدلالة فلا يرد ان يقال اذا وجدت
دلالة الدلالة اعتبرت فتكون مقبولة وان لم
توجد فلا دلالة اصلا حتى يكون مقبولة
اولا والجواب ان الفرق انه لا بد من التكلف

[illegible]

هو ما نقص عنه الشیء بمقدار اصل المراد اما باسقاط لفظه
او التعبير عن كل بلفظ ناقص عن ذلك المقدار فيشمل ايجاز القصر
وايجاز الحذف عصر

هو الحارث بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها
والزا المعجمة المفتوحة [illegible]

هو اعم وانه يدل لا باعتبار الناعم الی الاول و فی ظلال
العقل الی الثانی لا دليل عليه [illegible]

هو ورد [illegible] هذا النقل لا يدفع الاصل المذكور لانا
[illegible] منه ان يكون العيش فی ظلال النوك كناية عن
العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلا
[illegible] العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس
هذا مقصود الشاعر بل مقصوده ان العيش الناعم
وان كان نعوذ بالله [illegible] خير عند من
العيش الشاق [illegible] وفضيلة العلم والعقل
[illegible] عبارته قاصرة عن ادا هذا المعنی
[illegible]

[illegible]

بذله ولهذا قيل فكلان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل
ومايقال ان المراد بالندا بذل النفس فليس بشئ لانه لا يفهم من
اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس
الا عدم التحرز عن الامور التى من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة
والاقرب ماذكره الامام ابن جنى وهو ان فى الخلود وتنقل الاحوال فيه
من عسر الى يسر ومن شدة الى رخا ما يسكن النفوس ويسهل البوس فلا
يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اى عن الحشو الغير المفسد
للمعنى كلفظة قبله فى قول زهير بن ابى سلمى واعلم علم اليوم والامس
قبله ولكنى عن علم ما فى غد عم فان قلت قد يقال ابصرته بعينى وسمعته
باذنى وضربته بيدى ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه فى التنزيل
نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال فى مقام يفتقر
الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا لقد كتبته بيمينك
هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده
برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التى هى
اجراس ونغم لا معانى لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول
بالفم ومعناه موثر فى القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا
قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس فى قلوبهم المساواة قدمها
لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله
اى قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذى هو مدركى
وان خلت ان المنتاى هو اسم الموضع من انتاى عنه اى بعد عنك
واسع ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه فى حال سخطه
وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد فى الهرب فصار الى
اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له فى جميع الاوقات مطيعا
لاوامره يردوا الهارب اليه فان قيل كلا التمثيلين غير صحيح لان فى الاية حذف
المستثنى منه وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة وان
قلنا اعتبار ذلك امر لفظى ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف
عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا

وبالجملة

وبالجملة كون لفظ الاية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على
انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعنى الشرط الواقع حالا
لا يحتاج الى الجزا والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف
نحو ولكم فى القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد
به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا
يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس ١٦٣
بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حياة لهم ولا حذف فيه فان
قلت اليس فيه حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف
مسده وجب تركه لعدم تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا
صح ان ليس فيه حذف شئ ما يودى به اصل المراد وتقدير الفعل انما
هو مجرد رعاية امر لفظى وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله
اى رجحان قوله ولكم فى القصاص حياة على ما كان عندهم اوجز كلام
فى هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف
ما يناظره اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه
اى من قوله ولكم فى القصاص حياة وما يناظره منه هو فى القصاص
حياة لان قوله ولكم لا مدخل له فى المناظرة لكونه زايدا على معنى
قوله القتل انفى للقتل فحروف فى القصاص حياة احد عشر ان اعتبر
التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر
الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنص المطلوب الذى هو الحياة بخلاف قولهم فانه
لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حياة من التعظيم لمنعه
اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم
فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة او النوعية عطف
على التعظيم اى لكم فى القصاص نوع من الحياة وهى الحياة الحاصلة للمقتول
اى الذى يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالا
بالاقتصاص من القاتل لانه اذا توهم بالقتل فعلم انه بالقتل يقتص منه
فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اى يكون

قوله ولكم في القصاص حياة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحياة
بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص
لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له **وخلوه** اى
خلو قوله ولكم في القصاص حياة **عن التكرار** بخلاف قولهم فانه يشتمل
على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما
يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار
مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات
قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا
لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على
الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بل يكون كل من اللفظين بمعنى اخر
واستغنائه اى وباستغناء قوله ولكم في القصاص حياة **عن تقدير**
محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه
والمطابقة اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين
كالقصاص والحياة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل
وتفويت للحياة وقد جعل مكانا وظرفا للحياة وبسلامته عن توالي
الاسباب الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه
ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع اخر وبخلوه عما يشتمل
عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه
نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا
للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر مثل في
الدار رجل لا يفيد الاختصاص **وايجاز الحذف** عطف على ايجاز
القصر وهو ما يكون بحذف شيء **والمحذوف اما جزء جملة** يعني
بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان
او فضلة مفردا كان او جملة **مضاف** بدل من جزء كلمة **نحو واسال**
القرية اى اهل القرية **او موصوف نحو** قول العرجي **انا ابن جلا**
وطلاع الثنايا ٭ متى اضع العمامة تعرفوني ٭ الثنية العقبة وفلان
طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور اى كشفها لحذف الموصوف وقيل

ان

٨٣

ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون
الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون
ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا او في غيره نادر لا سيما اذ لزم منه
اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه
محكي كيزيد في قوله بنات اخوالي بني يزيد ٭ ظلما علينا لهم فديد ٭ لا لانه غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن
كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر
معه ضمير الفاعل وجعل الجملة علما فهو يحكى والا فحكمه حكم المفرد
في الانصراف وعدمه **او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل**
سفينة غصبا اى كل سفينة **صحيحة او نحوها** كسالمة او غير
معيبة وما يؤدي هذا المعنى **بدليل ما قبله** وهو قوله فاردت
ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان لا ياخذ الصحيحة المعيبة **او**
شرط كما مر في اخر باب الانشاء **او جواب شرط اما لمجرد الاختصار**
نحو واذا قيل لهم اتقوا اى اعرضوا **بدليل ما بعده** وهو قوله
وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين **او للدلالة** عطف
على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة **على انه**
اى جواب الشرط **لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب**
ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه
بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده الا يرى ان المولى
اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون
المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مواخذته على ضرب من
العذاب وذلك اذا قال المتبجح اذا رايتني ثابا وسكت جالت الافكار
ربما لم يحصل به لواثق بالجواب **مثالهما** اى مثال الحذف للدلالة على
انه لا يحيط به الوصف والحذف ~~للدلالة على~~ لتذهب نفس
السامع كل ممكن **ولو ترى اذ وقفوا على النار** ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رءوسهم عند ربهم
ومنه قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها **او غيرهما** عطف

على قوله جواب الشرط اى او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند
اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر فى الابواب السابقة وكالحال
نحو اسير الكربتين اى منه والمستثنى نحو زيد جاءنى ليس الا والمضاف
اليه نحو بين ذراعى وجبهة الاسد ونحو يا رب وغلام وكجواب القسم
نحو والنجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف
مع حرف العطف نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل
بدليل ما بعده ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده
وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما
جملة عطف على اما جزء وجملة مسببة عن سبب مذكور نحو
ليحق الحق ويبطل الباطل اى لفعل ما فعل ومنه قول ابى الطيب
اتى الزمان بنوه فى شبيبته ؁ فسرهم واتيناه على الهرم اى انسانا
او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هى سبب
لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله كان الناس امة واحدة
فبعث الله النبيين بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه
ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف
جزء كلمة هى شرط كقوله تعالى فالله هو الولى اى ان ارادوا وليا بحق
فالله هو الولى والغافى مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر
كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هو على التقدير الثانى
وهو ان يكون المحذوف شرطا وظ كلام المفتاح على العكس وقيل انها
فصيحة على التقديرين والمشهور فى تمثيلها قوله قالوا اقصى ما
يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اى غير المسبب
والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر فى بحث الاستيناف من
انه على حذف المبتدا والخبر فى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا
محذوف واما اكثر اى والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله
فارسلون يوسف اى الى يوسف لاستعبره الرويا ففعلوا
فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق

المتعالى

١٦٤

المتعالى ببغداد وهن ما لهن ومالى اى طربن فاخذت اسكتها وهى لا تسكن
ثم اعادوها وتداركنى الى قضيب الحجب من كثرة معاوف وتشدة
مدافعتها والحذف على وجهين ان لا يقام شئ مقام المحذوف كما
مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا
تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على فلا يصح وقوعه
جزاءه بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف
لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى على الحذف
والاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اى تناولها
فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان
فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف
تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير
التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايض حرام
وقوله منها ان يدل العقل فيه تسامح لان اصل يدل يعنى الدلالة
والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اى على
الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى امره او عذابه فان العقل
يدل على امتناع المجيئ على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه
الامر او العذاب اى احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او
تعيين العذاب فليتامل ومنها ان العقل والعادة على التعيين
نحو فذلكن الذى لمتننى فيه فان العقل دل على ان فى قوله فيه
مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما
يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر
فى حبه لقوله قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتاها عن
نفسه وفى شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت
على الثانى اى مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى
العادة لقهره اياه اى لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا
يصح ان يقدر فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر
فى مراودته نظرا الى العادة ومنها اى ومن ادلة تعيين المحذوف

الشروع في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو
الفعل الذي يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان
الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما تهذبه القوانين
النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر
ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله
اقرأ وعند الشروع في القيام والقعود بسم الله اقوم واقعد وكذا كل
فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين المحذوف تعيين
المحذوف اقتران الكلام او المخاطب الفعل كقولهم للمعرس بالرفا
والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب
دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفا الالتئام والاتفا
ق فقول رفأت الثوب ارفوه اذا اصلحت ما وهي منه والاطناب
اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين
احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد وليتمكن
في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا
ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا اولتكمل لذة العلم به
اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهو
ل بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به
واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به
وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح
كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى
وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم لا ينقل بشرى
ولكن نفس ومما يوافي ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان
ياتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم من الغمام
الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا
يحتسب كان اعظم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر
فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة
من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من

الله

الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح
لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب صدري يفيد تفسيره
اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل
ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء
المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من
البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي من الايضاح
بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص
١٦٥ خبر المبتدأ المحذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل
نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيدا كان اطنابا لابهام فيه الفاعل اولا
وتفسيره ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد
يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق
اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر
من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى
الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه
حيث حذف المبتدأ الذي هو صدر الاستيناف وايهام
الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل
ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة
التي يظهر في النفس عند وجدانها تاثر وانفعال عجيب وانما قال
ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات
واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد
من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي ومن الايضاح بعد
الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر
باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب
معه الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب
فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق
ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف

كأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين
بمنزلة نفش القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام
عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعد ان
يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال
واما بعطف الخاص بعد على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه
على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس
العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات
يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الرفيعة
جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا
يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون
في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى اي
الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي
صلاة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا
لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله
تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون
عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة باب
من الصبر ذكره بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير
لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي
للناظر لنفسه ان تكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف
تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون
الخطا فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي
تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على
ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول
لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي
الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير
اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول

في الزمان فكذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله
تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ومن نكت
التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة
ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعون
اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع
والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة
مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد
يكون مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا
من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور
رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما
بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في قوله لا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن
الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل
في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت
بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها
اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتاتم اي تقتدي
الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان قولها كانه
علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية
لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق
اي كتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش
حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه
عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد
وبياض يشبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا
وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون
قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد

فاذا ماتا بدا بياضهما وانما سبهها بالجزع وفيه سواد وبياض
بعد ماماتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا
كذا في شرح ديوان امرء القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد
انه قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم
وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط فكانما يكلف من لم مثل خاتم
من الدر لم يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الغم كاسا فنيعا مثل خاتم من
الدر فكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من المجلس حتى كانه يقبله
دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا
لا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما
يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل ذلك بقوله تعالى يا قوم اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم
مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه
زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اى لا تخسرون معهم شيئا
من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما
بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اى
معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال
من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان
الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اى التذييل
ضربان لم تخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد
بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي
الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء
المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز عن الوجه الاخر وهو
ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة تستعمل تارة لمعنى المعاقبة
والاخرى لمعنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله
جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا
الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني
لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان تكون

الجملة

١٦٧

الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في
الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما
جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة
الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول
وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على
ما قبله وهو ايضا اى التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظة ايضا
تنبيه على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم
الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى
قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا الكلام تقسيم
للضرب الثاني كما توهمه ذلك الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه
فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان
يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق
في قوله وزهق الباطل واما التاكيد مفهوم كقوله اى
قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من
اخا لعمومه في بوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في
لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل
يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك من لا تلمه ولا تصلحه
على شعث اى تفرق وذميم خصال يقال لم الله شعثه اى اصلح
ما تفرق اى الرجال المهذب اى المنقح الفعال المرضي الخصال
فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد
ذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اى لا مهذب في الرجال
واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو
التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توق على ايهام خلاف المقصود
وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اى يؤتى
بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام
قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله

اى قول طرفة ضيق د يارك غير مفسدها اى غير مفسد له
للديار وهو حال من فاعل سقى اعنى قوله صوب الربيع اى نزول
المطر ووقوعه فى الربيع وديمة تهمى اى تسيل اى لان نزول المطر قد
يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسيط قوله غير
مفسدها والثانى نحو قوله تعالى فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه
اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم
بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل
بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع
منهم للمؤمنين ولذلك عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه
قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون
التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم
على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب
ابن سعد الغنوى حليم اذا ما الحلم زين لاهله مع الحلم فى عين
العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه
فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو فى وقت تزيين الحلم لاهله وهذا
انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثانى فزعم المص
انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه
غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما
حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لا محالة فيكون
هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا زعم بعض الناس وفيه نظر
لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون
مهيبا فى عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبا
به والذى يخطر بالبال ان معنى البيت الطف واوفق بما لا يليق
به كلام المص وان المصراع الثانى تكميل وذلك لان كونه حليما
فى حال يحسن فيه الحلم يوهم انه فى تلك الحالة ليس مهيبا لما به
من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب فى اثار المهابة
فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم فى عين العدو مهيب يعنى انه مع

بيان

بيان الحلم فى تلك الحالة التى يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ويتمكن
مهابته فى ضميره فكيف فى غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان
يوتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة
فى نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه وهو ان يكون الضمير
فى حبه للطعام اى يطعمون مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل
الضمير لله اى يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه
لتادية اصل المراد وكتقليل المدة فى قوله تعالى سبحان الذى
اسرى بعبده ليلا مع ان الاسرى لا يكون الا فى الليل لدلالة على
تقليل المدة وانه اسرى فى بعض الليل واما بالاعتراض
وهو ان يوتى فى اثنا كلام او بين كلامين متصلين معنى
بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام
ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما
يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان
يكون الثانى بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه
ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه
جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت فى اثنا الكلام لان قوله ولهم
ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتعظيمه
وتقديسه عما ينسبون اليه والدعا فى قوله اى وكالدعا فى قوله
عوف بن محلم الشيبانى يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعى الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان
اخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض
النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى واتخذ
الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب كقولك
الاهل اتاها والحوادث جمة فايدتها تاكيد وجوب اتباع ملته
ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما
ذكر فى قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى
انه اعتراض بين قوله انى وضعتها انثى وقوله وانى سميتها
مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق

اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله تعالى اتخذتم العجل من
بعده وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة فى
غير موضعها او اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه فى قوله
اى وكالتنبيه فى قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتى كلما قدرا ان هى المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف يعنى
ان المقدورات التى وان وقع فيه تاخير و فى هذا تسلية وتسهيل
للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه
والفا اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جا اى ومن
الاعتراض بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا اى كما ان الواقع
هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان
الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله
ان الله يحب التوابين و يحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين
كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم
حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعنى ان المأتى
الذى امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلى فى الاتيان طلب
النسل لا قضا الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا
الغرض والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير
عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين
بزيادة التاكيد فى امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان
بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله فى عامين ان اشكر
لى ولوالديك فقوله ان اشكر لى تفسير لوصينا وقوله حملته
اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا
لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف فى قول ابى
الطيب وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتى لرايت فيه جهنما
فقوله يا جنتى اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف
ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما فى قول الشاعر
فلا هجره يبدو وفى الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه
فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان
فى الياس راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اى فى الاعتراض

غير

١٦٩

غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوزان يكون الاعتراض
لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعنى ان
القائلين بان النكتة فى الاعتراض قد تكون دفع الايهام ايضا
افترقوا فرقتين فجوز منهم فرقة وقوع الاعتراض اخر جملة
لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون
الاعتراض فى اخر كلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى
وهذا صريح فى مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء
ان يؤتى فى اثنا الكلام او فى اخره او بين كلامين متصلين او
غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم
لم يخالفوا الاولين الا فى جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز
ان تليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان يكون لها محل
من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل
وبعض صور التكميل وهو ان يؤتى بجملة لا محل لها من
الاعراب كما فى قول الحماسى وما مات منا سيد فى فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثانى تكميل لانه لما
وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم
فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم وكلامه هنا
دال على ان الجملة فى التذييل يجب ان لا يكون لها محل من
الاعراب تعقب جملة اخرى مشتملة على معناها معربة
باعرابها بدلا منها او تاكيدا ويكون الغرض منها تاكيد الاولى
اللهم الا ان يقال انه اعتمد فى هذا الاشتراط على الامثلة
والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يفضله
والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونه اى وجوز الفرقة
الثانية من القائلين بان النكتة فى الاعتراض قد تكون
دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم
ان يؤتى فى اثنا الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة
او غيرها لنكتة ما ليشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض
التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا فى اثنا
الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقدير كلامه على

ماذكرناه ظاهر واما على ماذكره في الايضاح حيث قال وفرقه
تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى لكن الاشتراط ان يكون جملة او اكثر من جملة فحينئذ يشتمل
من التتميم ماكان واقعا في احد الموقعين اى في اثناء الكلام او
بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين
ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر وفيه اختلال
لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هولا ان يكون له محل من
الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير
جملة لان المفرد لابد له في الكلام من الاعراب ولم يشتمل من
التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولابد للفضلة من الاعراب
ولم يشتمل من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولابد
للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل
له من الاعراب لانه يشتمل من التكميل ماكان واقعا في احد الموقعين
سواء كان له محل من الاعراب او لا ويكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض
اذا كان جملة يشترط عند هولا ان يكون لها محل من الاعراب
واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو
اقل من الجملة لابد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه لا
يخلو عن خبط **واما بغير ذلك** اى الاطناب يكون اما
بالايضاح بعد الابهام واما بكذا او كذا واما بغير ذلك **كقوله
تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم
ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم** فلا حاجة الا
الاخبار به لكونه معلوما **وحسن ذكره** اى ذكر قوله ويؤمنون
به **اظهارا لشرف الايمان** وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن
حوله **ترغيبا فيه** اى في الايمان وكون هذا الاطناب غير
داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها
المص في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقوله تعالى ويقولون
بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ
قد اتى فيه بفضلة لنكتة وهي التاكيد والدلالة على ان
هذا قول يجرى على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في

القلب

١٧١

القلب ومنه قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام
ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة
فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين
الا يرى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه
نظر لانه حينئذ يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع
خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا
نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر ترك قوله والله يعلم
انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى
الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في
نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن
الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام **واعلم
انه** كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه
ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه فلذلك **قد يوصف
الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها
بالنسبة الى كلام اخر مساو له** اى لذلك الكلام **في اصل
المعنى كقوله** اى قول ابي تمام **يصد** اى يعرض **عن الدنيا
اذا عن** اى ظهر **سودد** اى سيادة وتمامه ولو برزت في زي
عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المراة
التي نهد ثديها اى ارتفع **وقوله** اى قول الشاعر
ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العليا في جانب الفقر
اراد بالغنى سببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة
مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة لجده وبهذا
يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة
اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير
السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا
مثل هذا الاطناب **ويقرب منه** اى من هذا القبيل **قوله
تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي
وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول**
اى نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجيبه على

الاعتراض علينا انقيادا لهوانا واقتدا لحزمنا بصف ركايتهم
ونفاد حلمهم ورجوع الناس في المهمات الى رايهم فالاية ايجاز
بالنسبة الى البيت وانما قال ويقرب لان ما في الاية يشمل كل
فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال
ايض والله اعلم **الفن الثاني علم البيان** قدمه على البديع
لشدة الاحتياج اليه لكونه جزا من علم البلاغة ومحتاجا اليه
في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع **وهو**
علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح
الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية
او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف
علم المعاني فليس المقتدر علم بالقواعد التي ادراكها والاعتقاد
بها على ما توهموه فاراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل
عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق
التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سياتي والمعنى ان علم البيان
ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد
المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من
بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد
جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد
المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة
بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على
معناه لم يكن ذلك من البيان في شي وتقييد الاختلاف
بل يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى
الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح
والخفا مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك
من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة
وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه
ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها
اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفا وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد
تخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات
مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف

في

في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالة الوضعية كما سياتي ثم لا يخفى ان
تعريف علم البيان بما ذكره هاهنا اولى من تعريفه بمعرفة ارادة المعنى
الواحد كما في المفتاح **ودلالة اللفظ** يعني لما اشتمل التعريف على ذكر
الدلالة ولم تكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفا وجب تقسيم
الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هو كون الشي
بحيث يلزم من العلم به العلم بشي اخر والاول الدال والثاني المدلول
والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط
والعقد والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان
على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الطبيعية
والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولى فالاولى
هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن
والالتزام والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية
كدلالة اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند
عروض الوجع له اولا تكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة
اللفظ المسموع من ورا الجدار على وجود اللافظ والموجود بالنظر
هاهنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية
والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبايع والافهام والمص ترك
التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا
بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من
اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا
بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم
بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك في الجملة لا وضعه لذلك
المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة
صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل
اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول
اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على
الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث

يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس
صفة اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من
اللفظ فهو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما فى الباب ان
الدلالة مفرد يصح ان يحمل يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كا
كالدال ففهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها
منه الا بروابط ما مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا ترى الا
ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف به
بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشئ فى العقل اذا
اعرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التى يكون للوضع مدخل
فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه
كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى يعنى الدلالة على
ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على
تمام الموضوع له فهى الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من
الاخيرين اى الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما
انما هى من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل فى الذهن يستلزم
حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والم
والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا
فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما
ذكرنا وتقييد الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية
بالتضمن لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام
لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين
الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق
عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة
بل تضمن واذا اريد به الجزء ولانه موضوع له يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة
وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم

واعتبر

واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم
من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم
مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها
ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ فى رعاية
القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس
ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين
القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من
حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على الخارج اللازم
من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا
القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة
بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان
اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا
فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر
ولو اريد ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون
الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل
الا معنى واحدا فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة
وان كان جزا فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة
وضعية لا يقتضى ان تكون تابعة للارادة بل للوضع فانا
قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل
معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعنى بالدلالة سوى
هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا
سيما فى التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان
التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل والالتزام فهم اللازم فى
ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم
كما فى المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا
او التزاما على ما ذكره هذا القائل يلزم اجتماع امتناع

الامتناع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من
معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم
المطابقة وشرطه اى شرط الالتزام اللزوم الذهنى بين الموضوع
له والخارج عنه اى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع
له كشبهه سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون
ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او بغيره ولو كان ذلك
اللزوم الذهنى مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه
المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب
الصناعات وغير ذلك مما يجرى مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب
فى اصوله مشعر بالخلاف فى اشتراط اللزوم الذهنى ووجهه العلامة
فى شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام
ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب
اللزوم بينهما ذهنا او لغيره من قراين الاحوال والاظهر ان مراده
باللزوم الذهنى ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل
المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا
اللزوم لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا
التزاميا بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفا
والايراد المذكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح
لا يتاتى بالوضعية اى بالدلالات لان السامع ان كان عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا
اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لذلك عليه لتوقف الفهم على العلم
بالوضع مثلا اذا قلنا المعنى لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا
عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد
فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان
يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة
قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها
فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من

المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما
بها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد
منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود
من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم انه بوضع كل واحد منها
نقيضه المشار اليه بقوله الا ان يكون عالما بوضع كل واحد منها
وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شئ منها فلا يكون شئ
منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها
دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا
ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتامل واياما كان لا يجرى
فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع
لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى على العلم
بالوضع لزم الدور لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم
المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة
لا على فهمه من اللفظ وقريب منها يقال ان فهم المعنى فى الحال يتوقف
على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى فى الحال
بل فى ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه ان كان عالما بوضع
الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ
المخزونة فى الخيال بحيث تظهر معانيها فى العقل بادنى
التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها
يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا
ما يفتقر فى استنباط المعانى المطابقية من بعض الالفاظ
مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول
العهد بها وقلة تكرار اللفظ على الحس والمعانى على العقل فالجواب
ان المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفا ان يكون ذلك بالنظر الى نفس
الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد
تكون واضحة كما فى اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف

المطابقة فان فهم المعنى بغير واجب قطعا عند عدم العلم بالوضع
وسرعة حصول بعض المعانى المطابقية فى العقل وبطوه انما هو من جهة
سرعة تذكر السامع للوضع وبطوه فلهذا تختلف باختلاف الالفاظ
الاشخاص والاوقات **ويتاتى بالعقلية** اى والايراد المذكور يتاتى
بالدلالة العقلية **لجواز ان تختلف مراتب اللزوم فى الوضوح** اى
مراتب لزوم الاجزا للكل فى التضمن ولزوم اللوازم للملزوم فى
الالتزام اما فى الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشى واحد لوازم
متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسايط فيكون
اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة
لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفا وكذا اذا كان
لشى واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن
تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه فى
الوضوح وذلك لان المعتبر فى دلالة الالتزام هنا هو ان يكون
المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى فى الذهن حصوله
فيه سوا كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسايط متعددة
وسوا كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او
اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة
اللزوم مثل كثرة الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية
هذا المعنى بتلك العبارات التى بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما
فى التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزوا من شى وجزو الجزو
من شى اخر فدلالة الشى الذى ذلك المعنى جز منه على ذلك المعنى
جزو من جز به مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة
البيت عليه فان قيل ينبغى ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجز سابق
على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم
الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة
لان المعنى التضمنى انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم
بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجز وملاحظته بعد فهم الكل

ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزا كما ذكره الشيخ الرئيس فى
الشفا ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراع النسبة
بينهما فى هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر
النوع بالبال ولم يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت
قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى
الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من
التادية بالعبارات المختلفة انما هو فى المعانى الافرادية قلت
تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده
كلامهم فى مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هى فى المعانى
لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من
امثلة الكناية انما هى فى المعانى الافرادية لكنا لما ساعدنا
القوم فى هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على
معناه التركيبى فاذا عبرنا عن معنى تركيبى يجوز ان يكون
بسبب ان بعضا اخر ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جز
من ذلك المعنى التركيبى فاذا عبرنا عن معنى تركيبى بتراكيب
بعض مفرداته اوضح دلالة على ما هو داخل فى ذلك المعنى
كان هذا تادية المعنى الواحد التركيبى بطرق مختلفة فى الوضوح
هذا غاية ما تيسر لى من الكلام فى هذا المقام وهو بعد موضع
نظر **ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له** ذلك اللفظ له
يعنى باللازم ما لا ينفك عنه سوا كان داخلا فيه كما فى
التضمن او خارجا عنه كما فى الالتزام **ان قامت قرينة على
عدم ارادته** اى ارادة ما وضع له **فمجاز والا** اى وان لم
تدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له **فكناية** وهذا مبنى
على ما سيجى فى اول باب الكناية من الانتقال فى المجاز والكناية
كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم واما ما ذكره السكاكى من
ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس
بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم

والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه
ثم ظ هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم
ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه كما سيجي
وقدم المجاز عليها اى على الكناية لان معناه كجزء معناها
لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة
الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم و
والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اى يحتاج اليه الكل
اليه في الوجود مع انه ليس بعلة الكل فقدم في الوضع ايض ليوافق
الوضع الطبع ثم منه اى من المجاز ما يبنى على التشبيه وهو
الاستعارة التى كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به
المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اى للتشبيه قبل التعرض
للمجاز الذى احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر
المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية
فان قلت اذا كان بحث التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة
عليه فلم جعل مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث
الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن
ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا
براسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما
اخترعه السكاكى وانت خبير بما فيه الاضطراب والاقرب ان
يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية
ثم يستقل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث
التى اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اى هذا بحث التشبيه
الاصطلاحى الذى يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول
من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعنى
التشبيه بالمعنى اللغوى اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه
اى مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه
تبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر

ولم

ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللازم في اسم
التشبيه الاول للعهد وفي الثانى للجنس وما يقال ان المعرفة اذا
اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان معنى التشبيه
في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا
هديته له يعنى هو ان يدل على مشاركة امر لامر اخر في معنى
فالامر الاول هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظ هذا
التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو وما
اشبه والمراد هاهنا ما لم يكن اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه
في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى بحيث لا
يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام
ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها
ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا او لقينى منه اسد على
ما سيجى في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة
امر لاخر في معنى مع ان شيا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح
عند المص هو الدلالة خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه
صرح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقينى منه اسد من قبيل
التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المص هو الدلالة على
مشاركة امر لاخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية في
والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغى ان يزاد فيه قولنا بالكاف
ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى
زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية وهى اثبات الاظفار
للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لاخر عند
المص لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقى على ما سيجى ان
شاء الله تعالى فدخل فيه اى في تعريف التشبيه الاصطلاحى ما يسمى
تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد
او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول
المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن

المشبه او في حكم الخبر سواكان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول
نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا
اى هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان
الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام
خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال
او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اضراب التشبيه
ان شاء الله والنظر هاهنا في اركانه اى البحث في هذا المقصد انما
هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه
به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق
الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه
هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار
ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة
المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه حسيان
قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قايم بالطرفين
والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة
بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به
اما مستويان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت
الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف
الصوت الذى لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس
وهو الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج عن الفم والعنبر
في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير
في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف
والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون
الخد والورد وبالشم رايحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر
وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا انفس هذه
الاشيا لكونها اجساما لكنه قد استمر في العرف ان يقال ابصرت الورد
وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف

على

على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي
ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا
والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية
اعني الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شانه والسبع حسي
والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب
محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال
بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جايز
لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها
ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد من
ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون
جعل الفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جايز ولذلك لو حاول
محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب
فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب
كان سخيفا من القول واما ما جا في الاشعار من تشبيه المحسوس
بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل
كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه
حـ ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس
الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات و
والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا ١٧٦
للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار
قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار
الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك
هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر
والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اى بسبب زيادة
قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذى فرض
مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اى كالمشبه
في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به

شقائق النعمان وهو ورد احمر فى وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان
لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اى مال الى السفل من صباب
المطر اذا نزل او تصعد اى مال الى العلو اعلام جمع علم وهو الراية ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على
الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود
فى المادة وحاضر عند المدرك على هيات محسوسة مخصوصة لكن مادته
التى تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها
محسوس بالبصر والعقلى ما عدا ذلك اى المراد بالعقلى ما لا
يكون هو ولا مادة ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحد الحواس
الظاهرة فدخل فيه الوهمى الذى لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير
منتزع منه بخلاف الخيالى فانه منتزع منه ولهذا قال اى ما هو
غير مدرك بها اى باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك
لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلى كما فى قوله
اى كالمشبه به فى قول امرئ القيس ايقتلنى والمشرفى مضاجعى
ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلنى ذلك الرجل
الذى توعدنى فى حب سلمى والحال ان مضاجعى وملازمى سيف
منسوب منسوب الى مشارق اليمن وسهام محددة النصال
يقال سن السيف اذا احده ووصف النصال بالزرقة للدلالة
على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه
الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر
ومما يجب التنبه له فى هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور
المرتسمة فى الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات
المعانى الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها فى بحث
الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تادت
الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب
الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعانى الجزئية بل هى صور
لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت

م

١٧٧

لم تدرك الا بها وليست ايضا مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو
بل التحقيق فى هذا المقام ان من قوى الادراك ما تسمى متخيلة ومفكرة
ومن شانها تركيب الصور والمعانى وتفصيلها والتصرف فيها واختراع
اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او راسان او لا راس له وهى
دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هى التى
تستعملها على اى نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا
الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار
تسمى مفكرة فالمراد بالخيالى هو المعدوم الذى ركبته المتخيلة من
الامور التى ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمى ما اخترعته المتخيلة
من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع
فاخذت المتخيلة فى تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها
كما للسبع وما يدرك بالوجدان اى ايضا فى العقلى ما يدرك
بالقوى الباطنية وتسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين
فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما
ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة
وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير
من حيث هو كذلك وكل منهما حسى وعقلى اما الحسى فكادراك
القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال ككيفية الذائقة
بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت
حسن والشامة براحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه
وكذلك البواقى فهذه مستندة الى الحس واما العقلى
فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها المجردات اليقينية
وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس
على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة
بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظ واما اللذة والالم الحسيان
فلعلهما عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما
يدرك بالحواس الظاهرة وخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى

الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات الحـ
المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع
والجوع والفرح والغم والخوف والغضب وما شاكل ذلك ووجهه ما
يشتركان فيه اى وجه الشبه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين
فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد فى قولنا زيد كالاسد يشتركا
فى الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شيا
منها ليس وجه التشبيه فالمراد بالمعنى الذى له زيادة اختصاص بهما
وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه
الدلالة على اشتراك شيئين فى وصف هو من اوصاف الشئ فى نفسه
خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور فى الشمس والمراد بالتخييل
ان لا يوجد ذلك فى احد الطرفين او فى كليهما الا بسبيل التخييل
والتاويل نحو ما فى قوله اى مثل وجه الشبه فى قول القاضى
التنوخى وكان النجوم بين دجاها جمع دجية وهى الظلمة والضمير
لليالى او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه
اى فى التشبيه المذكور فى هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من
حصول اشيا مشرقة بعض فى جوانب شئ مظلم اسود فهى اى
تلك الهيئة غير موجودة فى المشبه به الا على طريق التخييل وذلك
اى بيان وجوده فى المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان
لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشى فى
الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يامن ان ينال مكروها شبهت
البدعة وكل ما هو جهل بها اى بالظلمة فقوله شبهت جواب لما
ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان
السنة والعلم تقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة و
وشاع ذلك اى كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور
حتى تخيل ان الثانى اى السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق
نحو اتيتكم بالحنيفية البيضا والاول على خلاف ذلك اى
وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك

شاهدت

شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اى بسبب تخيل ان
الثانى مما له بياض واشراق والاول مما له سواد صار تشبيه النجوم
بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اى مثل تشبيه النجوم
بياض الشيب فى سواد الشباب اى ابيضه فى اسوده فيما سواد
متحقق او بالانوار اى الازهار مؤتلقة بالقاف اى لامعة بين
النبات الشديد الخضرة فيما سواد بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك
النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون منهما شيا ذا بياض
بين شئ ذى سواد على طريق التاويل وهو تخييل ما ليس بمتلون
متلونا وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى
سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى
كان البدعة هى التى تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه
التشبيه بين المشبه والمشبه به فساد جعله اى جعل وجه التشبيه
فى قول القايل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل والكثير
مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعنى النحو لان
النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب
المفعول مثلا فان وجد ذلك فى الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى
الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه وان لم يوجد
ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر
لوقوعه فى عميا وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد
بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر
الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون
استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم
ولا تحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد الا بمراعاة
احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدى
الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة وهى التغذية ما لم يصلح
بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا
فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الـ

الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اى وجه التشبيه اما تمام خارج عن حقيقتهما اى حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما فى تشبيه ثوب باخر فى نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك فى كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين لا محالة يكون معنى قايما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اى مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اى المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهى قوة مترتبة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدايرة او نهايتين كشكل نصف الدايرة او ثلاث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونعنى بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزايه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها فى الطول والعرض دون العمق وخط ان قبلها فى الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان اخر اعنى انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكما هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعنى الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافا فيها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما وما يتصل بها اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى عبارة

عن

١٧٦

عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكا الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحنا والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتب فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتى بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتى بين بين والصواب من التموج المعلول للقرع الذى هو امساس عنيف والقلع الذى هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف فى صلابة المقروع او ملاسته كما فى اوتار الاغانى الممتدة او فى قصر المنفذ او ضيقه او شدة القرابة كما فى المزامير المتلوية يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهى قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهى قوة مرتبة فى زايدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى من الروايح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرايحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرايحة المسك او الى ما يقارنها كرايحة الحلاوة او باللمس وهى قوة سارية فى البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هى اوايل الملموسات التى بها تتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليات منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريات انفعاليات لان الرطوبة كيفية تقتضى سهولة التشكل والتفرق وصعوبة ذلك والخشونة وهى كيفية تحصل عن كون بعض الاجزا اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهى كيفية تحصل عن كون بعض استوا وضع

الاجزا **واللين** وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء
بها قوام غير سيال ينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون
قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة **والصلابة** وهي
تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكما
والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه
عائق **والثقل** وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز
لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدا مدافعة محسوسة توجد
مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد
فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما تجد فيه من الزق المنفوخ فيه اذا
حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه تجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة
فيه **وما يتصل بها** اى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة
واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن **او**
عقلية عطف على حسية اى الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية
كالكيفيات النفسانية اى المختصة بذوات الانفس **من الذكا** اى
حدة الفواد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الارا وقيل
هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتايج ملكة
للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة
والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء
عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك المركب
وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض
صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وقد يقال لها الصناعة
والغضب وهو حركة النفس مبدوها ارادة الانتقام **والحلم** وهو
ان تكون النفس مطمينة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب
عند اصابة المكروه **وساير الغرايز** جمع غريزة وهي الطبيعة
وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق
وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاول
للاعتبار مدخلا دون الغريزة وتلك الغريزة مثل الكرم والقدرة

والشجاعة

والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك **واما اضافية** عطف على
قوله اما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي
لا يكون متقررا في الذات بكون معنى متعلقا بشيئين **كازالة الحجاب**
في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او
الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري
الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة
بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان
الوصف منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي
كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه
١٨٠ بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا
تتفرع على اقسام احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا الابتهاج
من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد
القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغا فانه لم يزد في
هذا المقام على التكثير من امثلة التشبيهات وتحقيق اللطايف فيها
وايضا وجه التشبيه **اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من**
متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة
من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها
العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه **وكل**
منهما اى من الواحد وما هو بمنزلته **حسي او عقلي واما متعدد**
عطف على اما بمنزلة الواحد اى وجه التشبيه اما واحد او غيره
وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة
امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا يخالف
المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما من تلك الامور
بل الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد **كذلك** اى
اما حسي او عقلي **او مختلف** اى بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد
الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او
مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من

الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه
الشبه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه
به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع
ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ من
الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من العقلي ويوجد فيه يجب
ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما
او قايما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان
يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك
بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل
محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه
بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي
وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي بكلي تقدير السوال ان
كل وجه شبه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك
فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك
فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو
موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة
فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه
التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في
تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في
المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا
يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب
المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يابى ان يكون هو غير عقلي
لان المص قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله الواحد
الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها
ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما
حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها وطرفاه
اما حسيان او عقليان او المشبه به حسي والمشبه به عقلي او بالعكس

يصير

١٨١

يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني
عشر قسما يبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من
المبصرات والخفا اي خفا الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفا
ليس بمسموع وطيب الرايحة من المشمومات ولذة الطعم من المطعومات
ولين اللمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير
والواحد العقلي كالعرا عن الفايدة والجراة وهي على وزن الجرعة
الشجاعة ويقال جرا الرجل جراة بالمد وانما اختار الجراة على الشجاعة
لان الشجاعة على ما فسرها الحكما مختصة بذوات الانفس لوجوب
كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراة
فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة
النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما
طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان
الوجود عاريا عن الفايدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره
الشيخ في دلايل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من
معاني ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد
وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور
بين الاشيا واذا قلت للرجل القليل الفاني هو معدوم او هو
والعدم سواء لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا
قلت هو ليس بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الا الامر كذلك
نظرنا الى ظ قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه
بالعدم فان ابيت الا ان تحمل على الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل
الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه
عقلي والمشبه به حسي فبالعلم نتوصل الى الحق ونفرق ما بينه
وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشيا
والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول
وفي الكلام لف ونشر وهو ظ وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه

من مشابهة التركيب كالعرا عن الفايدة واستطابة النفس وقد ذكر
في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه
العلم بالحياة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي
يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحياة شرط للادراك والسبب
فيشتركان في كونهما طريقا الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد
بالعلم هو العقل ولو جعل وجه التشبيه بين الجهل والموت عدم الانتفاع
بهما كان صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية
الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين
لكنه ينقسم باعتبار اخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما
مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب هاهنا ولم خص
هذا التقسيم بوجه الشبه المركب قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب
المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزا مختلفة ضرورة ان
الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه
ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزلة
منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشيا مختلفة والى
عدة اوصاف لشي واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها
به او وجه شبه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب
بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجي
ان شا الله وحينئذ لا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى اعني
بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشيا لكل منها دخل في تحققه لا
يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني
بمعنى ان تقصد الى متعددين وتنتزع منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك
الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا
فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه اما ان يكون
امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه
اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او
لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما اى في التشبيه الذي

طرفاه

طرفاه مفردان كما في قوله اى كوجه الشبه في قول احيحة بن الجلاح
او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود
ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جا بتشديد
اللام كما في هذا البيت حين نورا اى تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال
نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله كما
من تقارب الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى
وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اى تقارنها حال كونها على الكيفية
المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية انها
لا تكون المخصوصة مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة
الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة
مما تجده في راى العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير
الكيفية حمله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اى مقدار
في القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص
مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين
ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات
وبالمقدار المخصوص ما اراد الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة
فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشيا وقصد الى الهيئة الحاصلة
منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه
به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجي ان المفرد قد يكون مقيدا
وانه لا يقتضي التركيب وفيما اى والمركب الحسي في التشبيه الذي
طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع يقال اثار
الغبار اى هيجه فوق روسنا واسيافنا ليل تهاوى
كواكبه اى يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف
احدى التايين ومن جعله ماضيا لم يونث لكونه مسندا الى الظاهر
فقد اخل بكثير من اللطايف التي قصد الشاعر على ما نطلع عليه
في الشرح وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوى
بفتح الها اى سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار

١٨٤

منتفرقة في جواب بشي مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا
طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع
والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه النقع والسيوف فيه
بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم
بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع بيان في التشبيه تفرق
ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب
الاسياف لا يمتنع من تقدير الانفصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو
تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس لك ان تقول لو تركت
الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك
ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة للكواكب لليل فالكواكب
مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها لقال ليل
وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثنا العجاجة
كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي
تعلو وترسب وتذهب وتجيئ وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا
لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان
للسيوف في احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا
شديدا وحركات بسرعة ثم ان تلك الحركات جهات مختلفة واحوالا
تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان
السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها
بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقايق
بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت
جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوى
تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة
هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس
عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى
مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة
للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب

الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والاخر مركب كما مر
في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرت على رماح من زبرجد
من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر
مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما يجيء
في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة
تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما
اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون
وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة
وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين
احدهما ان تقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون

وقد غير المص عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به
التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة
المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف
والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه
الشبه الذي في قول المعتز او قول ابي النجم والشمس كالمراة في كف الا
الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة
السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى
يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له
يقال بدا له اذا تغير رايه والمعنى ظهر له راي غير الاول فيرجع من الانبساط
الذي بدا له الى الانقباض حتى كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان
الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مودية لهذه
الهيئة وكذلك المراة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد
الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا بد في الاول
من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من
اختلاف حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة لو كان يتحرك بعضه
الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل
ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة

الرجوع والبهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي
قول ابن المعتز وكان البرق مصحف بحذف الهمزة اي قارى فانطباقا مرة
وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها
تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق وحالة الانفتاح
الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم
يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويعظم بندرة وكلما كان التفاوت
في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك من ذلك
اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت
خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها
الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي
في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه جلوس
البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل الانسان اي بقوائم محكمة
الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المفتول من الهيئة
من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في
الاقعا موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك
صورة جلوس البدوي عند الاصطلا بالنار موقدة على الارض ومن لطيف
ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى
توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل
شبهه بالمتمطي المواصل لتمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فقط
الى الجهات الثلاث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي
فانه قريب التناول لان هذا القدر يقع في نفس الراي للمصلوب لكونه امرا
جمليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل
التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منه
منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول
شيا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل عما فيها وكذا في
جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطا لوجوب انتزاعه

من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما
عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع
به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت السما اذا صارت ذات
برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا
ابرقت الغمامة القوم اي تعرضت لهم بخدوق الجار واصل الفعل فلما راوها
اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما
ابرقت قوما عطاشا غمامة خطا لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان
المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة
لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال يعني
باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتدا
مطمع بانتهاء موئس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الشيء الشديد
الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء في
قوله باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين
الطرفين والمشبه ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه
بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات
المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد
الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين
الصفتين وان احدهما لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان
يثبت ابتدا مطمع متصلا بانتهاء موئس وكون الشيء ابتداء الاخر امر زايد
على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين
من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم
تتعرض لذكر الكدر وجدت لتشبيهك له بالما في الصفا بحاله وعلى حقيقته
ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد
الوصفين بالاخر كذا ذكره المص وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا
زيد من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما نعرفه
ان شا الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق
التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني

انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا
قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص
بل لو قدم التشبيه بالسيف او البحر جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال
الباقي في افادة معناه وقد مر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد
فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد
الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والتعدد العقلي
كحدة النظر وكمال الحذر واخفا السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى
سفادا من الغراب في تشبيه طاير بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه
حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه
واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه
قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون
بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد هاهنا ما به التشابه اعني وجه
التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فان كلا
منهما مضاد للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح
اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم
اي سخرية واستهزا فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم
كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام
فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزا وسخرية
فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في
فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا
للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجي
في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى قصة شيء من قصة
حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد
فسل تغيظ الضحاك جسمي ان قايل هذه الابيات قد قصد بها الهزو
والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه التشبيه
بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراة وكذا بين
البخيل وحاتم وهو لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان والاسد

هو

هو التضاد باعتبار وصفي الجبن كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما
متضاد للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء قلت لا حاجة الى قوله
ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا
للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتات لنا
ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد
في الجراة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراة
والجود وهو الجبن لكن نزلناه منزلة الجراة والجودة بواسطة التمليح او
التهكم لاشتراكهما في الصدقية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه
الشبه فنقول في قولنا الجبان هو اسد انها الجراة لكن باعتبار التمليح
او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وادانه اي اداة التشبيه الكاف
وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد
وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قايم لان الخبر في المعنى هو المشبه
والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف
الموصوف اي كانك شخص قايم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم
بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف
المقدر نحو كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن
بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سوا كان الخبر جامدا او مشتقا
نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل
وما في معناه كساير ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة
وما يودي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل
على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه
المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تعالى
كمثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي
حالة وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من
السما فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير كمثل ذوي صيب فحذف
ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق عليه لان
هذه الضماير لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه

على قوله كمثل الذى استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ
وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي
المشبه به الكاف لما ذكر كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كما انزلناه من السما ان ليس
المراد تشبيه حال الدنيا بالما ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه
به مفردا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المص في الايضاح بان
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من
انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين
انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر
كقوله اتيك خفوق النجم اى زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا
مقدر يلي الكاف كمثل ذوى صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد
تشبيه كون المومنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح
اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله
وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظ قوله اوقع
التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب
المومنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المومنين وان
العلامة قد رد قول هذا البعض بان الاية حينئذ لا تكون نظير قوله او كصيب
وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا اغلط منه لان مراد هذا القائل
انه اوقع في الظ التشبيه بين كون المومنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد
ايقاع التشبيه بين كون المومنين انصارا وبين كون الحواريين انصاره وقت قول
عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في
قوله او كصيب من السما بعينه نعم ما ذكره الش في توجيه لفظ المفتاح كاف
في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه اى تشبيه كون المومنين
انصار الله على ان اللام للعهد بين داير بين كون الحواريين انصار الله على ما
يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني
ان المشبه كون المومنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين
انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول
لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع

التشبيه

التشبيه بين كون الحواريين هم المومنين لانهم حواريو محمد عليه السلام اذ حواري الرجل صفيه
وخلصانه والله اعلم وقد يليه غيره اى قد يلي الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به
مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وان قلنا ذلك احترازا من نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا
التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف
وهو المثل اعني الكاف الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كما
انزلناه من السما فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه
حال الدنيا بالما ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حال الدنيا في نضرتها وبهجتها وما
يتعقبها من الهلاك والفنا بحال النبات الحاصل من الما يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم
ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر هاهنا ايضا مضاف محذوف اى كمثل
ما فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا في قوله كان لم يكن او كصيب قلت هذا التقدير لا حاجة اليه
فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضماير في قوله يجعلون اصابعهم في
اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا
عن تقدير كمثل ذوى صيب لان اراعي الكيفية المنتزعة سواء ولي التشبيه مفردا يتاتى
به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحياة الدنيا الاية كيف ولي الما الكاف وليس
الغرض تشبيه الدنيا بالما ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد
وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغلط بلاقع لم يشبه الناس بالديار
وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم حلول اهل الديار فيها وسرعة
نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا
الى تقدير ذوى فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات
ذوى الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والا قتصار
على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوى ذات ذوى الصيب بل مجموع القصة
المذكورة في قوله انما مثل الحياة الدنيا كما بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف
والتقدير فتقدير مثل ذوى صيب اولى من الاقتصار على ذوى لانه ادل على
المقصود واشد ملايمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذى استوقد
نارا فليتامل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كما انزلناه
كمثل ما على حذف المضاف فالمشبه به لم يلي الكاف لكونه محذوفا فقد سهى
سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبي عنه اى عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا

او قرب التشبيه واريد انه مشابهة للاسد مشابهة قوية لما علمت من الدلالة على تحقق الشبه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبيا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحساب على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اى من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اى الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اى في قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك تشبيه بحال المسك ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال فائدة او مقدارها اى مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اى تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اى في شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجد

في غيره

١٨٧

في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله

ويوم كظل الرمح قصر طوله • دم الزق عنا واصطكاك المزاهر •

وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر • ظللنا عند باب ابي نعيم • بيوم مثل سالفة الذباب •

وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه لم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف في انشاد قوله

• اذا هم القى بين عينيه عزمه • ونكب عن ذكر العواقب جانبا •

وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف فظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا لو كان وجه الشبه ادخل في السلامة من الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لانه لا يكون الا ... التفاوت كان التشبيه ... المقدار ادخل في القبول ... لا ادخل في القبول لهذا التشبيه الذي فيه تفاوت بالزيادة والنقصان مقبول ايضا

فقد علم ان ... الالات وتشبيهها ... العقليات ...

قوله دم الزق الخمر ... اى صار دم الزق ...

قوله ويوم كظل الرمح اى وقت الطلوع والغروب ...

قوله اذ ... ان يكون ... الشبه ... المشبه به ...

قوله لا يقتضي كونه اتم او لا ادخل للتشبيه في امكانه ... الوجوه

لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية
لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي
للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا
هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه
المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم
ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه
به اندر واخفى كان التشبيه بتادية هذه الاغراض
اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال
ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه
واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه
به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة
تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لامتناع
تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير
الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر
موقد ببحر من المسك موجه الذهب لعدم امتناع وقوع
المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور
ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه
او للوجه الاخر اي لعدم ندرة حضور المشبه به في الذهن
اما مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر اي ليستطرف
استطراف النوادر كما ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون
عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى
في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما
ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه
وبالجملة فدليله لا ينطبق على دعواه لانه لا يدل على وجوب
كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون
لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه
او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او

هو لانه او كذا انما يكون لبيان الحال والمقدار
والامكان لا يكون الدليل منطبقا على المدعى الا
الا ان يركز المهور

الاستقباح او الغرابة والندرة ليحصل الغرض واما في وجه
التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وحينئذ لا يبعد
ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي نوجه اليه
التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض
منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه
فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان
مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به بصحيح
كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد
ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق
الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون
مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان
الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون
نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه **او تزيينه** مرفوع
معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع
كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه
كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها
الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا
كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه
في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابرازه
في صورة الممتنع عادة **وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور**
في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد **واما**
عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف
البنفسج **ولازوردية تزهو** قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو
اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا
بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها
الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت **كانها فوق قامات ضعفن**

اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت
لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب
لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف
لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد
ووجه آخر وهو انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق
رطبة من لهب نار في جسم مستولي عليه اليبس ومبني الطبايع
على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان
ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود
الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام
انه اتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب
وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا
الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح
كان غرته يعني بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لبياض
الصبح ثم نقل لغرة الشيء لاعزه واكرمه وغرة الصبح
بياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان
وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله
حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق
المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه
والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر
والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به
اي بالمشبه به كتشبيه الجايع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة
بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض
اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها
والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص اي في وجه
التشبيه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه
او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به
بالزايد في وجه التشبيه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم

كله

كله لبيان مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد
على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من
الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر
زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد
فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد
من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساو[يين]
في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي
تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي * فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب
فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت * جفوني يقال اسبل الدمع والمطر
اذا هطل واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزائدة
على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي
بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة
والاخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه
ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا
كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة
الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك
المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء
والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك
لوجب جعل الغرة مشبها به لانه ازيد في ذلك قال
الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى اطلق لم يقصد
ضربا من المبالغة في اثبات الصفة للشيء والقصد الى ايهام
في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق
الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في
الفرع على حده او قريب منه في الاصل فات العكس يستقيم
في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت
امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه
ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو

في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها
به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة
والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه
كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب عن كون احدهما
ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في
اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو
ان له تقسيما باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه الشبه
واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض وذكر هذه الاربعة
على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه
باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما
تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه
الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس
للاخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد
يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد
منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة
كاللباس الساتر للعورة فان قلت اللبس قوله لكم ولهن
قيد في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه
لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن
لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو
الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو
الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو
التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة
وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك
او مختلفان اي احدهما مقيد والاخر غير مقيد كقوله
والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس
غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف

الاشل

قوله الغرض منه الاعراض بما يكون الكلام فيه والغرض بيان معانيه كما اذا نفيت فرسا فقلت غرته كالصبح واذا طلع الصبح فقلت كغرة الفرس مع ان المشبه هو ... احد المتساويين بلا ترجيح كذا في شرح المفتاح

قوله فان المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ في وجه التشبيه فلا تعتبر قيدا في المشبه فتدبر

الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه
مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في
بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه
ويجب في التشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه
به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح
واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ
اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها
وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه
المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من
اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله

وكان اجرام النجوم لوامعا ۞ درر نثرن على بساط ازرق

فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق
تشبيه حسن ولكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة
التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة
متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد
لا يكون بهذه الحيثية كقوله

فكانما المريخ والمشتري ۞ قدامه في شامخ الرفعة
منصرف بالليل عن دعوة ۞ قد اسرجت قدامه شمعة

فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون
بحيث لا يمكن ان يعين لكل جزء من اجزاء احد الطرفين ما
يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية فان الصحيح ان هذين
التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد
شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل
وان جعلتهما من المفردة فلا بد من تكلف وهو ان يقال
في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان

قوله فان المشبه وهو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ في وجه التشبيه فلا تعتبر قيدا في المشبه او تدبر

بالاضاءة والانقطاع انتفاعه باطفاء النار وفي الثاني شبه دين
الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات
وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب
الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام
بالصواعق **واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه**
الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد
فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة
امور كما ترى وكذا تشبيه النشاة الجبلي بحالات متشوقة
الشفة والحواهر نابت على راسه شجرة اغصانا والفرق بين
المركب والمفرد المقيد لحوج شي الى التامل فالمشبه به
في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون
رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والنشاة الجبلي هو
المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة
منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه النشاة الجبلي من تشبيه
المفرد بالمفرد كتشبيهما لتفظ بعين الديك وتشبيه الثريا
بالعنقود المنور وكتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل
وجعل التشبيه في نحو قوله

والشمس من مشرقها بدت • مشرقة ليس لها حاجب
كانها بوتقة احميت • يجول فيها ذهب ذائب

وقوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم لوامعا وقوله
فكانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا
من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم
يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المص
اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه النشاة الجبلي
بانه قصد في الاول الى ما يدخل فيه الامور المتعددة
المختلفة بخلاف الثاني ضعيف **واما تشبيه مركب بمفرد**
كقوله اي قول ابي تمام **يا صاحبي تقصيا نظريكما** اي ابلغا

أقضى

161

أقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه
كذا في الاساس **تريا وجوه الارض كيف تصور** اي تتصور بحذف
التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور **تريا نهارا مشمسا**
ذا شمس لم يستره غيم **قد شابه** اي خالطه **زهر الربى** وانما
خصها لانها انضر واشد خضرة **فكانما هو** اي ذلك النهار
المشمس **مقمر** اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط
به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى
صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه
به مفرد ولا يخفى هذا عن تعسف **وايضا** تقسيم آخر للتشبيه
باعتبار الطرفين وهو انه **ان تعدد طرفاه فاما ملفوف**
وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم
بالمشبه بها كذلك **كقوله** اي قول امرئ القيس يصف العقاب
بكثرة اصطياد الطيور **كان قلوب الطير رطبا ويابسا** بعضها
لدى وكرها العناب والحشف البالي شبه الرطب الطري من قلوب
الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس
لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها
ولذا ذكر الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة
من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع
فائدة في عين التشبيه **او مفروق** وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه
به ثم آخر وآخر **كقوله** اي قول المرقش الاكبر يصف
نساء **النشر مسك والوجوه دنانير**
واطراف الاكف وروي اطراف البنان **عنم** وهو شجر احمر
لين **وان تعدد طرفه الاول** يعني المشبه دون الثاني **فتشبيه**
التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره
في صفاء وادمعي كاللآلي **وان تعدد طرفه الثاني** يعني المشبه
به دون الاول **فتشبيه الجمع كقوله** اي قول البحتري
• بات نديما لي حتى الصباح • اغيد مجدول مكان الوشاح •

قوله اما تمثيل وهو ما اي القسم الذي وجهه وصفا منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا اي لا يخفى ان المتبادر من الانتزاع وجانسه من متعدد [illegible]

كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ
منضد منتظم او برد وهو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو
ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري
يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب
شبهه بخمسة وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر
لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان
لفظ كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة
وستسمع في هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع
قول الصاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه

اتتني بالامس ابياته • تعلل روحي بروح الجنان
كبرد الشباب وبرد الشراب • وظل الامان ونيل الاماني
وعهد الصبا ونسيم الصبا • وصفو الدنان ورجع القيان

وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه
باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل
وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد
اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه
الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور
كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه
الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكاتب بالبدوي
المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا
التوراة الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما
عطاشا البيت الخبر لكن وقيده اي المنتزع من متعدد
السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان
وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور
خص باسم التمثيل كما في التشبيه مثل اليهود بمثل الحمار
فان وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع
الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد

وليس

وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره
اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل
مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل
التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا
لم يقال انه يتضمن التشبيه لا يقال ان فيه تمثيلا وضرب
مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان
يقال ضرب لاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن
والحياة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف
التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من
متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون
وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل
عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم آخر
للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم
يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي ومن
الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو
زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول
بعضهم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم
متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم
افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة
الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها
وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة
بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج
منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر الشيخ رحمه الله ان
هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين سئلت عن
بنيها الكملة ومن ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس
الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك لانها

قوله وهو ربيع الكامل فتا الشارح الكامل والوهاب
بالرفع على انه صفة لما سبق والحفاظ والفوارس
بالجر على الاضافة لانه لا يصلح للوصفية لعدم
جواز حمله على سابقه قرر

سُئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم
قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة ٥
وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب
للحجاج لما سأل عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله منه
دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار بان هذا
من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه ٥
وهذا عطف على قوله فمنه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل
ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي
يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا
زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد ٥
الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي
ان يفهم ومنه اي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المجمل المشبه
به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم
كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فانه وصف الحلقة
بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه
كما مر ومنه قول النابغة الذبياني ح
فانك شمس والملوك كواكب ٭ اذا طلعت لم يبد منهن كوكب
ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به
كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل
ستصبح العيس بي والليل عند فتى ٭ كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب
صدفت عنه اي اعرضت ولم تصدف مواهبه ٭ عني وعاوده ظني فلم يخب
كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه ثم قال
فعله في روق شبابه وريقه اي اوله واصابه ريق المطر
وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف
الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض
وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه
وهذان الوصفان مشعران بوجه التشبيه اعني الافاضة

في

في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه
ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير الايادي لدي
ووصلت مواهبه اليّ طلبت عنه او لم اطلب كالغيث وكافته
تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله
اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي
كاللآلي وهو على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه
الشبه والثاني ان يكون امرا لازما له واشار اليه بقوله
وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه
الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه لازما له
كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع
فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة
وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة
التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا
يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع ٥
وازالة الحجاب ونحوه ان يكون ترك التحقيق في وجه
الشبه حيث قسمه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون
الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح ٥
ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما
تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا
وهو امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا
وجه التشبيه ~~في هذا التسامح~~ منقسما الى الحسي والعقلي
ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من
الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة
وفساده بيّن لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح
هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق
في قولنا الخد كالورد في الحمرة التي هي من الامور المحسوسة
ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق

هو هذا دون ذاك الذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى العقلي والحسي وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه التشبيه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل

وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدا فمعناه في اول الراي وظهور وجه التشبيه في بادي الراي يكون الامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الجزئي ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم يتبعه وكذا ندرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا ندركه في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اي او لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن

الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا تكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل الخ وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الراي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا

كما مر اشارة اليه لما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل مما يتكرر على الحس لانه ربما يقتضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في كف الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يخطر بالبال الطرفان ولا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرء القيس

حملت ردينيا كان سنانه • سنا لهب لم يتصل بدخان •

وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتامل بعضها من بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجهين احدهما ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرء القيس في البيت حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك والثالث ان تنظر

قوله الى الجملة اي لجملة تلك الاوصاف ... لانه في التشبيه المفرق تنظر الى وصف او اوصاف واحدا فواحدا وبالحاجة ان تنظر في جملة تلك الاوصاف في شيء واحد او اكثر

الخاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما تتميز به كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاعرف الاغلب والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء الاية فانه عشر جمل متداخلة ينتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا ممنوحة عليه العناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف بالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء ونعني بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فتحتاج الى النظر والتامل وهل تخلى من الفكر اذا صادفت نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا • الا بوجه ليس فيه حياء •

فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ذا كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر

قوله انا السحاب البذ العطا ومعنى لست انا السحاب اذا نظرت لعطايا الممدوح وشابه تلك العطايا بما فيها من القطرات تعلم انها اكثر من قطرات فتستحي بذلك ولذا قطر هذا البيت تحو لجد مثله قول الزاهر لانه النصر في قول ابي الطيب يا من عد منه وجهها امر وصوبه وهو

ان السحاب بالتستحي اذ نظرت • الى نداك فقاسته بما فيها •

وقوله اي قول الوطواط عزمانه مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين او الوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اداته اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى • ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة

قال الشاعر •

ورب نهار للفراق اصيله • ووجهي كلا لونيهما متناسب •

تذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي

• لياليه اسحار وفيه هواجر • كما خضلت والشمس تنعس اصايل •

هكذا يجب ان ينتقد الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام العاقدة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اي الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر او مرسل عطف على اما

١٩٦

مؤكد ومنه خلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه التشبيه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو خلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق في هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد تكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولك زيد كالاسد وكالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطة وهذا هو المقصد في المقام فلذا قال فصل واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها قوله باعتبار متعلق باختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلا المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه

[illegible]

نحو زيد اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك

اي لا في الزمان ثم للتراخي في الرتبة

اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام
الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة
في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان
الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة
عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان
في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاربعة
الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه
التشبيه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه
بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو
في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما
اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف
ثم لا يبعد ان نفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف
الاداة اقوى من حذف وجه التشبيه بجعل المشبه عين المشبه
به من حيث الظاهر ففيه ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا
لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا
زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول
استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في
الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناها
فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا
كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان
هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا
او مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه
او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت
والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم
المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات

مع ان المشبه مذكور

معناه

قوله من حيث الظاهر قوله في الحقيقة اذ التشبيه لا يكون الا في بعض الاوصاف قوله نظرا الى الظاهر اي ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما في الحقيقة فلا اتحاد

قوله بجعل المشبه عين المشبه به مطلقا اما اذا لم يذكر وجه التشبيه فظاهر واما اذا ذكر كما في زيد اسد في الشجاعة فلان ادعاء اتحاده بالاسد في الشجاعة مع ان شجاعته شجاعة الاسد وفيه من المبالغة ما ليس في زيد كالاسد فانه يفيد ... به ولم ... عنه

قوله حيث يعد الاول مع انه لا يقدر الاداة فيه والتشبيه موجود فيهما

قوله اما هذا اي اللفظ الذي ... مشبه مذكور ولا مقدر ... ان يكون مذكورا او مقدرا

قوله ان يكون المشبه مذكورا اي ... فاما قوله فقد زرت ... قوله اي جاء زيد اسدا ... والصفة كما ... اسد

قوله دالة قرينة دالة احترز عن نحو زيد اسدا فان ... بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم فانه مجاز مرسل لا تشبيه ولا استعارة

معناه لما اجري عليه او لنفيه عنه فاذا قلت زيد اسد
فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو
ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد
له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا
بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه
بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات
معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد
فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا
في الضمير لا يعرف الا بعد تامل ونظر واذا افترقت الصورتان في
هذا الافتراق ناسب ان نفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة
بان نسمي احديهما تشبيها والاخرى استعارة هذه خلاصة
كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين
ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد
اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة
التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة
المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه
او في حكم الخبر فان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا
ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر
اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله
فيه كما في قولك لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في
زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا
لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم
تقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون
في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى
مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال
الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة
على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول
اداة التشبيه ... فليس بتشبيه
... في الدلالة على مشاركة ... مطلقا
... الاستعارة

قوله مكنونا اي مستترا فيه مغفولا عنه لا اشعار للفظه به ولذا ... باعتبار جعله اسدا

قوله واذا افترقت حاصل الفرق ... ان المعنى في الاول ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به ... وفي الثاني دعوى كونه من جنسه مسلمة مفروغا عنها ... دعوى ان المشبه من جنس المشبه به

قوله هذا اي الذي ذكر من كون الثاني استعارة او تشبيها

قوله رايت بزيد ... اسم المشبه به ... مذكورين ... الاستعارة بالكناية لعدم ذكر المشبه به والاستعارة ... لعدم ذكر المشبه

قوله لان التشبيه ... نحو لقيتني زيدا ... يجعل زيد ... غاية ... في الضمير المفروغ عنه ... التشبيه ... بعد ... المبني عليه

[illegible]

اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد ولو شمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر

شمس تألق والفراق غروبها • عنا وبدر والصدود كسوفه •

فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله

• اسد دم الاسد الهزبر خضابه • موت فريص الموت منه ترعد •

فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري

• وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا • وموضع رحلي منه اسود مظلم •

فانك ان رجعت فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات

كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كأن وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كأن زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كأن زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كأن وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تأملت فيه وحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من جنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة تختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى

الحقيقة والمجاز

اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي بالنظر الى علم البيان انما هو بحث المجاز لكونه جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال

قوله للنقل اليها احترازا عن الاعلام للنقل لانه علامة التانيث والتانيث فرع التذكير كما ان المنقول اليه فرع المنقول عنه

للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويتين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له

كما رحمه الله شرح المفتاح وذا اختار السكاكي هنا الكلام بناء على فضله اصل التانيث مخالفا فما ذهب اليه الجمهور

لا في اصطلاح التخاطب ولا في اصطلاح غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم

دون المشترك اي يخرج المجاز لا عن المشترك وهو ما وضع لمعنيين
او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على
كل من المعنيين او المعاني بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين
على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب
المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز
الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من
المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى
الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلايل
الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت
القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على
الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك
ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا
عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر
او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لكون لان تكون
الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر
ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق
غير مجموع بينهما وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه
على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق
فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام صاحب
المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بان الاسم ان معناه
الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه
عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا
بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر
لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية
والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر
النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من
الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو

مستعملا فيها موضوع فالمجاز ايضا كذلك لان اسد في قولك رأيت
اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان
اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية
ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه
بل بواسطة قرينة لا تنافي المعنى قوله بنفسه اي من غير قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا
نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف
الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى
لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة
فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز
دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي
حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما
حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا
غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت
في اللازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز
ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا
زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول
بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من العجائب في هذا المقام
ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر
في لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على
السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم
بالوضع كافيا في الفهم والمص حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته
ظاهر الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسه ما قيل
ان دلالة الالفاظ ذاتية ولا يخفى لا لاحد ان يبطل كلام غيره بحمل
كلامه على معنى هو بريء منه هذا كلامه واقول كيف يحل
لك ابطال كلام المص بحمله على معنى هو بريء منه والعجب انه لم
يتنبه ان المص ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة

على معنى في نفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب
وابطله ثم تاوله فما ابقى بهذا الحال قول من قال
حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتدا
بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها
من مخصص ليتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب
المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه
لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع
هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري
من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما
بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك
الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في
واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات
الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية
تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور
على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت
لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات
باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع
انفكاك الدليل عن المدلول ولكان كل احد يفهم من كل لفظ ان
له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث
يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات
لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا
يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة
وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع
وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان
والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون
المفهوم منه ثبوتهما لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات النقيضين
او المتضادين لانه مم وقد تاوله اي القول بدلالة اللفظ

لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه
ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها
خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون
العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل
التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي
هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف
الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات
تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك
كالنزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا
باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية
اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جازه
المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها
مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم
المصنف الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي
اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز
طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء
باسم لغاية اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان
له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في
التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه
اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط
بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة
لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار
المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل
لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء
فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان لو وجد نقض لوجود ذلك

قوله والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي اي في معنى مجازي علا غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالعز من صنيع خصوصه معنى مجازي ... الكل عليه من ... المجاز

قوله وحقيقة كل منهما تخالف الاخرى

قوله فلا يمكن اي ... معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها ... جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة

المعنى في غير المسمى فالمجاز **مفرد ومركب** وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد **اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته** اي ارادة ما وضعت له واحترز بالمستعملة عما لم تستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظة الصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا **فلا بد من العلاقة** المعتبر نوعها الان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة **فيخرج الغلط** من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة **وتخرج الكناية** ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في المعنى الثاني وفي الاصطلاح المنقول اليه بالعكس كلفظ الصلاة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب

قوله اي المرتجل المعول للمناسبة والمعول للمعول ...

قوله وكذا يكون اي المرتجل ايضا من اقسام الحقيقة ... الاستعمال الصحيح ...

قوله كلفظ الدابة حاصله ان لفظ الدابة يطلق على الفرس ... الحقيقة لغة ويكون بملاحظة الدبيب ... لصحة الاطلاق ... ولا ملاحظة ... خصوصية ... الدبيب ... مصححة للاطلاق ...

في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقته على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوع له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى تصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق لفظ الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلاة في الشرع على كل دعاء **وكل منهما** اي من الحقيقة والمجاز **لغوي وشرعي وعرفي خاص** وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك **او عرفي عام** لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص **كاسد للسبع والرجل الشجاع** يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا **وصلاة للعبادة والدعاء** يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلاة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعا يكون مجازا **وفعل للفظ والحدث** يعني اذا استعمله المخاطب

قوله وفعل للفظ اعني ... الذي يجب للحدث هو الفعل ... والفعل ... كما ... الشيء في هذا الكتاب ... لا يخفى ... هذا انما يرد ... المراد ... مصدر ... وانما المراد ... فتدبر

يعرفنا النحوي في اللفظ المخصوص تكون حقيقة وفي الحديث
تكون مجازا **ودابة لذي الاربع والانسان** فانها في العرف
العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة
مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين
اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي **والمجاز مرسل ان كانت
العلاقة** المصححة **غير المشابهة** بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي
والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل
فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي
وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني **على
استعمال اسم المشبه به في المشبه** وحينئذ يكون بمعنى
المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ
المشبه به مستعارا ومعنى المشبه به مستعارا منه
ومعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله **فهما**
اي المشبه والمشبه به **مستعار منه ومستعار له واللفظ**
اي لفظ المشبه به **مستعار** لان اللفظ بمنزلة اللباس طلب
عارية من المشبه به لاجل المشبه **والمرسل** وهو ما كان
العلاقة غير المشابهة **كاليد في النعمة** وهي موضوعة للجارحة
المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود
بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا
بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا
فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي
وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد
والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان
القدرة في اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة
من البطش والقطع والضرب والاخذ وغير ذلك واما اليد
في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم
ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي وهم

مع

مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما
لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان تختلف الجهة
في التصرف فكذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان
كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من
ان اليد هنا استعارة فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه
به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق
الاستعارة عليه بمحل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان
يقال هم كيد على من سواهم **والراوية في المزادة** اي في المزود
الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في
الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا
لها ثم لما ذكر للمرسل امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة
على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون
مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي
من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق
المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على
ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب
يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث
على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي
لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقي على
ما ذكروه الخمسة وعشرين والمصنف قد اورد تسعة منها
سبق واحد في اطلاق اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية
الصورية واطلاق الراوية على المزادة لعلاقة المجاورة
فقال **ومنه** اي من المجاز المرسل **تسمية الشيء باسم جزئه**
يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع
لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لان نفس التسمية
مجاز ففي العبارة تسامح **كالعين** وهي الجارحة المخصوصة
في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك

لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها
من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص
كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص
بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع
على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه **وعكسه** اي ومنه
عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله **كالاصابع في الانامل** في قوله
تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت
والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه
جعل جميع الاصابع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة
وتسميته اي ومنه تسمية الشيء **باسم سببه نحو رعينا الغيث**
اي النبات الذي سببه الغيث **او** تسمية الشيء **باسم مسببه**
نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه
واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب
قولهم فلان اكل الدم فظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب
باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره
اي الدية المسببة عن الدم **او ما كان عليه** اي تسمية الشيء
باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو واتوا
اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم
بعد البلوغ **او** تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء **اليه**
في الزمان المستقبل **نحو اني اراني اعصر خمرا** اي عصيرا يؤول
الى الخمر **او** تسمية الشيء باسم **محله نحو فليدع ناديه** اي اهل
ناديه الحال فيه والنادي المجلس **او** تسمية الشيء باسم **حاله** اي
باسم ما يحل في ذلك الشيء **نحو واما الذين ابيضت وجوههم**
ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة **او** تسمية
الشيء باسم **آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الاخرين اي ذكرا**
حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخير نوع
خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة

هذا

هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض
انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت
يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر
لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل
الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار
للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بايراد كلام
ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما
وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى
الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما
كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر
للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى
الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة
وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان نريد
باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل
الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره
تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى
او منضم الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع
فحينئذ اما ان يكون احدهما جزءا للاخر كالقرآن للبعض
والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما فقد يكون
لحصول احدهما في الاخر كالحال والمحل او السببية احدهما
للاخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للاخر فجميع
ذلك يشتمل على اللزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل
استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان
لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يطلق نحو اطلاقهما
على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث
انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى لا يتحقق بدون

العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام **والاستعارة** وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان ان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى تشبيهه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين **قد تقيد بالتحقيقية** وبهذا التقييد تتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية **لتحقق معناها** اي ما عني بها واستعملت هي فيه **حسا او عقلا** بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية وعقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي **كقوله** اي قول زهير بن ابي سلمى **لدي اسد شاكي السلاح** اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف **مقذف في رجل شجاع** اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة تمامه. له لبد اظفاره لم تقلم. لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا **وقوله تعالى** اي والعقلي كقوله تعالى **اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق** وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل

على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية فيحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وان يريد به انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط ه قال المص فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا ينتقض قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه غير المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان هذا على سبيل التشبيه ههنا بحذف الاداة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد اوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب

قوله وانما اريد اي بان يراد بالمشفر مطلق الشفة وعن شفة الانسان باعتبار انه فرد منه

قوله سمى عن الحسية لعدم تحقق معناها اصلا ... في المتعلم سواء كان عبارة عن امر وهمي كما ذهب اليه السكاكي او عن اشياء لازم المشبه به للمشبه وسمي عن المكنى عنها بناء على انهم لا يطلقون التحقيقية الا على المصرح بها لا باعتبار انها لا تكون الا صورة وهمية حتى تخرج منه ... عن جادة وهم

قوله سلمى بضم السين والدرهم الشاعر ...

قوله بالقلب والحذف قال الشريف في المفتاح شاك السلاح من شاكه الرجل يشاكه اذا اظهر شوكته وحدة سلاحه وهو شاكي السلاح واصله شائك وقد يقلب فيقال شاكي السلاح كالقاضي وقد يحذف الياء فيقال هو شاك السلاح بضم الكاف اي ... بالقلب والحذف متعلق بشاك

مبين بسواد آخر الليل وأبعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من أن قوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج من التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لأن المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الإشكال بأن الاستعارة يجب أن تكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ وعلامته أن يصح وقوع اسم المشبه موقعها ولا يفوت إلا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت أسدا أن يقال رأيت رجلا شجاعا وهذا التيسر لك على ما يظهر بالتأمل وكذلك لا يصح أن يراد بالبحرين المؤمن والكافر لأن قوله تعالى ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبي عن أنه قصد التشبيه لا الاستعارة وأراد تفضيل البحر الأجاج على الكافر بأنه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة أو أشد قسوة وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس إلى أن الآيتين من قبيل الاستعارة وأن صاحب الكشاف أوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ الكشاف **ودليل أنها أي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لأعم منهما** اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوي أم عقلي فذهب الجمهور إلى أنه مجاز لغوي بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك أن الاستعارة كأسد مثلا في قولنا رأيت أسدا يرمي موضوعة للمشبه به أعني السبع المخصوص لا للمشبه أعني الرجل الشجاع ولا لأمر أعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون إطلاقه على كل منهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما وهذا

المصير إلى ذلك وإنما يجب إذا كان أسد مستعملا في معناه الحقيقي وأما إذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك أنا إذا قلنا في نحو رأيت أسدا يرمي إن أسدا استعارة فلا نعني أنه استعارة عن زيد إذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وإنما نعني أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد أسد أصله زيد رجل شجاع كالأسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا أن المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله أسد علي وفي الحروب نعامة أي مجترئ علي صائل وكقوله والطير أغربة عليه أي باكية وقوله عليه السلام هم يد على من سواهم وإنه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول أداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت أسدا أي شجاعا كالأسد وأما إذا ترك المشبه بالكلية لكن أتي بوجه التشبيه نحو رأيت أسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من بروج البدر بعدا [illegible] ففيه إشكال لأن ترك المشبه لفظا وتقديرا وإجراء اسم المشبه به عليه يقتضي أن يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي أن يكون تشبيها أي رأيت رجلا كالأسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الأفاضل في ضرام السقط والظاهر أن مثل هذا من باب التشبيه لأن المراد بكون المشبه مقدرا أعم من أن يكون محذوفا جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم أو يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رأيت أسدا شجاعة بدليل أنهم جعلوا الخيط الأسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر تشبيها لأن بيان الخيط الأبيض بالفجر قرينة على أن الخيط الأسود أيضا

مبين

معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فحينئذ يكون استعماله
في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح
في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا
او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له
لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت
زيدا او اطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظه
فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان
ناطق فلينا مل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين
حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص
ويحتجون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من
الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من
الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد
سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها
مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها
لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول
المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا
من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها اي استعمال
الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع
مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على
المشبه الا بعد ادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك
لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة
لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت
الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم
المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال
رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال

لمن

قوله باعتبار عمومه اي باعتبار كونه فردا
من افراد العام لو

قوله بمعنى ان التصرف الخ لا بمعنى انه مجاز عقلي فانه انما
يكون في النسبة والكلام هاهنا في اللفظ المفرد
كالاسد مثلا

قوله لكانت الاعلام المنقولة الخ انما اطلقت على
المعنى الثاني لمناسبته بالمعنى الاول كما استعير ... كان
الاسد مستعملا فيما وضع له ويكون اسرائه الحكم عليه الى الرجل
الشجاع كسراية الحكم الى ارادة الحقيقة والقرينة
قرينة على نقل معنى الاسد الى ادعائه ...

لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا الا ان جعل اذا كان متعديا
الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول
جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل
اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه
اثبت له معنى الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا
لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الشجاع من
جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي
ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون
بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله
اي في قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على راسه يظلله قامت
تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من
نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فيا قولـ يا عجبا ومن
عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من
الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا
على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل
انسان حسن الوجه انسانا اخر والنهي عنه اي ولهذا صح
النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس
تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول
زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه
جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان
انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب
ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا
الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي
كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري
بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو
السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به
مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما

الحقيقي اما الاطلاق عليه ان الاسد كان
الاسد

المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص **واما التعجب والنهي عنه** في البيتين المذكورين وغيرهما **فللبنا على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة** ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا **والاستعارة تفارق الكذب** بوجهين **بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر** يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصبها القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب على خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل

والقرينة

قوله وبهذا يندفع الخ اي بهذا البيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف [illegible] غير المتعارف [illegible] الاندفاع [illegible] عن [illegible] الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة ع

[illegible]

قوله والاستعارة تفارق الخ [illegible] الشبه [illegible] فلا بد ان الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج للفرق

قوله وزعم صاحب المفتاح الخ [illegible] ان الاستعارة [illegible] الكاذب [illegible] الفرق [illegible] على التاويل [illegible] ولا [illegible] الكذب [illegible] ع

والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد **ولا تكون** الاستعارة **علما** لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم **لمنافاته الجنسية** لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد **الا اذا تضمن نوع وصفية** بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف **كحاتم** فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة وحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما **وقرينتها** اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له **اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر** اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة **كقوله وان تعافوا** اي تكرهوا **العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا** اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاؤن الى الطاعة بالسيوف **او معان ملتئمة** مربوطة بعضها ببعض

قوله الا اذا تضمن الخ

قوله والكريم [illegible] الباطل [illegible] لمفارقة الكذب [illegible] فانه [illegible] لانها [illegible] الحقيقي [illegible] ع

قوله لانها مجاز [illegible] [illegible] الاستعارة [illegible] المجاز ع

قوله [illegible] بان [illegible] الاستعمال [illegible] ع

يكون الجميع قرينة لا كل واحد وحينئذ لا يخفى صحة كونه قسيما
لقوله او اكثر **كقوله** اي قول البحتري **وصاعقة** دري بالجر
على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا موصوف بقوله **من نصله**
اي نصل سيف الممدوح وخبره قوله **تنكفي** من انكفا اي انقلب
والبا في قوله **بها** للتعدية والمعنى رب صاعقة من حد سيفه
يقلبها **على ارؤس الاقران خمس سحائب** اي انامله الخمس
التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه
في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة
المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للاخر
لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة
وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال
خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك
انه اراد بالسحائب الانامل **وهي** اي الاستعارة تنقسم
باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار
اللفظ وباعتبار الخارج عن ذلك فهي **باعتبار الطرفين** يعني
المستعار منه والمستعار له **قسمان لان اجتماعهما** اي اجتماع
الطرفين **في شيء اما ممكن نحو احييناه في او من كان ميتا**
فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحيا من معناه
الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق
يوصل الى المطلوب والاحيا والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء
وهذا اولى من قول المصنف الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما
واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن
اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في او من كان
ميتا فاحييناه **ولتسم** هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع
طرفيها في شيء **وفاقية** لما بين الطرفين من الاتفاق **واما**
ممتنع عطف على قوله اما ممكن **كاستعارة اسم المعدوم للموجود**
لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود

كافي

هذه على الاصول الصحيحة
قوله لكون الكل او البعض قرينة ولكون الواحد منها ترشيحا
لعدم مناسبته للمشبه به

قوله بالسوق لا بالمتعدد لقوله الملابسة

قوله من نصله اي نصل سيف الممدوح وكسرة الراء ضمير الى
الممدوح والاضافة لادنى الملابسة
قوله انامله فسرها بالانامل دون الاصابع اشارة
الى ان اصابة الصاعقة بسهولة ففيه مبالغة في
شجاعته عب قوله في الجود والعطايا فيه ما يفيد
انتساع حينئذ مدح بالشجاعة مدح بالسخاوة
عب

فهو والعلاوة
وكلاهما علامة
جمع قلة لماقيه
من الاساع ال
دلت الكلام
في الحرب وقلته
اشار فيه
والمعنى هنا
صح اللطف
لو

قوله باعتبار الاخر بالاضافة كما هو السائر او بالوصفية
فالمراد بذلك غير الاعتبارات السابقة وتلك الاخر
الامور المذكورة من الطرفين والجامع وغيرها
عب

قوله باستعارة الاحيا والهدى مع كون كل منهما موصلا
الى الحياة

قوله اولى من قول المصنف لان المستعار منه هو
الاحيا لا الحياة والمستعار له الهداية لانه لا يمكن
ان يقال المراد بالحياة الاحيا لكونها اخرى له
ع

نعم والعاجز
قوله لم الصدان لا يوجد هذه العبارة عندي لان الصدان انما كانا قابلين للشدة والضعف بان يكون كل واحد منهما قابلا لها كالعلم والجهل والقدرة
والعجز كان استعارة الصد الاشد كالعالم للصد الاضعف وهو الاقل علما وقدرة اولى من استعارته لقليل العلم والقدرة وبالعكس فاستعارة
العالم للجاهل لا لاقل اصطلاحه اولى من استعارته لقليل الجهل والعلم فترك هذا القسم لظهوره وهو الذي تعرض له الشارح اذ لا بان يكون احدهما اشد
والاخر مختلفا بالشدة والضعف كالميت والحي الجاهل والعاجز كان استعارة اسم الميت للحي الاقل علما والاضعف قدرة اولى من
استعارته للحي القليل العلم والقدرة والاقل علما اولى منها لاقل قدرة وكذا في جانب الاشد الاعلم الميت والتعبير باسم الحي فيظهر ميتا كان
الكثر علما واشرف علما اولى من استعارة اسم الحي من ميت قليل العلم والقدرة والاكثر علما اولى منها الاكثر قدرة عبر

كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع
وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا نفيت ان كانا
~~بين الضدان في شيء قال المصنف مما لا يمكن اجتماعهما الموت~~
والحياة النائم كان العاجز او الجاهل اولى المتيقن للحي استعارة
اسم اسمه وكذلك ونكير الناس الذي يحيي ذكره لان ما كره الجميلة
قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف
اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار
له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة
لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان
افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة
بالادراك ولما كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به
كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحياة وتقريبا
الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما واشرف
كان اولى بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخفى عن اختلال
لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والقدرة
والجهل والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر
بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر
باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى
فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة
غير وافية بذلك **ولتسم** هذه الاستعارة التي لا يمكن
اجتماع طرفيها في شيء **عنادية** لتعاند الطرفين **فمنها** اي من العنادية
الاستعارة **التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده**
اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي **او نقيضه**
لما مر اي لتنزيل التضاد والتناقض منزلة التناسب
بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه
نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة
التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر به للانذار

اثار ما الجميلة التي يحيي ذكره
وتدوم في الناس اسمه وكذلك
استعارة اسم الميت للحي الجاهل
او العاجز او النائم فان الموت
والحياة مما لا يمكن اجتماعهما
في شيء قال المصنف الضدان
ان كانا

معناه العلم والجهل لا اقل علما وقوة والميت
فان الميت لا يقبل الشدة والضعف وايضا الاشد
والاضعف ليسا متضادين

الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك
رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة
والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك
الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا
جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم
الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه
السلام خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع
هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى يأتيه
الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها
واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى
خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل
الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤوس الجبال في غنم له
قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى
يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في
مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة
بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران
الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار
البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسدا ان الاشتراك
ثمه في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان
بخلاف الطيران والعدو فانهما لجنس واحد وهو المرور
وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وتحقيقها
فلتخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم
قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة
المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص
وصف للشيء في الانف والعدوان خصوص الوصف الكائن في طيران
مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن
والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ

[illegible]

فيه التشبيه كما في غليظ المشافر عند استعارته
ولذلك ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على جعل
وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة
السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت
بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة
غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك
تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة
والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة
اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت
الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون
الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان اجزاء
الماهية لا تختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع
داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما
هو في الماهية الحقيقية الا يرى ان السواد جزء من المجموع
المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف
ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في
الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية
حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة
والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد
المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو
من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح
وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة
في الاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع
لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض
لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى
وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة
في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة

الموضوعة لضم تجرر في الثوب للشرد الذي هو ضم تحلق ه
الذرع بجامع الضم الذي لدخل في مفهومهما الاسد في الاول
واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة
الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك
فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان ه
الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة
لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل
الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في ه
الطرفين وعلى هذا فما غيره قلت اما كلام الشيخ
فقيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك
الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار
له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب
منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار
له هو المجموع ايضا فالصحيح ان الجامع غير داخل في مفهوم
الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه
اعني الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع
وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها
نحو رايت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع
عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن
طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان
يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد
ابن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب
وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف
مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم
سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك
الشكيم الى الصهوات الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة
المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل

معا وصوم طلق اي الحلق بفتح الكاف حلقة بالسكون [illegible] الجمع طلق بكسر [illegible] وكذا يونس [illegible] الواحد بالتحريك والجمع طلق [illegible] صفقوا

قوله الشجاعة اي الشجاع اقام المصدر مقام المشتق [illegible] عليه الشجاع

قوله لا الرجل وحده لمعرفة انه لا ملازمة بينه وبين الاسد كان حقيقة [illegible] الموضوع له

[illegible]

قوله بان يكون [illegible] منه اما ان يكون وجه الشبه غريبا فانه لا بد في الاستعارة ان يكون اخص اوصاف المشبه واظهرها فلا بد ان يكون التشبيه غريبا لا يقع في كلامهم الا نادرا ربما العلم بالتشبيه يكون وجه الشبه اخص الاوصاف واظهرها له

العوذ بفتح الراء [illegible] لا ان الشعر [illegible] [illegible] [illegible]

ماقبله عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر
شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا
الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبة
المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو
ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان
في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة
الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال شبه هيئة
وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع
الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون
الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة
راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه لان الركبتين
المنتصبتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين ه
مائل الى العلو ثم ممتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف
الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس
وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله
ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح
وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح
اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح
الدهم جمع الدهماء وهي السوداء والمهاري جمع مهرية وهي
الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة
والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما
فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند
طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم
ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال
اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي
استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل
سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة

اوسرعا

قوله ولذا كل مخاطر اي مسرف كذا الا فعل من يلقي نفسه في الامور الصعبة او [illegible] الاحبا كالامر [illegible] نفسه كل مخاطر [illegible]

قوله شبه هيئة اي شبه الهيئة الحاصلة [illegible] وقوع العنان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب المذكور في [illegible] والصورتين [illegible] التشبيه المذكور [illegible] الذي هو [illegible] الهيئة [illegible] في قربوس السرج [illegible] وقوع [illegible] [illegible]

الغادي هو السائر في الصباح الى الظهر والرائح هو السائر من الظهر الى [illegible] [illegible]

[illegible]

قوله فقلت له لما تمطى بصلبه عبارة المراد استعارة الصلب للممتد والمجاز والكلكل لنفس الليل واواخره واول ... وذكر التمطي والارداف والنوء ... استعارة ... او تخييل ... تشبيه الليل بالانسان ... المشبه ... استعارة مكنية وتخييلية ... والشبه فيها لظاهر لكن قد نتصرف فيه بما افادة اللطف ...

والغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افادانه امتلأت الاباطح من الابل اي المبهة بالماء كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطوء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء يستند اليهما في الحركة ويتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرء القيس

فقلت له لما تمطى بصلبه ۞ واردف اعجازا وناء بكلكل

اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه شيئا ما فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط اي التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من

موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما نياد للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه نحو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار قوي والجميع حسي والقرينة الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المص فان كلامه في المصرحة وزعم المص ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي

واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب حصول امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور ...

النهار من ظلمة الليل واعترض عليه بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم
مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان
الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا
الاظلام واجيب بحمل عبارته على القلب اي ظهور ظلمة الليل
من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان
الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة
ظاهر قال الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذؤيب
وعيرها الواشون اني احبها ۝ وتلك شكاة ظاهر عنك عارها ۝
فالمعنى ان المستعار له زوال الضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من
مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة
ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة
وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة
مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما
الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر
على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة
لما يعد في العادة مترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف
الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله
تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية
فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل
وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الانسان في الظلام بعد
اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف
ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم
عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا
المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال
اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم
بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال
نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال

كسرت

كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول
الظلام فيكون بمنزلة دخولهم في الظلام الذي نزع ضوء النهار كنسبة
الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع
انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لا شك ان الشيء انما يكون
آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع
اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار
لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل واما مختلف بعضه حسي
وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس
في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلية وقد
اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في
الحقيقة استعارتان لان الجامع في احديهما حسي وفي الاخرى عقلي
فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فهذه وهاتان الاستعارة
مبنيا على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه
اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة كلها والا
عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين
فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان
المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع
عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه
في المصدر وقلت جعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من
انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة
تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل
والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور
في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان
الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون
قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا له وتكون
الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون
في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال

في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا ويقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له **واما مختلفان** عطف على قوله اما عقليان اي احد الطرفين حسي والاخر عقلي **والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان** والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة والمسكنة اي جعلت الذلة محيطة بهم كالقبة المضروبة عليهم او الصقت بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان فالاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين وتكون القرينة اسناد الضرب المتعدي بعلى اليها فتكون استعارة بالكناية **واما عكس ذلك** اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له **نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ** المستعار **قسمان لانه** اي اللفظ المستعار **ان كان اسم جنس** وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف

هو الاطلاق المعنوية المتحققة بالنسبة اليهم كما انها متحققة في القبة بالنسبة الى الشخص [illegible] عقلية

فاصلية

فاصلية اي فالاستعارة اصلية **كاسد** اذا استعير للرجل الشجاع **وقتل** اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما **والا فتبعية** اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية **كالفعل وما يشتق منه** اي من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة **والحرف** وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا ينفع اوصاف البتة وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم المكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه

المؤن بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات
واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس
الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا
ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد
ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وحينئذ تكون
الاستعارة في جميعها تبعية **فالتشبيه في الاولين** اي الفعل
وما يشتق منه **لمعنى المصدر وفي الثالث** اي الحرف **لمتعلق معناه**
اي ما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات
معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا
من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها
الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء
لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات
لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني
الى هذه بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق معنى الحرف
كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما ستنبه اليه **فيقدر** التشبيه
في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر
تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله
الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور
فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة
فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة
تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق
فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا
باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه
ليكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك
المعنى المجازي والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما
المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان
فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز

مرسل باعتبار استعمال المقيد في المطلق اعني مشفر البعير في مطلق الشفة
على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على
الدلالة وحينئذ يصح التمثيل على كلا الاعتبارين فاستحسنه
وتقدير التشبيه **في لام التعليل نحو فالتقطه** اي موسى **آل فرعون**
ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة
والحزن بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط **الغائية**
كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول
بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل
في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة
في المجرور وهذا الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب
الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق
المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون عدوا وحزنا
ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم
وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير
مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا
في الاستعارة المصرحة على مذهبه سواء كانت اصلية
او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في
نفس مفهوم اللفظ نعم هذا متجه على ان يكون
استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس
تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه
ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا تكون
الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في
الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد
المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل
فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب
العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم
استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية

التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولاً في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال قضاء بحكم اللام حكم الاسد أي لحكم حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيي السماحا فان القتل والاحيا الحقيقيين لا يتعلقان بالجود والبخل ونحو قول القطامي

كم نلق قوماً شر لاخوتهم • منا عشية يجري بالدم الوادي •

نقريهم لهذميات نقد بها • ما كان خاط عليهم كل زراد •

اللهذم من الاسنة القاطع واراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعول الا ان بحيث يصلح ان يكون كل واحد منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بياناً • نقوله ليقود الحرون الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او على الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قري حرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر • تقري الرياح رياض الحزن مزهرة • اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا

معا فغير صحيح او وجه المراد بالجميع الاكثر ذكره الشارح والفاضل المحلي في شرح المفتاح ولا يخفى بعده وقد يوجه بان المراد من نسبة الفعل المجرور ارتباطه بحسب المعنى بحيث يكون مفعولاً به لذلك الفعل اما لو لم حذف الجر كما في الاية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به لبقري بعد ذلك الاعتبار او ليس المراد بها اجفان الحيوان بل هو ما ذكره من الاهاب الرياض وهي الزهر المشبه بها والام بعض فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطا النظارة والطراوة اياها فانه حاصل الالفاظ مفعول ثانيا لبقري والرياض مفعول اول وظاهر ان الايقاظ لا يكون الا للنائم فيجب ان يراد بالاجفان السارية النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على ان تقري استعارة معنى نفخ انتهى كلامه وهذا واضح الا ان الموهوم من البيت قرن الايقاظ وقت النوم واجفانها في وقت واحد ولا يناسبها هنا على ما ذكر

فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح العلامة من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السري في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال ومدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال كقولك قتلت زيداً اذا ضربته ضرباً شديداً واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار الخرغير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطا استعار الرداء للعطا لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريداً للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعاً في الضحك اخذاً فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال اغلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها لان التجريد وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار لشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل

قوله قرينة على الاصل المرتبة المستعار له

المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر والنقصان والنقطاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف تكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضرر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الاية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من الطعم المر البشع حتى اوقع عليها الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا

والثالث **مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم** فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفقة قولك خاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج

وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح **كقوله لدى اسد شاكي السلاح** هذا تجريد لانه وصف يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي **والترشيح ابلغ** من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد **لاشتماله على تحقيق المبالغة** في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له **ومبناه** اي مبنى الترشيح **على تناسي التشبيه** وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء مشبه به **حتى انه يبنى على علو القدر** الذي يستعار له علو المكان **ما يبنى**

على علو

عو والاخرى مكنية اراد بحيث فانا المستعار بالكناية لا بد ان نذكر فيها المشبه ونشتمله شيئ من لوازم المشبه به وهو مفقود هاهنا فالظاهر ان الاذاقة هاهنا تبعية تصريحية والجواب انه قد ذكر المشبه كما يعرف لعله التحقيق وثم لا وجه اخر ... في شرح المفتاح ...

عو والاخرى مكنية يستفاد من هذا الكلام ان ذكر المشبه في المكنية اعم من ان يكون باللفظ الموضوع له ام لا

عو يكون اي يعني يكون قرينة للاستعارة المكنية والقرينة لا يكون تجريدا ولا ترشيحا كما صرح انه وقع في بعض الشروح فلا يكون تجريدا وهو المناسب لكلام الشارح فانه قال فيما سبق ... فلا يكون ترشيحا وهو المناسب لكلام الشارح اعني ... مرشحة ... وهو الترشيح ...

عو واما خاورت بالخاء المعجمة من المحاورة بمعنى المكالمة كذا ذكره في شرح المفتاح ويجوز ان يكون من المجاورة بالجيم ... هو قرينة المكنية ... ترشيح

المستعار له اعني الرجل الشجاع

مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم ...

عو هذا تجريد لا ... الاسد ... قرينة ...

عو هذا تجريد لا ... مبني على ان القرينة الاستعارة حالية ... والاشاكي السلاح قرينة للاستعارة ... التجريد ...

عو انه يبني صيغة المضارع للكونها مستقبلا ... الحالية ...

عو ... حتى لحظ الحول اللام في لفظ لام الابتدا دخلت على الماضي بتقدير قد ... واما الحال الذي ... حاجة الى السما واما ... ان الله اغناه عما سواه ... فلا حاجة الى شيء اصلا ف

على علو المكان دونه اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه **ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السما** استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السما فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السما من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه **ونحوه** اي نحو البنا على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه **ما مر من التعجب في قوله**

قامت تظللني ومن عجب ۞ شمس تظللني من الشمس

والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب او النهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله **واذا جاز البنا على الفرع** اي المشبه به **مع الاعتراف بالاصل** اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبنا على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع **كما في قوله** اي قول العباس بن احنف **هي الشمس مسكنها في السما فعز الفؤاد عزاء جميلا** امر من عزاه حمله على العزا وهو الصبر **فلن تستطيع اليك الصعود ولن تستطيع اليك النزول** اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزول وبحث تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة **فمع جحده** اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبنا على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجا الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بنا الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد **واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما** اي في المعنى الذي **شبه بمعناه الاصلي** اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ

في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبني على علو المكان والارتقاء

وما ذكرنا صرح في الايضاح

عو لانه لا معنى ... التشبيه ... الاستعارة فكيف الاعتراف به ... صرح في الايضاح ... ويدل عليه ... لزم التكرار ... اراد لو كان المراد ... واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ... الكلام ... علو ما ذكر ... المفضل ... الفؤاد ... والاضمار ... الشمس ... وكون ... التاكيد

بالمطابقة **تشبيه التمثيل** وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بقوله
عن الاستعارة في المفرد **للمبالغة** في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة
في المفرد والمركب وحاصله ان يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد
بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على
الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها **كما يقال**
للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع
الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شيت والسلام شبه صورة
تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر تارة يريد الذهاب فيقدم
رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك
ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى
وهذا المجاز المركب **يسمى التمثيل** لان وجهه منتزع من متعدد **على سبيل**
الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية
كما هو
هو شان الاستعارة **وقد يسمى التمثيل مطلقا** من غير تقييد بقولنا على سبيل
الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي
وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة
وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك
وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو
زيد قايم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له
فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة
فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت
فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحسر والتحزن فهو مجاز
المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب **ومتى فشا استعماله**
اي استعمال المجاز المركب او التمثيل **كذلك** اي على سبيل الاستعارة لا على
سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي **سمي مثلا ولهذا** اي لكون المثل تمثيلا
فشا استعماله على سبيل الاستعارة **لا تغير الامثال** لان الاستعارة يجب
ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان
لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان
المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه

قوله مع الادراك بعدم الاقدام يتقدم رجلا تارة ونحوها تارة اخرى كما لا نظرها

قوله بالمطابقة صلون التحوز في المجموع اما اللفظ المركب لا في شيء من مفرداته بل يكون باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونه حقيقة او مجازا كذا في شرح المفتاح الشريفي وفيه كلام انه مبني على ان المدلول اهو زيد مدلول المطابقي بناء على تمام ما وضع بالوضع النوعي واما اذا كان مدلولا تضمنا او التزاميا كيف لا يكون المدلول المركب معنى مطابقيا فتمام مدلول لبعض اجزائه مدلولا تضمنيا والتزاميا عب

قوله شبه تردده اي شبه الهيئة المنتزعة من اقدامه على البيع تارة واحجامه عنه اخرى الملزومة لترديده بصورة ملزومة لتردد من قام للذهاب وهي الصورة المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتاخيرها اخرى والمنتزع منه ههنا هو المشبه والمشبه به هو اجزاء المركب ومادته

قوله كذلك وضع ولذا يحتاج في افادة المعاني التركيبية المرعاة القوانين التي اعتبرها الواضع من للاخبار بالاثبات اي الاثبات المخبر للقطع بان ما وضع له الهيئة التركيبية نفس الاثبات لا الاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي لما كان باعتبار قصد الاخبار وعدمه نزل منزلة الموضوع له قيل هو هواه اي معناه الحقيقي اما هذا الاصعاد مع الركب اليمانين لهواي على قصد الاخبار والاعلام ومعناه المجازي ذكرنا على انه يقصد به اخبار التحسر والتحزن قوله عدول عن الصواب قد نقلنا التجوز ان يكون كناية مستعمل فيما وضعت له لينتقل الى لوازمها قوله اي استعمال اراد او انطلاق المعنيين لان الكلام في المجاز المركب والثاني الى الغرض اللفظ

قوله هواي مع الركب اليمانين مصعد جنيب وجثماني بمكة موثق ...

فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا
لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر
الى مورده المثل مثلا اذا طلب رجل شيا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت
اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت
اللبن بالصيف على لفظ التكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون
المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان
عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيبة
الشان وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي
وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجايب قصة الجنة العجيبة **فصل**
في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء
على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة
تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان
اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدما
والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجي بيانهما والثالث ما اورده المص
ولما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما
فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق
هي عليها فقال **قد يضمر التشبيه في النفس** اي في نفس المتكلم **فلا يصرح بشي من**
اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب
البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك
انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية
ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس **بان يثبت للمشبه امر**
يختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه
اسم ذلك الامر **فيسمى التشبيه** المضمر في النفس **استعارة بالكناية او مكنيا**
عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما
الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة **ويسمى اثبات ذلك الامر**
المختص بالمشبه به ~~للمشبه~~ **للمشبه استعارة تخييلية** لانه قد استعير
للمشبه ذلك الامر الذي يختص المشبه به ويكون به كماله او قوامه في وجه
الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به
المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه
وثانيهما ما لا يكمل به بل يكون ناقصا كالاظفار فان الاعتبار للتحقق في الاسد بدونها ما انتاب
اكن كماله بها كما عب

قوله بالصيف اي في الصيف يعني في كما في قولك جلست بالمسجد قال الطلاني يروى في الصيف كما بالصيف فكل فعلى الباء وفي مفتوح روايته وروايته فقيل قولا المثل المورد في امراة ... بنت لقيط ابي زرارة كانت ... عمرو بن عمرو ... وكان ... فلما شيخا ارسلت اليه تستقيه ... ذكر المثل فلما رجع الرسول واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا ومذقة ... خير ... يعني ان هذا الشاب مع اللبن القليل الممزوج بالماء خير من الكثير ... الطلاق كان في الصيف

عمرو بن عمرو كان شيخا فسالته الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن معبد كما ذكر عب

والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شي ليذهب به بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذويب في عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فتاسم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله

اودى بني واعقبوني حسرة ٭ عند الرقاد وعبرة لا تقلع

حكي ان الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما دخل على معاوية يعوده فلما راه معاوية قام وتجلد وانشد

وتجلدي للشامتين اريهم ٭ اني لريب الدهر لا اتضعضع

فاجابه الحسن رضي الله تعالى عنه على الفور وقال واذا المنية انشبت اظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقيا على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا ٭ فلسان حالي بالشكاية انطق

شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من لفظ الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شي لشي هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البته وهي يجب ان تكون قرينتها التخييلية البته فان قلت فماذا يقول المص في مثل قولنا اظفار المنية المشبهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى اطولكن في قوله عليه الصلاة والسلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز يعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المص من تفسير الاستعارة بالكناية شي لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية فكانه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت

معناها

معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشي المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شي من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجي الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية واعماله على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر محقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يوخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شي يشار اليه فيقال هو المراد بالاسم كقول لبيد

وغداة ريح قد كشفت وقرة ٭ اذ اصبحت بيد الشمال زمامها

جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا اصبحت شي مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى ذلك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فيقول اذا صبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك في تقريب الشي بحكمه بيده فيجد المشبه المنتزع لا يبلغ كحكم المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لا انك تجعل للشمال مثل ذي اليد من الاجل فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا

ذاتي وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف
فى ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اخر اذ ليس المعنى على انه
شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا او كذا قول زهير
صحا اى سلا مجاز من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال
اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اى اقصر
هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعرى
افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية
اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهى التى سماها
السكاكى الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية
عند لكم لا عند المص
تنتفى الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية فقال
اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغى واعرض
عن معاودته فبطلت الاته اى الات ما كان يرتكبه وكذا المضير فى معاودته
فشبه زهير فى نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها
اى من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به
وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة فهذا
التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية فاثبت له يعنى بعد ان شبه الصبا
بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما تختص بتلك الجهة اعنى الافراس والرواحل
التى بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية
فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوه يقال صبا يصبو
صبوة وصبوا اى مال الى الجهل والفتوه كذا فى الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد
يقال صبى صبا مثل سمع سماعا اى لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية
بقوله ويحتمل انه اى زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعى النفوس وشهواتها
والقوى الحاصلة لها فى استيفا اللذات او اراد بها الاسباب التى قلما تتاخذ
فى اتباع الغى الا اوان الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان
والاخوان فتكون الاستعارة اعنى استعارة الافراس والرواحل تحقيقية
لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعى وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع
الغى ولما كان كلام صاحب المفتاح فى بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المص فى عدة مواضع اراد ان
يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرفنا السكاكى

الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل فى الوضع واحترز
بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل فى الوضع عن الاستعارة على اصح القولين
وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى
فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلى بمعنى ان التصرف
فى امر عقلى وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون
حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن
الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس
المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف لمجرد قولنا المستعملة
فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا
هو المعنى الصحيح الذى يجب ان يقصده السكاكى لكن عبارته قاصرة عن ذلك
لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة فى الاستعارة تعد
الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا
لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل
والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله
ليحترز عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو فى كونها مجازا
لغويا او عقليا لا فى كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها
مستعملة فيما وضعت له فى الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين
ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل فى الوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به
عن الاستعارة ويرتكب كون الكلام قلقا وعرف السكاكى المجاز اللغوى بالكلمة
المستعملة فى غير ما هى موضوعة له بالتحقيق استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع
حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع والباء فى قوله بالنسبة
متعلق بالغير واللام فى الغير للعهد اى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة
موضوعة له فى اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة
حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى
فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا فى اصطلاح
به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقام المص مقامه فقال فى غير
ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته
اى ارادة معناها فى ذلك الاصطلاح واتى السكاكى بقيد التحقيق اى قيد الوضع
فى قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليحترز به عند تعريف المجاز الاستعارة التى

قوله مجازا من الصحو خلاف السكر فيه بمعنى الفعل المستفاد من كلمة التفسير اى فسر بصحا حال كونه مجازا ماخوذا من الصحو خلافا للسكر متعلق بقوله صحا بمعنى انه مشتق من الصحو بمعنى ذهاب الغيم

قوله فبطلت الاته اى سها بطل الاجير بالفتح بطالة اى تعطل لا من بطل الشيء بطلانا فلا يرد ان التعريف ... قوله اراد ان يبين هذه الارادة بطريق الكناية او بطريق الاستعارة التمثيلية بجعل الافراس والرواحل والصبى على الاستعارة التخييلية بالكناية ... انه لم يقصد من الافراس والرواحل على مذهبهم ... الاستعارة مستعملة ... الافراس والرواحل فليس بدل على ... بطلت الالة انما يلائم ذلك لو اريد بالافراس الصبى ... قرينة بالمكنية كما فى قوله تعالى ينقضون عهد الله ... كما هو مذهب السكاكى

قوله فالصبى على هذا من الصبوة اى الصبى فى الشباب

قوله وعنفوان الشباب اشارة الى ان المراد بالصبى نهايته وهو اول الشباب فانه اوان اتباع الغى قوله والمنال من النيل بمعنى الاصابة اى محل نيل الشهوات

قوله يجب ان تكون لافادة اي اوانه احتراز والتقييد لئلا تخرج علامة درها الجر المحذوف هو اللام دون عن كذا في شرح المفتاح ولا يخفى ما في التوجيه من التكلف لانه لا التزام تكون التاكيد وما نحن فيه ليس محلا له واشتمال الاحتراز مدون كلمة عن الملفوظة والمقدرة خلاف الظاهر المتبادر عنه

عن مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان تكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلاة في الدعا مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلابد هنا من حذف مضاف اي احترازا عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه تعيين اللفظ بازا المعنى بنفسه وقال في قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازا معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد فان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازا المعنى بنفسه بحسب الادعا ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعا المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي معناه كما لابد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعا مجازا فكذا لابد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن بهذه العبارة

ادعائية فلا تخرج الاستعارة عن الحد

اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريف وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى تعد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا يعني بفساد التعريف سوى هذا الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لابد في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من العلم بكونها اضافيا كما حذف في جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريف الدلالات الثلاث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا لكن بحسب الوضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر اخر له سيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد وح يخرج عن التعريف نحو الصلاة اذا استعملها الشارع في الدعا لان استعمالها ايا ها في الدعا ليس من حيث انها موضوعة للدعا والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث انها لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس انه من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز قلنا واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلابد من التقييد بقولنا على وجه يصح فاجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب

قوله لزم الدور اراد به توقف الشي على نفسه بلا واسطة ام لا

قوله لا بعبارة المفتاح اسم تذكرنا لا الا القصر في قوله انما يمكن بهذه العبارة اضافي فانه يمكن بان يقال باعتبار وضع استعمل له او عبد

قوله لزم الدور بالمعنى المصطلح اعني توقف الشي على ما يتوقف عليه لان معرفة المعرف تتوقف على معرفة المعرف المتوقفة على معرفة المعرف بلا واسطة في الاول وبواسطة في الثاني عبد

اذا تعلق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر اخر لا سيما

قوله او مع قطع النظر

حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه
لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم
السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة
وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة
وعرف الاستعارة بان يذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور
الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول
في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت
له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت
تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني
السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس
والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها في انه كذلك ينبغي كما هو
شان العادية فان المستعير يجوز مع العادية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان
الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور
او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا
له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع
المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة
التشبيه كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي
جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها
اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها
ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من
الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان
المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر
قسما اخر سماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر
التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل
على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية
حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة
استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى
ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم التركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من
الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل

قوله المجاز اللغوي احترازا عن المجاز العقلي والمجاز الذي في حكم الكلمة اعني الاعراب والمجاز في استعمال المقيد في المطلق فانه لا فائدة فيه سوى التوسعة في اللغة كاطلاق المشفر على شفة الانسان عب

قوله وكلامه في مناسبة التشبيه اي كلامه في وجه التشبيه هنا الذي ذكره في مفتاح الفصل السابع وقد اوردنا خلاصته بقوله والمنية قد برزت مع الاظفار ... هو الاظفار ... الذي ... التي

قوله فانه كذلك ... المجاز متعلق ... تعلق ... بالعقل ... راجع الى المعنى ... الموت ولذلك اشار الى الاسد ... فالمعنى برزت المنية مع الاظفار في معرض السبع مع الاظفار ... تفاوت بينهما لاشتراكه في ... غير فارق بين الضار والنافع وهذا المعنى هو الموافق لقوله لا يتفاوتان ... العناية ... اعتبارها ... مماثلة للاسد ...

قوله استعارة وصف اي لفظ احدى صورتين للفظ الصورة الاخرى ... او ليجعل الصورة الاخرى ... الوصف الثاني

على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود
الملزوم والجواب انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي
هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل
استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض
وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز
المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز
ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة
وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها
والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي
والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير
ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه اخر الاول
ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة
في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة
في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه
صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد سلمنا ذلك لكنا
نقول بعد ما لو اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع
بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو
اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء
المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان
التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي
والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع
استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المص حيث ادعى استلزام التركيب
ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز
في مفرد من مفرداته بل انما هو في الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل
انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد وهذا كاف في الاعتراض الثالث
ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان تكون
كلمة فالاستعارة هنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتاخر اخرى

قوله الراجع الى معنى الكلمة اي القسم الاول اعني الراجع الى معنى الكلمة احترازا عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله
تعالى وجاء ربك والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز ... اما لكنه
اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها ... كما في قوله
تعالى ليس كمثله شيء والقيد الثاني اعني المتضمن للفائدة احترازا عن استعمال المقيد في المطلق كالمرسن
في انف الانسان ... لانه ... اي السبع كذلك ... وهو ان يكون له اظفار
ولفظ ... من المشفر ...

والمستعار له هو التردد فهو كالرجل مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية
السقوط وان كان صادرا ممن هو في غاية الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ
تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال
هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد
الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له ممسكة
في علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا
ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي
والحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه
لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي
تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية
وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي
للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل
يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فتكون استعارة
تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو
صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى
المنية فالتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا
مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم
وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في
الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا اذ لا يوجد
له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه
استعارة تخييلية غير تابعة للمكني عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها
بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وذكر المص انه لا دليل له فيه لجواز
ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم
اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه
فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء
وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب
مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية
بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل
عليها دليل ولا تدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه لولا ان الامر
اذه

كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية
السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفا ان القوة المسماة
بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا
انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور
والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها قوة مفكرة وعند استعمال
الوهم متخيلة ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي
التخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل لبيد للشمال يدا وجعل الهذلي للمنية اظفارا
فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد
ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير
ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة
لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف
في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء
اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا
لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون القوم
لان الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار
بالتحقيق فلا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيهه
بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور
بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان
الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من
معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو في الاستعارة التي هي من اقسام
المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق
معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما يخصها وهو الاظفار والنزاع
في ان لفظة الاظفار مستعملة في معناها الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في
غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما
من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس
بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض
بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي ان يكون الترشيح
استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة
وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص

المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يختص بالسبع
الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي
هو المشبه ما يختص بالمشبه به الذي هو الاشترا الحقيقي من الربح والتجارة
فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى
وهمي شبيه بالتجارة والاخر شبيه بالربح حتى يكون استعمال التجارة والربح
فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي
اثبت له ما يختص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ
المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشترا المعبر به عن الاختيار والاستبدال
الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشترا ليس بموضوع له وهذا معنى قوله
في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه
غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير
لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له
بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه
ههنا هو الصورة المتوهمة الشبيهة بالصورة المتحققة فاعترض
بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي
هي موضوعة للصورة المتحققة التي هي المشبهة بها وهو سهو ثم هذا
الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره
في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس
من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل
الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة
للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض
المص مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي
هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه
على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح
لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى
مع لوازمه فاذا قلت رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه
فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم
الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة لتصح اضافتها
الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها

قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة
عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه
وعنى بالمكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون
الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على
ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء
السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار
التي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد
به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية
لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة
التخييلية ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه
فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له
تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غيره والاستعارة ليست
كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الاخر
وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضع
له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي
قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا
كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما
معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت انه
قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا
وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه
وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه
باسم جنسه ولا ... بحقيقة الشيء اجل من التصريح باسم جنسه ثم
اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما يفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى
المشبه فكما ندعي هناك ان الشجاع مسمى بلفظ الاسد بارتكاب تاويل
كما مر حق بيانه ... التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة
المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما
للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان يدخل المنية في جنس
السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف
ثم يذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين

كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا
بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا
جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على
التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة
فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم
يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا
اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت بطريق
المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل احد
يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق
فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل
مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال في غير ما وضع له ادعاء لا تحقيقا
فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا
ما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف
لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعاء انما هو في المشبه الذي هو المنية
وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة
فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها
موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل
قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث
انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي
لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في
الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان
وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع
غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله باعتبار الاول على سبيل
الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع
له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم
هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة
بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية
المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه
على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه

وارادة

حوا وعلى هذا يندفع ما قيل اي اعتراض لهم لان ادعاء الترادف لا يوجب الترادف وادعاء السبعية لا يوجب كون الموت غير موضوع بالتحقيق هو ادعاء ذلك لانا نقول اعلى انقطاع ما قيل لا طلا ما نقول المشبه به هو السبع الحقيقي وهو ليس بمراد قطعا والسبع الادعائي نفس الموت وهو موضوع له
حو م

حو وفيه ما فيه وجهه غير ما نقل عنه رحمه الله انما ذكر على تقدير تسليم لا يفيد الا عدم كون المستعمل حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذ لا بد في كونه مستعملا في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك لان مراد الخصم ان تعريف الحقيقة الغير صادق عليه وهذا كلام صحيح لا مرية فيه نعم لو عرفنا المجاز بانه كل لفظ مستعمل له في الموضوع من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرف
م

وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام
المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة
بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح
في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع
والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع
استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل
هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة
عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال
المشبه في المشبه به ادعاء ليوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية
وح يندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي
ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها
بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة
التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي
قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية
واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم
نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة
لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم
ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولهم نقريهم
لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية
على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا
القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل
العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل
نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال
في قرينة على ذلك وما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله
هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة
الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما
فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه ان قدر
التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها

فهو بحذافيره اي بجميعه والواحد حذفار الظفر
حوا الاشكال بحذافيره اي اشكال اصطلاح عبارة السكاكي واما اعتراض لهم فله يندفع بهذا ولقائل الاشرح المفتاح وكيف ما كان فيتوجه اعتراض الايضاح بانه جعل الاستعارة من اقسام المجاز اللغوي وليس ههنا لفظ مستعمل في غير الموضوع له
انتهى الا ان يقال انه مذكور كناية بذكر رديفه
ه عبـ

بالحاشية
ح

الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها اى التخييلية مجاز عنده اى عند
السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام
المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه به فيها
يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة
واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة
للتخييلية لوجود المكني عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون
التخييلية ج ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اى عدم
استلزام المكني عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اى وان لم نقدر
التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون
التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة
بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن
ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره
غيره اى غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه
اضطر اخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتات له
ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره
استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال ان مجرد
كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا
كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين
ممنوع فيما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حداقة في غير هذا الفن
جوابا عن اعتراض المص انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم
توجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل
لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا تنفك المكني عنها عن التخييلية
ان التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المص فاذا قلنا
نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال فهنا
استعارة مكني عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني
عنها موجودة دون التخييلية فانها من اقسام المصرح بها ولا تصريح
بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي
والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة
فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية

اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف
معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله
ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة
لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة
بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره
فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية
انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية
بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون
التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها
اما امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر
محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في قولك هزم الامير
الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا توجيها لكلام السكاكي
لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي
شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية
نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب
المشتمل على المكني عنها اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية تفسير المص
مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية
واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة
في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة
التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر ان التخييلية
عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية **فصل** في شرايط حسن
الاستعارات **حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل** على سبيل الاستعارة
برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه التشبيه شاملا للطرفين والتشبيه
وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه
وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح **وان لا يشم
رائحته لفظا** اى وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه
من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه
لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة
اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة

على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كما في تشبيه صدغيك بالمسك
فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي ومن زعم ان من شرايط حسن كل منهما
ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فقد
اخطا لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة
الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه
ان لا يشم رايحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة
بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير
كل منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده
ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعي
شرايط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو شم رايحة التشبيه فلا
يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد
انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس
من قوله عليه الصلاة والسلام الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة
الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي
المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف
مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال
كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستانفة
وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا يتناول كل ما تتاتى فيه الاستعارة
التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية
والغازا او تكليفا بالايطاق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكرنا
من انه اذا خفي التشبيه بين الطرفين لا تحسن الاستعارة ويتعين
التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور
والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا
يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي
نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت
في ظلمة ولا تقول كان وقعت في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية
في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر في النفس
والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها
لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه

لانها حقيقية كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح
فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب
حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير
تابعة لها وهذا استحسن ما الملام ولقايل ان يقول لما كانت التخييلية
عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية
جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها فصل
اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك
توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة
المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر
في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله
اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال
فيه وهو قد صرح بان الجر في ليس كمثله شيء مجاز والمقصود في فن
البيان هو المجاز بالمعنى الاول ولكنه حاول التنبيه على المعنى
الثاني اقتداء بالسلف واجتذابا بضبع السامع عن الزلق عند
اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز
على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب
للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى نوع اخر
بحذف لفظ او بزيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك وقوله
واسئل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء امر
ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود
سؤال اهل القرية وان كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران ايضا
قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض
المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام
رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لاهلها وقل لها ما صنع
كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك
فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع
وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم
الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد يغير الى الجر بسبب زيادة
الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله لا نفي ان يكون شيء

تفارك

مثل مثله والاحسن ان لا تجعل الكاف زايدة ويكون من باب الكناية
وفيه وجهان احدهما انه نفي للشئ بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه
لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي
ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد
فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان
له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره
صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن
مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة
لانهم اذا نفوه عن مماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه
كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه
ثم لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه
الكناية من فايدتها وكانهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي
المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه
بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لانها وقعت عبارة عن الجود
لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك
يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له وان كان الحذف او الزيادة
مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اي
كمثل ذوي صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله اي فبرحمة فالكلمة
لا توصف بالمجاز والاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه
اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه يغير
الاعراب والمعنى ما يخالفه رأسا كنقصان الاهل في واسأل القرية لا كنقصان
منطلق الثاني في قوله زيد منطلق وعمرو ونقصان ذوي من قوله تعالى
او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة
لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في
غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا
مجازا عن الاهل بعلاقة كونها محلا له كما وقع في بعض كتب الاصول
فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف
كما لو قيل بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا

بالزيادة ويعرف بانها اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد
زيادة عليه بحالة تغيرا لاعراب والمعنى الى ما يخالفه بالكلية فخرج
ما لا تغير شيئا نحو فبما رحمة من الله وما يغير الاعراب فقط نحو سرت
في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير
المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية نحو ان زيدا قايم وفيه نظر لان تغير المعنى
والاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا
ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يرد عليه سرت في يوم
الجمعة والرجل قايم وانه قايم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح
وراى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي
عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد مشتملا له
لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من
المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل
المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل
للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف
على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم
في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد
بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول
وظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه
الاصلي والا لدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم المجاز
الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما في المستعمل
ومنقطع فلا نعرف للسكاكي ههنا رايا ينفرد به والله تعالى اعلم

الكناية في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت
التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما معنى المصدر
الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة
اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ
وهو الذي اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه
مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد
المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد به حقيقة طول
النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ

قوله الكناية الخ واما ما اورده من انه لا بد في الكناية من ان تقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع ليصل عنه الى المكنى عنه فيكون الموضوع مقصودا في الكناية من حيث التصوير دون التصديق ولهذا قلنا اذ لا بد في المجاز ايضا من تصوير المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي للمشابهة المصححة لذلك تعالى لدعوى كون الموضوع مقصودا في الكناية دون المجاز تحكم

مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز
فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا
في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفا الملزوم
بانتفا اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة
الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم
بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد
بالكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر
قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل
النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية
كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا
فلان طويل النجاد وانه لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول
الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر من المفتاح تصريح
بان المراد من الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة
المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها
معا فالاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة
والكناية مشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدم التصريح
وبهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة
لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما
يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال
جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المص ان معنى قوله من جهة ارادة
المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله
في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة
المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى
باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه
ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال
فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد
الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم
كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد

قوله وفيه ما فيه لان اطلاق اللازم على الموضوع له واطلاق المعنى على لازمه مستبعد جدا غير وارد في اطلاقاتهم واما اطلاقه فاللازم على الموضوع له لا يصح عند المص اذ لا انتقال فيه من اللازم

قوله لا واجبة فيه ان هذا لو اريد به جواز الامكان الخاص والظاهر ان المراد به الامكان العام بمعنى عدم الامتناع لان هذا القيد لاخراج المجاز ويمتنع فيه ارادة المعنى الحقيقي وكذا لعدم المنافاة بجامع الوجوب والقول فلا يمتنع كما صرح في نفي منافاته الامتناع

قوله ولا يقال جاء الامير معه وحاصله ان القطع لا ينفصل عن المتبوع وهذا باعتبار الغالب

قوله المعنى من جهة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر انه على الكلام على حذف المضاف ولا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة من ارادة المعنى

قوله ما عنى باللفظ لانه عبارة لعنية لان اللازم من اللفظ

قوله اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها

قوله واما قوله الخ الاعتراض على المفتاح انما اشار اليه لانه الاظهر لانه صرح بالقطع معه

٢٢٩

الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن
ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان
يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على
تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة
انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم فليس الا المجاز ايضا كذلك
وحينئذ اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم
كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن
ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من
اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وحينئذ
يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة
الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين
من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك
وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل
التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم
اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين
ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه
نظر لان المجاز قد يكون بين الطرفين كاستعمال الغيث في النبت والنبت
في الغيث وهي اي الكناية ثلاثة اقسام الاولى اي القسم الاول
والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب
بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق
صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة
ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله
الضاربين بكل ابيض مخذم ٭ والطاعنين مجامع الاضغان ٭
المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن
القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم
اخر واخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه
كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى
هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى
عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى

قوله ليحصل الانتقال يعني ان الكنايتين المذكورتين لما كان الانتقال فيهما من اللازم الى الملزوم فلا بد من الاختصاص بحسب الحقيقة ليحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان الاعم ولا خصوص بعد الاختصاص لكم بالمنع على العبارة

يجوز ان يكون

قوله المطلوب بها الموصوف كما في المفتاح

قوله لان المجاز قد يكون من الطرفين كما في الغيث والنبت

قوله اختصاص بموصوف المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي والاضافي

اعني ماهو معنى واحد قريبة والثانية اعني ماهي مجموع معان بعيدة
وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني
بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة
لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان
كلاهما خال عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة
عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا
باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم اخر
وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك
الثانية من اقسام الكناية الكناية **المطلوب بها صفة** من الصفات
كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة
فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب **بواسطة فقريبة** والقريبة
قسمان **واضحة** يحصل الانتقال منها بسهولة **كقولهم كناية عن طويل
القامة طويل نجاده وطويل النجاد** ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين
اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد **والاولى كناية ساذجة**
لا يشوبها شيء من التصريح **وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير** الراجع
الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح
بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند
طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة
وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر في الاضافة وتقول هند طويلة
النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طويلوا النجاد فتؤنث وتثني
وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة
الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه
لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة
على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن
الوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض
اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف زيد احمر فرسه واسود
ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام فان قلت
اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها مشوبة بالتصريح
وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط

قوله ضرورة احتياجها اي لما فيها من الفعل له

قوله على نوع تصريح لما فيها اذ كما لا تدل الدلالة على التصريح ما صنع انه اسند اليه في الظاهر واما في الحقيقة فهو صفة النجاد وهو ع

قوله الضمير المسبب اراد بالسبب والمسبب المتعلق والمتعلق
قوله الى ضمير المسبب مع انها اي المعنى عبارة عن السبب
اطلاق المسبب على الذات والسبب على النجاد ليس
بالمعنى المتبادر بل المراد هو المسبب المتعلق
بالفتح والسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا
سببه معناه الا اي متعلق به ع

قوله نحو زيد حسن وجهه نقلوا الضمير الذي هو صفة الى الوجه الى الصفة ابهاما ان الحسن شائع في جميع اجزائه فلما رفع الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه لانه لا يرتفع بفعل واحد وكان في معناه اسمان سواء كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضع للموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه فتفرع على هذا زيد طويل النجاد كان للاسهل ونظائره ق

لقوله

كناية

الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين
جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بان هناك
المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو بمجرد
امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها **او خفية** عطف
على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية
كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس بالافراط
مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن
في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل
منه الى امر اخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود
لكن لا في بادئ النظر وبهذا امتازت عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح
قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا
عريض القفا قال المص وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه
ينتقل منه الى عريض القفا ومنها الى الابله والجواب انه لا امتناع
في ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة
الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منها الى المطلوب بواسطة
فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف
المقصود المصرح به وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال
بواسطة **وان كان الانتقال** من الكناية الى المطلوب بها **بواسطة فبعيدة
كقولهم كثير الرماد** كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد
الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا كل
ضمير في منها عائد الى الكثرة التي قبله **الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة
الاكلة** جمع آكل **ومنها الى كثرة الضيفان** بكسر الضاد جمع ضيف
ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها
تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة
فانها اكثر من ان تحصى **الثالثة** من اقسام الكناية الكناية **المطلوب
بها نسبة** اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب
المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص
الحصر اذ لا وجه له ههنا **كقوله** اي قول زياد الاعجم **ان السماحة
والمروة** اي كمال الرجولية **والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج** فانه

قوله وهذا معنى اي يعني اراد التخصيص هنا الاثبات لا التخصيص في الثبوت

قوله كناية بعيدة عن الابله بل يعني بما الكناية يكون مقصودا بالافادة ومناط الصدق والكذب وليس قولهم عريض الوسادة مقصودا منه بالذات اثبات عرض القفا بل ينتقل منه الى الابله فيكون عرض القفا واسطة لا مكنيا عنه فلا يكون قريبة بل بعيدة مع الاتهم
جواب الشارح لا ينحو ان كون الكناية بعيدة بالنسبة الى معنى وقريبة بالنسبة الى اخر انما يصح اذا كان كل واحد
قوله قلت للقطع بان هناك الكلام حقيقة فالمسند اليه الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا
شرح المفتاح فلا تصريح هناك حقيقة بل شائبة منه
ق ولعل المستدرك

قوله وعظم الراس بالافراط اي لمنافاتها الافراط لا لعظم الراس فهو دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت به هالة النبي صلى الله عليه وسلم بانه كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال من عرض القفا الى البلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به اولا على علة انه دليل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا يصح لعد هذا المثال مثالا لانتقال الجلية بلا واسطة قلت نحاه انه تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل يعلمونه اولا الى البلاهة فلا محذور ع

قوله المطلوب بها نسبة كان طرفاها احدهما مذكورا صريحا او احدهما مذكورا صريحا والاخر كناية فيعم الكناية في النسبة مع الكناية في الموصوف او الصفة او كلاهما مذكورا كناية فيعم الاقسام الثلاثة كناية فالاحتمالات العقلية سبعة اربعة واحد منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها اجتماع الاثنين وثلاثة منها مفردة ولا يبطل شيء من الحصر في الاقسام الثلاثة لان الحصر مقيد بالوضوح ع

[illegible]

اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اي او بمثل القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اي او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة لابن الحشرج كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف او ضميره الاترى ان طول القامة المكنى عنه بطويل النجاد مضاف الى ضميره في قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه تعرف انه ليس المراد بالاختصاص هيهنا الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت هيهنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما

قوله اي ثبوتها اذ ... الاختصاص يعني الثبوت ... بدون القول بالتجريد ...

قوله كما ان الخ متعلق بقوله ترك التصريح

قوله باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف كما في قولك هل طويل نجاد زيد او هل طويل النجاد زيد واما امثال الاضافة والاسناد الى ضمير الموصوف فما ذكر من قوله الاترى

قوله المجد ... المجد نيل الشرف والكرم لا يكون الا بالاباء ...

3

في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احدهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت بفلان ولفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما

ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من
جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص
باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض
بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم المعنى من
عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت
الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب
ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد
والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا
وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على
سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها
ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله

او ما رايت المجد القى رحله • في آل طلحة ثم لم يتحول •

الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك
اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد
المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان كناية
لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة
المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد
في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا
وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور
في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه
قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية قال
الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز
كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمالها في
شيء هو غير موضوعة له وليس كناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم
وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب
اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل
على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا
ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المص
وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذيتني فستعرف كلام

دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه
التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد
المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب
بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما
فرضا وتقديرا كان مجازا والله تعالى اعلم

فصل

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما
من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود
الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم
وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز
واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من
التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما
قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى
عنها ليسا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب
في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور
يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا
لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على
قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افادت زيادة
في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة
هي ان الاول افادنا تاكيد الاثبات تلك المساواة له لم يفدها الثاني
وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول
افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افادنا تاكيدا لاثبات
كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المص بان الاستعارة اصلها
التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه
في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما
يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد
والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول
بان ليس واحد من هذه الامور تفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو
ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا

بتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد
لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زايدا عليه في
الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا
وهم من المص بل معنى كلام الشيخ ان شيا من هذه العبارات لا يوجب ان
يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب
انه يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد
وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا
قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك
في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل
مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في
الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى
قلنا لا تتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا يتغير معنى
كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة
الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا اصرح في ان مراده ما ذكرنا
لكن المص كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها
الى التامل والفكر والله تعالى اعلم هذا اخر الكلام في علم البيان والله
المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث بالنبي واله

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها
وتفاصيلها بقدر الطاقة والمراد بوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة
في صدر الكتاب في قوله ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله
بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح
الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه
انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا كان كتعليق الدرر على
اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز
ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى
الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان
داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح
الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما بين في علم المعاني

والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها ح بعض ما ليس من
المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه
ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع
الى تحسين المعنى بحسب القصد والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن
تحسين ما للفظ ولفظي راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوي لان المقصود
الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال
اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة
وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين
متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين
ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية
الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل
وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا
وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم
والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيا من ذلك على ما يجيء من
الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين
نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على
معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر
لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصية غيرها وتخصيص الخير بالكسب
والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه
النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل بخلاف الخير
او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة
اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول
فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان
في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق
ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي
مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي
فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا
والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم

قوله لقصد الكناية اي لا لقصد الحقيقة فان ذكر الالوان لافادة اصل المعنى ليس من المحسنات ولا لقصد المجاز فانه بنصب القرينة المانعة عن ارادة الالوان فلا يتحقق الجمع الا في اللفظ دون المعنى فلا يكون من المحسنات ع

تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح
او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد
ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل
صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي براسه فتدبيج
الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد
حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب
الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم
ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس
خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول
الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا
البيت من الكناية فقد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان
ولا ينبغيه الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري
مذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض
وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فياحبذا الموت الاحمر
فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة
والبعيد هو الذهب وهو المراد هنا فيكون تورية ويلحق به اي
بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر
نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم
فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين
الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا
للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى
اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد
للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين
يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم
من رجل يعني نفسه ضحك المشيب براسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى
ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور
المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى
الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين

حتى

قوله ودخل اي لا يخفى ان في الطباق حصول التوافق بعد التنافي ولذا سمي بالطباق وفي المقابلة حصول التنافي بعد التوافق ولذا سمي بالمقابلة وانك اذا اردت المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن باعتباره واصلهما للآخر لا يستلزم دخول قسم في قسم السكاكي ع

حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد
نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير
الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي قسما براسه من
المحسنات المعنوية وهو ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي
بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين
او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين
معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان
يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجي من الامثلة
ثم يختص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة
مثل الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة
بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا
قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء
والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي
قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس
بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب
ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى
فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى
فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل بين الجميع ظاهرا الا بين
الاتقاء والاستغناء بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند
الله تعالى كانه استغنى عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى
بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما
لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء وفي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة
قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان
مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل
مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا
احترز به حيث قال هو ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما
واذا شرط هنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثم اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد
ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين
الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير

مقابلة

المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها
اى اضداد تلك المذكورات وهى البخل والاستغنا والتكذيب
فعلى هذا لا يكون بيت ابى دلامة من المقابلة لانه اشترط فى الدين
والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والافلاس ضده ومنه اى
من المعنوى ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف ايضا وهى جمع
امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون
كل منهما مقابلا للاخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون
بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين
ثلاثة امور نحو قوله اى قول البحترى فى صفة الابل كالقسى المعطفات
اى المحنيات من عطفت العود وعطفته حناه بل الاسهم مبرية اى
منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر
وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايها الوزير
اسمعيلى الوعد شعيبى التوفيق يوسفى العفو محمدى الخلق وقد
يكون بين اكثر كقول ابن رشيق

اصح واقوى ما سمعناه فى الندى . من الخبر المأثور منذ قديم
احاديث يرويها السيول عن الحيا . عن البحر عن كف الامير تميم

فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث
والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم
مع ما فى البيت الثانى من صحة الترتيب فى العنعنة اذ جعل الرواية
لصاغر عن كابر كما يقع فى سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر
والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء
الشاعر ومنها اى من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه
الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى والتناسب
قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو
اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار
والخبير يناسب كونه مدركا للاشيا لان المدرك للشى يكون خبيرا
به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر
لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفرلهم يوهم ان الفاصلة
الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم

لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه
فهو العزيز الغالب من عزه بعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على
سبيل الاحتراس لئلا يوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشى
فى محله اى ان يغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد
فى ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اى بمراعاة النظير ان يجمع بين
معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم
يكونا مقصودين ههنا نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم الذى
له ساق يسجدان اى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى
وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو
مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر فى ايهام التضاد ومن
ايهام التناسب بيت السقط

وحرف كنون تحت راء ولم يكن . بدال يؤم الرسم غيره النقط

الحرف الناقة المهزولة وهى مجرورة معطوفة على الرهط فى البيت
السابق يجل عن الرهط الاماليح والنون هو المعروف من حروف المعجم
شبه به الناقة فى الدقة والانحنا وليس المراد بها الحوت على ما وهم
وراء اسم فاعل من رايته اذا ضربت ريته وكذلك دال اسم فاعل
من دلا الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما يتقاطر على الرسوم
من المطر وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى تجل عنه الحبيبة
على ان تركب من النوق ما هى فى الضمر والانحنا كالنون لركبها الاعرابى
لزيارة الاطلال فيضربن رئتها اذ لا حراك بها من شدة الهزال
يريدان تراكب هذه الحبيبة سمان ذوات اسنمة فقد ذكر الحرف
والنون والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة
واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذى
على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يوتى فى الكلام بمعان
متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقوله
من يصف سحابا

تسربل وشيا من خزوز تطرزت . مطارفها طرزا من البرق كالتبر
فوشى بلا رقم ونقش بلا يد . ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر

تسربل اى لبس السربال والوشى ثوب منقوش والخزوز جمع خز

الطرائف

وتطرزت اي اخذت والمطارف جمع مِطْرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقوله ديك الجن

احْلُ وامْرُرْ وضُرَّ وانفع ولِن واخشُنْ ورِشْ وابْرِ وانتدب للمعالي

اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورِشْ اي اصلح حال من يحتاج حاله وابرِ من تبري القلم نحته اي افسد حال المفسدين وانتدب اي اجب للمعالي واجمها يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة **ومنه** اي ومن المعنوي **الارصاد** وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرَّصَد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع **ويسميه بعضهم التسهيم** وبرد مُسَهَّم فيه خطوط مستوية **وهو ان يجعل قبل العجز من الفقره** وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقره ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر **او من البيت ما يدل عليه** اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت او من الفقره **اذا عرف الروي** الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله

احلت دمي من غير جرم وحرمت . بلا سبب يوم اللقاء كلامي

فليس الذي حللته بمحلل . وليس الذي حرمته بحرام

فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة **نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون و** في البيت **نحو قوله** اي قول عمرو بن معدي كرب

قو مطرف بكسر الميم وضمها وفتح الراء فار الفر واصل الضم

قو اي افسد اعترض عليه بان الظاهر ان ابر بمعنى اصلح ويضا يقال بطا القوس باريها واجيب بان البري قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعميم الملقام ومقاربته ههنا يقول رش هو بمعنى اصلح ابر ههنا بمعنى افسد ح ق

قو نصب الرقيب في ما قبل العجز كانه رقيب نصب لفهم العجز

والموشّى

قو فيه خطوط مستويه فما قبل العجز والعجز كانا خطان مستويان في البيت وهو

قو بمنزلة البيت في ان رعاية الفاصله واحنه دونه خلافا للمصراع الا انه فرق بينهما فان البيت يكون بيتا وحده والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى

قو فواصل بفتح الحاو كون اللام وبضم الحا وكسرها وتشديد اللام مع كسر اللام

قو فانه لو لم يعرف ان القافية اي نعم مما هذا ان معرفة حرف الروي لا يكفي في بعض الصور بل لا بد معها من معرفة ان القافية فان مجرد معرفة ان الروي ميم لا يكفي في معرفة ان القافية حرام لجواز ان يتوهم انه محرم ق

اذالم

قو ومنه المشاكلة اي انما لم يذكر مما بين الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن كما في السبع وجزاء وان لم يمكن كما في الطبخ والخياطة فلا بد الحمل على وقوع في الصحبة علاقة صحيحة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها تتعلق باللفظ اجيب بان صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما وسهم تماهما صاحب الكشاف يلطف نقبه والمقابلة في قوله تعالى انا الله لا يستحي الاية

اذا لم تستطع شيا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي **المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته** اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير **تحقيقا او تقديرا** اي وقوعا محققا او مقدرا **فالاول كقوله قالوا اقترح شيا** من اقترحت عليه شيا اذا سالته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لا رتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى **نجد** مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء **لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا** اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام **ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك** حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى **والثاني** وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الينا الى قوله **صبغة الله** ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون **وهو** اي قوله صبغة الله **مصدر** لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ **موكد لامنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس** فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المومنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله موكدا لمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه موكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله **والاصل فيه** اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ **ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه** اي الغمس في ذلك الماء **تطهير لهم** فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا امنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى **فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة** لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا **بهذه القرينة** الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر

قو لوقوعه في صحبته اي لوقوعه في صحبة الغير في قصد المتكلم بان يكون ذكر الغير سابقا اما تحقيقا او مقدرا او قصد المتكلم وقوعه في صحبته

قو حيث اطلق اي فيه اشارة الى ما في شرح المفتاح من ان النفس وان اريد بها الذات والحقيقة لا تطلق على الله الا على طريق المشاكلة

قو اي تطهير الله اي المراد من صبغة الله تطهير الله لكونه تفسير لقوله مصدر وكان ضعفا لتقديم الا انه لم يرض بالقصر بالتفسير بين الموصوف والصفة

قو موكد لمضمون اي فيكون عامله واجب الحذف كما لا يعلم القصر فالاضافة وصبغنا الله صبغة

قو المعمودية اي الماء الذي غسل به عيسى عليه السلام فيخرجون لما اصفر فطهما اخذوا منه واصبوا عليه ما اخر

قو وصبغنا الله اي غمسنا الله في الايمان الذي هو كالماء الطهور

الله تعالى عيسى عليه السلام

وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اى ومن المعنوى المزاوجة وهى ان تزاوج اى توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما فى قولهم جد جده وحيل بين العير والنزوان بين معنيين فى الشرط والجزا اى يجمع معنيان واقعان فى الشرط والجزا مزدوجين فى ان يترتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اى قول البحترى اذا ما نهى الناهى ومنعنى عن حبها فلج بى الهوى ولزمنى اصاخت الى الواشى اى استمعت الى النمام الذى يشى حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهى الناهى واصاختها الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزا فى ان يترتب عليهما لجاج شىء ومثله قوله ايضا.

اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها . تذكرت القربى ففاضت دموعها

زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين فى الشرط والجزا فى ترتب فيضان شىء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معنا ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزا كما جمع فى الشرط بين نهى الناهى ولجاج الهوى وفى الجزا بين اصاختها الى الواشى ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة فى مثل قولنا اذا جاءنى زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنه اى من المعنوى العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء فى الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم فى الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المص فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر

سريع الى ابن العم يلطم وجهه . وليس الى داعى الندى بسريع

ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفى جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفى الكلام وبين السادات وهو الذى اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اى من الوجوه ان يقع بين لفظين فى طرفى جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان واقعان فى طرفى جملتين ومنها ان يقع بين طرفى الجملة كما قلت

طويت باحراز الفنون ونيلها . رداء شبابى والجنون فنون

فحين تعاطيت الفنون وحظها . تبين لى ان الفنون جنون

ومنه اى من المعنوى الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اى بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اى قول زهير قف بالديار التى لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله

فاف لهذا الدهر لا بل لاهله

ومنه اى ومن المعنوى التورية ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهى ضربان مجردة وهى التورية التى لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شىء مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهى التى تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعنى القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعنى الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقوله القاضى ابى الفضل عياض يصف ربيعا باردا.

كأن الغزالة من طول المدى خرفت . فما تفرق بين الجدى والحمل

يعنى كأن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت فى برج الجدى فى اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعنى الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى ليس بمراد اعنى الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدى

قوله ومنها اى من الوجوه ان يقع بين متعلقى فعلين فى جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى فقد وقع العكس بين الحى والميت بانه قدم الحى واخر الميت ثم عكس فقدم الميت على الحى وهما متعلقان لفعلين فى جملتين

قوله وهما واقعان فى طرفى جملتين ...

قوله اصاخت الى الواشى اى قبل الصواب رواية ودراية ...

قوله فيعبر عن لفظ الاصطناع بلفظ الغرس اراد به الاصطناع المامور به المخاطب ...

على

والحلم وقد يكون كل من الموريتين ترشيحاً للاخرى كبيت السقط
اذا صَدَقَ الجد افترى العم للفتى * مكارمَ لا تخفى وان كَذَبَ الخال
اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت
قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
انه تمثيل لانه لما كان الاستوا على العرش وهو سرير الملك مما يرادف
الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار
مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اى هو بخيل بل يداه
مبسوطتان اى هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير
بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان
مسيرة اعوام وكذا قوله والسما بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته
وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز
بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته
حقيقة او مجاز وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي
بالقدرة والاستوا بالاستيلا واليمين بالقدرة وذكر الشيخ
في دلايل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك
تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع
من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل
قلت قد جرى المص في جعل الاثنين مثالين للتورية على ما اشتهر
بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اى ومن المعنوي الاستخدام
وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اى احد المعنيين ثم يراد
بضميره اى بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد
ضميريه اى ضميري ذلك اللفظ احدهما اى احد المعنيين ثم يراد بالاخر
اى بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول كقوله
اذا نزل السما بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء
الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله
اى قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي
اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه
المكان وبالاخر وهو المنصوب في شبوه النار اى اوقدوا بين جوانحي
نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اى من المعنوي

اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر
ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرد
اليه اى يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو
ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على
ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني
للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو
السكون فيه وما للنهار وهو الابتغا من فضل الله على الترتيب واما
على غير ترتيبه اى ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول
من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى
معكوس الترتيب كقوله اى قول ابن حيوس
كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ
للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه
به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب
كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبها وشجاعة والثاني وهو
ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة
الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان
على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور
اجمالا هو الفريقان وذلك ان يحمل قول الفريقين فانه قد لف بين القولين
في قالوا اى قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح
فلف بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور
اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين
في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالاخر
من غير تعيين اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت
النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين
القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق
او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما
يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء
وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور

قوله لا يتصور لان اللف مجمل لا ترتيب فيه

فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع اخر من اللف والنشر لطيف
المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده
بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع المنشور بين
لفين احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما
تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام
ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر
فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر
ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم
تشكرون شرع ذلك يعنى جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر
المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله
ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا الله علة ما علم من كيفية
القضا والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اى ارادة ان تشكروا
علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد
يهتدى الى تبيينه الا النقاب المحدث من علما البيان هذا الكلام وعليه
اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم
الشهر ولم يجعل شيا من العلل راجعا اليه وجعل لتكبروا علة ما علم
من كيفية القضا وهو ما لم يذكره فى تفاصيل المعللات فما ذكره من بيان
تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصى عنه بان
يقال انما ذكر امر الشاهد بصوم الشهر فى تفصيل المعللات ليس لانه
باستقلاله معلل بشى من العلل المذكورة بل هو توطية وتمهيد
لتفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضا عليه ويشهد بذلك
انه لم يقل ومن امر المرخص له باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص
فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم
الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصوم
فى ايام اخر وفى هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضا فصار المذكور
بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة
والثانى تعليم كيفية القضا والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع
على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه
الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل ل

لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هى الشهر كله فى الشاهد
وعدة ايام الافطار فى المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد
بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب فى ان الامر بمراعاة
العدة فى قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله
وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اى ومن المعنوى
الجمع وهو ان يجمع بين متعدد فى حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين
كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا وقد يكون اكثر
نحو قول ابى العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعده ان الشباب والفراغ
والجده اى الاستغنا يقال وجد فى المال وجدا او وجدا او وجدا وجدة
اى استغنى مفسدة للمرء اى مفسده اى ما تدعو صاحبه الى الفساد
ومنه اى ومن المعنوى التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع
فى المدح او غيره كقوله اى قول الوطواط
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخا فنوال الامير
بدرة عين من عشرة الاف درهم ونوال الغمام قطرة ما ومنه اى
من المعنوى التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكى فيكون
التقسيم عنده اعم من اللف والنشر وللقايل ان يقول ان ذكر الاضافة
مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة ما لكل اليه
بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه
دقيق كقوله اى قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اى ظلم يراد به الضمير
راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك
الظلم بذلك الاحد الا الاذلان وهذا استثنا مفرغ وقد اسند
اليه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مسندا الى العام
المحذوف عير الحى العير الحمار الاهلى والوحشى وهو المناسب ههنا
والوتد هذا اى عير الحى على الخسف اى الذل مربوط برمته اى قطعة
حبل بالية وذا اى الوتد يشج اى يدق ويشق راسه فلا يرثى اى لا يرق
ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف
والى الثانى الشج على التعيين فان قلت هذا ونا متشاويان
فى الاشارة الى القرب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والوتد
الخ

فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت
لا نسلم التبادر بل ان حرف التنبيه ايا الى ان العرب فيه اقل وانه
يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى غير الحي ولو سلم فنقول جعلت هذا
اشارة الى غير الحي وذا الى الحي وتداربا العكس يحصل التعيين غاية ما في الباب
ان التعيين يحتمل ومثل هذا اللبس في اللف والنشر فليتامل **ومنه**
اي ومن المعنوي **الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق
بين جهتي الادخال كقوله** اي قول الوطواط
فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه
الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من
جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق **ومنه** اي ومن المعنوي
الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او بالعكس
اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم **فالاول كقوله** اي الجمع ثم التقسيم
كقول ابي الطيب **حتى اقام** اي الممدوح وهو سيف الدولة والتضمين الاقامة
بمعنى التسليط عداها بعلى فقال **على ارباض** جمع ربض وهو ما حول
المدينة **خرشنة** هي بلدة من بلاد الروم **تشقى به الروم والصلبان**
جمع صليب النصارى **والبيع** جمع بيعة بكسر البا وسكون اليا وهي
متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد
المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت
به الروم وهذه الاشيا فقد جمع في هذا البيت شقا الروم بالممدوح
اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت
الثاني وفصله فقال **للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا** لم يقل من نكحوا
ومن ولدوا للتوافق قوله **والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا** ولان في التعبير
عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا
من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله
الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع
وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم
قسم في هذا البيت والمذكور فيما رايناه من نسخ ديوان ابي الطيب وما
وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله
للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة **والثاني كقوله** اي التقسيم ثم الجمع

كقول حسان بن ثابت **قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم** اي طلبوا النفع
في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم **نفعوا سجية** اي غريزة وخلق **تلك
منهم غير محدثة ان الخلائق** جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق **فاعلم شرها البدع**
جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا
مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها تسم في البيت الاول صفة
الممدوحين الى ضرر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية
حيث قال تلك منهم **ومنه** اي ومن المعنوي **الجمع مع التفريق والتقسيم**
ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور
الثلاثة **كقوله يوم ياتي** يعني ياتي الله اي امره او ياتي اليوم اي هوله والظرف
منصوب باضمار اذكر او بقوله **لا تكلم نفس** بما ينفع من جواب او شفاعة
الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا
في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف اخر
والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل **فمنهم**
اي من اهل الموقف **شقي** وجبت له النار بمقتضى الوعيد **وسعيد** وجبت
له الجنة بمقتضى الوعد **فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق**
الزفير اخراج النفس والشهيق رده **خالدين فيها ما دامت السموات والارض**
اي سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هو عبارة عن التابيد
ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك **الا
ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين
فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ** اي غير
مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثنا
في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثنا من الخلود في عذاب النار ومن
الخلود في نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده
بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا
اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله تعالى
وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى كذا ذكره صاحب الكشاف
بنا على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المومنين لا يخلدون في النار
وهذا كاف في صحة الاستثنا لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه
صرفه عن البعض وكذا الاستثنا الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون

قو ولو سلم يعني ان اسم الاشارة فيها نحو فيه اشارة فلا بد لكل منهما من مشار اليه معين فالمعنى يحصل لان التعيين يحصل وجهين يحصل اللف والنشر فان نفي التعيين منتف فيه فتدبر

قو الجمع مع التفريق اورد كلمة مع اشارة الى ان الحسن اجتماعهما وكذا فيما ياتي ولعله لم يذكر اجتماع بعض المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المنافاة فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما

قو من جهة الحر والاحتراق اي حره واحتراقه وفيما سبق الى ان المراد بحر النار حرها في نفسها لا الغير فانه المناسب لتشبيه القلب بها

قو متعديا اي عطف عليه لان الجار لا ينفك عن الفعل

قو واورد صاحب المفتاح قوله الدهر معتذر اي الدهر يعتذر اليك فانه قصر بمكث من ظفر الروم بك ولما يكن والسيف ينتظر ان تكر عليهم فيشتفي منهم وارضهم لك مصطاف ومرتبع

قو فرق بان اضاف السبي الى المنكوحات والقتل الى الاولاد والنهب الى الاموال والاحراق الى الزرع وعبر عن المنكوحات والاولاد بكلمة ما تحقيرا لهم

قو لهم فيها زفير وشهيق فان اخراج النفس ورده انما يكونان من حر النار واحراقه ويقوي معنى الجنة نعيم الجنة

قو بما لا يعرف كنهه كما قال تعالى فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعين

قو بنا على مذهبه اي من ان من دخل النار لا يخرج منها ابدا وهو الكافر وصاحب الكبيرة الغير التائب وما سواها لا يدخل النار كما عرف في الكلام

قوله واطلاق السعادة على العصاة لان اقامتهم هنا لم يكن فواتهم شغوف لعبد نفيهما صفة لان من شانها ان يكون الكل منهم متصفتة
عن تنبيه لا لذكر الشرط حيث التقسيم لا انفصال حقيقي او مانع من الجمع وههنا المراد انا اهل الموقف لا يخرجون عن القسمين
وان حالهم لا يخلو عن الشقاوة والسعادة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص باعتبارين اعني باعتبار الوصفين لا باعتبار الذوات
وخلاصته انا التفريق

فيما وهم المومنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد
من مبدا معين كما ينتقض باعتبار الانتها فكذلك ينتقض باعتبار الابتدا
واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بسعادة الايمان والتوحيد
واذ شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس
لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق باذا وقع التباين بينهما بان بعضها شقي
وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذا الانفس واهل الموقف واحد
ثم قسم واضاف الى السعدا ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقيا ما لهم من عذاب
النار بقوله فاما الذين شقوا الى الاخر وقد يطلق التقسيم على امرين
اخرين احدهما ان يذكر احوال الشي مضافا الى كل من تلك الاحوال
ما يليق به كقوله اى قول ابي الطيب

ساطلب حقي بالقنا ومشايخ ❊ كانهم من طول ما التثموا مرد

ثقال لشدة وطاتهم وثباتهم على اللقا اذا لاقوا اى حاربوا الاعدا خفاف
مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى الكفاية مهم ومدافعة خطب كثير
اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام الجماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال
المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفا
اقسام الشي كقوله تعالى يهب لمن يشا اناثا ويهب لمن يشا الذكور
او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشا عقيما فان الانسان اما
ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى
وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق
الاية على انه تعالى يفعل ما يشا لا ما يشاوه الانسان فكان ذكر الاناث
اللاتي هي من جملة ما لا يشاوه الانسان اهم لكنه لجبر تاخير
الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن
يشا الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من
التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث
لم يكن لتقدمهن بل لمقتض اخر ومنه اى من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع
من امر ذي صفة امر اخر مثله فيها اى مماثل لذلك الامر ذي الصفة
في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اى لاجل المبالغة في كمال تلك
الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك
الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة

قوله والتابيد اى تابيد الخلود في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض ... الى الحكم بالتابيد ... وهو الكون في الجنة ابدا ... باعتبار الانتها ... او ينتقض باعتبار الابتدا لعدم بقا التابيد من اول وقته المعتبر

قوله ساطلب حقي ... القنا جمع قناة وهي الرمح ... والمشايخ ... والتثام وضع اللثام على الفم والانف ... وكان ذلك من عادة العرب

لا يخفون

وهو اى التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من
فلان صديق حميم فى الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره اى بلغ
فلان من الصداقة حدا صح معه اى مع ذلك الحد ان يستخلص منه اى من
فلان صديق اخر مثله فيها اى في الصداقة ومنها ما يكون بالبا التجريدية
الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سالت فلانا لتسالن به البحر
بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم
ان من التجريدية والبا التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من
زيد اسدا لقيت من لقايه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا
معنى لقيت به اسدا لقيت بلقايه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير
في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي
من حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخولها اى البا في المنتزع نحو قوله وشوها من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوها
صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه
لما اصابها من شدايد الحرب تعدو بي الى صارخ الوغى اى مستغيث
في الوغى وهو الحرب بمستلئم اى لابس لامة وهي الدرع والبا للملابسة
والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل
البعير اشخصه عن مكانه وارسله اى تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع
لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى
انتزع منه مستعدا اخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في
المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى في جهنم وهي دار الخلد
لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا
لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط
حرف نحو قوله اى قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة
تحوي اى تجمع الغنايم الجملة صفة غزوة وروي نحو الغنايم في الظرف
منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم
يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم
يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم
الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير

قوله لي من فلان صديق حميم جعل بعضهم التجريد ... والحق انها ابتدائية كما ان البا التجريدية للملابسة

قوله لا يخفى ضعفه لانا نقول حصل لي من حصول فلان صديق لا يفيد المبالغة في صداقته ... ويحتمل ان في قوله لقيت من لقايه اسدا ... حقيقيا ... وهو طاهر ...

قوله وشوها ... لعل الاسد ... المبالغة ... والمراد ... والغرض ... الاصل التشبيه ... المقصود

قوله ومبالغة في اتصافها بالشدة اى شدة العذاب فان المبالغة في الخلود وصف العذاب ... للانقطاع

قوله منصوب ... او يموت ... بان ... لا يقال ... للانتزاع ... بالصلاة

قوله ... وهو لا يناسب ... ينتزع منها ... تخيل التعدد ... وضع المظهر موضع المضمر لتقوية ... الصلاة

قوله اقول لها اذا جشأت اي اضطربت وجاشت اي خافت وفي الصحاح جشأت نفسي اي غثت فالمراد انها ارتفعت من حزن او فزع فلما جاشت مكانك اي الزمي مكانك لا تجزعي بالهزيمة او تستريحي من الام الدنيا بالقتل ٥

لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه ان اراد ان
في البيت[٢] نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم
نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه
من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح
والتشجيع في قوله

اقول لها اذا جشأت وجاشت • مكانك تحمدي او تستريحي

ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب
كاسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح
جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب
بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو
ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه
فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير
بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم
يكن قسما براسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه
وبيان التجريد انه ينتزع بها من نفسه شخصا اخر مثله[٣] في فقد الخيل والمال
والمال ومثله قول الاعشى

ودع هريرة ان الركب مرتحل • وهل تطيق وداعا ايها الرجل

ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات
وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج
مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان

وانما الشعر لب المرء يعرضه • على المجالس ان كيسا وان حمقا

فان اشعر بيت انت قائله • بيت يقال اذا انشدته صدقا

وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه
وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله من قصيدة

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى • واسيافنا يقطرن من نجدة دما

حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة وهو
وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن ونحو ذلك بل المذهب
المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تفسير
المبالغة مطلقا والى تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم نقل

دع

اي ان كونه حينئذ التجريد

قوله اشهر اي اعتماده واوقع بالمدح مذكور

قوله لنكتة لا تخفى ان النكتة المذكورة تحصل بمجرد جعل نفسه مخاطبا ولا تتوقف على التجريد فالصواب ان تقول ان اختيار الصورة تكون بالاسلوب المستند اليه دال على صفة كمال في صاحبه وهو تعبير عن كريم التقاه ... انه انتقل من التكلم الى الغيبة وتجريد من حيث التعبير بصفة الصفة مبالغة في كرمه

الصفة التي سيق لها الكلام ثم بخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب
لا خيل عندك تهديها ولا مال • فليسعد النطق ان لم يسعد الحال
اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله

قوله ودع هريرة
هريرة اسم امراة

قوله وصف ... ان يحمل ... على الذكور والاناث يعني بجميع الاثنين

قوله ولهذا اي لكون خير الكلام ما بولغ فيه عاب النابغة عليه ما بوجوه مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال يلمعن والاحسن بياض غلبه وكان الواجب ان يقول بيرقن وبحوم الجفنة الشاحة فان قلت قد صرح الشارح بقوله ان جمع ... الافراد بحسب الصيغة جمع القلة تستعار لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النابغة باستعمال جمع القلة في موضعه قلت يكفي في استدراك ما يوهمه ظاهر صيغة جمع القلة من القصور في المبالغة ٥

٥٩

٢٤٣

وهو بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا
مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي
ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار
عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى
ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف
فرسا له بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر
الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين ثور ونعجة
اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منه دراكا متتابعا فلم
ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان
هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا
ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله
ونكرم جارنا ما دام فينا • ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل
عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع
عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا
ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول
ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير للشان لتخافك النطف التي
لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع
عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه
الى الصحة نحو لفظ يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثله بيت
السقط • سجا ركبا وافراسا وابلا • وزاد فكاد ان يسجو الرحل لا
ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت
سنابكها عليها عثيرا • العثير الغبار للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق
رؤسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه
اي على ذلك العثير لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك
الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما كثيفا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير
عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا
اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي
قول القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى
وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير

قوله انه غير متناه اي في نهاية ...

قوله في طلق واحد الطلق بفتح العين الشوط

قوله ادعى ان جاره ... الخصم ... صيغ ...

قوله فالعراق من حولهم ... الارض في العوس اي باشتوا ...

قوله الا الصحة اي الامكان ولا يرد ان صحة كلام الله تعالى لا مرية فيها فكيف يقال فيه ما يقربه الى الصحة ... ه

قوله وغلطه ... اي اصرنه الاجمال البرق في السقط السائق هو مقول سرى برق المعرة بعد وهن فبات برامة يصف الكلال الوهن طائفة من الليل والمعرة موضع النعمان وهي بلد بالشام ورامة موضع ... حرارة المدح ... اي الرحال

قوله عقدت سنابكها جمع سنبك وهو طرف الحافر والعثير بكسر العين الغبار وكذا ... بفتح العين

لا تزول عن مكانهما وان اجفان عيني قد شدت با هدبها الى الشهب لطول سهرى فى ذلك الليل وعدم انطباقهما والتقايهما وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اى من المعنوى المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريق اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفى التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامى ليس فى القران وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية والاية ليست كذلك لان تعدد الالهة ليس قطعى الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات وقوله اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح ال جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة هى ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اى هو اعظم المطالب فالحلف به اعلا الاحلاف لئن كنت قد بلغت عنى جناية لمبلغك الواشى اغش من غش اذا خان واكذب واللام فى لئن كنت موطئة للقسم وفى لمبلغك جواب القسم ولكننى كنت امرا لى جانب من الارض فيه اى فى ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اى موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلاء وارتاده ومذهب ملوك اى فى ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم فى اموالهم واقرب كفعلك اى يجعلون لى حكما فى اموالهم مقربا منهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت فى قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا يعنى لا تلمنى ولا تعاتبنى على مدحى ال جفنة وقد احسنوا الى كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحى لمن احسن الى وهذه الحجة على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائى بان يقال لو كان مدحى لال جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم وما ورد على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى وهو الذى يبدا الخلق

قوله ومنتجع اى المنتجع المنزل فى طلب الكلاء والمنتجع بالفتح طلب الكلاء فى موضعه والمراد ههنا طلب المعروف

ثم يعيده وهو اهون عليه اى الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل فى الامكان فالاعادة ادخل فى الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الافلين اى القمر افل وكل ليس بافل فالقمر ليس برب ومنه اى من المعنوى حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى اى بان تنظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما فى نفس الامر يعنى يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا ظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبار على مقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التى ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها فى العادة علة وان كانت لا تخلو فى الواقع عن علة كقوله اى قول ابى الطيب لم يحك اى لم يشابه نائلك اى عطاءك السحاب وانما حمت به اى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة فى العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هى المذكورة لكان من المذكور علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول ابى الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقى اخلاف ما ترجو الذياب فان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون فى العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذياب ترجوا ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة فى وصفه بالجود ويتضمن المبالغة فى وصفه بالشجاعة على وجه تخييلى اى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذياب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذياب ان تنال من لحوم اعاديه

ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدايه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم **والثانية** اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها **اما ممكنة كقوله** اي قول مسلم بن الوليد **يا واشيا حسنت فينا اساته نجى حذارك** اي حذاري اياك **انساني** اي انسان عيني **من الغرق فان استحسان اساة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه** حيث لا يستحسن الناس اساة الواشي وان كانت ممكنة **عقبه** اي عقب الشاعر استحسان اساة الواشي **بان حذاره** اي حذار الشاعر **منه** اي من الواشي **نجى انسانه** اي انسان عين الشاعر **من الغرق** في الدموع حيث ترك البكا خوفا منه **او غير ممكنة** عطف على اما ممكنة **كقوله** هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه

لو لم يكن نية الجوزا خدمته لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزا كواكب يقال لها نطاق الجوزا فنية الجوزا خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزا لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزا خدمته علة لروية عقد النطاق عليها او نفي عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نايلك السحاب البيت لمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزا وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطا خطا مرتين لان حديث نطاق الجوزا اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد تسامح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفا الجزا على انتفا الشرط فيكون روية ما على الجوزا من هيئة الانتطاق علة لكون نيته خدمة الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفا الفساد دليل على انتفا تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين

[Margin notes, right page:]

قوله احذر من ان يكون اساره الى ... الاضافة ... للمفعول لا الى الفاعل ... بنفسه ... وهو ... الى ... المتن

قوله وقد وجد بيتا اي والبيت الفارسي المشار اليه
كر نبودي عزم جوزا خدمتش كس نديدي
بر ميان او كمر

قوله وفيه نظر اي فيما ذكر من ان الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل هي صفة غير ممكنة الوقوع اذ الجوزا ليست مما ينتطق بل وضعها بالنسبة الى الكواكب التي حولها شبيها بالانتطاق لان المراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة بالانتطاق لا حقيقة الانتطاق قلنا نقول لا نسلم ذلك بل مراده الانتطاق الحقيقي ادعا كما هو مذهب السكاكي في قوله واذا المنية انشبت اظفارها البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يمتنع وقوعه فليتامل

قوله لم يحك نايلك الخ ... تعليل روية النطاق بها ... روية النطاق من جوده

الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به **والحق به** اي بحسن التعليل **ما بني على الشك** ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعا واصرارا والشك ينافيه **كقوله** اي قول ابي تمام **كان السحاب الغر** جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء **غيبن تحتها حبيبا فما ترقا** اي ما ترقا بالهمز فخففها اي ما تسكن **لهن مدامع** والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله

ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها ۔ الى المزن حتى جادها وهو هامع

يعني سافت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السايل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب

طللان طال عليهما الامد ۔ درسا فلا علم ولا نضد

لبسا البلى فكانما وجدا ۔ بعد الاحبة مثل ما اجد

وقال بعض النقاد نعم هذا البيت قوم فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملاحة لمطلع القصيدة وهو قوله

ألا ان صدري من عزا بلاقع ۔ عشية شاقتني الديار البلاقع

وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع فكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي فقدته السحاب في تلك الديار **ومنه** اي من المعنوي **التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته** اي اثبات ذلك الحكم **لمتعلق له اخر** على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل **كقوله** اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت **احلامكم لسقام الجهل شافية ۔ كما دماؤكم تشفي من الكلب**

[Margin notes, left page:]

فيه التمثيل

قوله اي الديار البلاقع اما كان صدري ... شفعت اي الريح ... الى المزن لاجل رياضها فامطرها اي امطر المزن التي ... عن نزا ... سايل شفاعة الريح الى المزن سوقه الى ... اي ... هو المطر ... سوق الكلام

قوله وهو قوله اي الربى جمع ربوة وهي التل المرتفع من الارض شفعت اما كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم واما اذا كان على صيغة المبني للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر في الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهي السحاب الابيض والقصر ... والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت الاول لقرينة الوصف بالجمع

قوله طللان اي الطلل ما شخص من اثار الدار والامد الزمان كما سبق والدروس الانمحا والعلم العلامة والنضد بالتحريك الحجارة يوضع بعضها فوق بعض والنضد ايضا متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض والسرير الذي ينضد عليه المتاع ... قوله فلا علم ... منزوع على الغوائل

ستار كالمطر المحسن

قوله بعد الاحبة ... البعد ... ولذا ... ضبط ... كفد

قوله الا انصداع ... الغزال ... والبلقع الارض القفر التي لا شي بها

قوله احلامكم السقام يعني ان السقم المرض ودما بكم الدما وهم زايد لا يمنع الكاف من العمل كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم اي فبرحمة فيكون الدما هاهنا مجرورا بالكاف وما الجملة اعني تشفي من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتدا وما بعده خبره

البناة جمع الباني والاساة جمع الآسي

الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي كلب باكل لحوم الناس فياخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم ۔ دماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفا احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النسا الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وليسم تاكيد الشي بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشي صفة مدح لذلك الشي بتقدير دخولها فيه اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية فقد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشي من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشي ببينة لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شي من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثنا هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثنا ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى

منه

منه وذلك لان الاستثنا المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثنا الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شي وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيا من افراد ما نفاه من المنفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شي من العيب يقال توهمت الشي اي ظننته واوهمته غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثنا من الاتصال الى الانقطاع جا التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى ينفيها فاضطر الى استثنا صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشي صفة مدح ويعقب باداة الاستثنا اي يذكر عقب اثبات صفة المدح لذلك الشي اداة الاستثنا يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشي نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش بيد بمعنى غير وهو اداة الاستثنا واصل الاستثنا فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثنا في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قولنا ان الاصل في مطلق الاستثنا هو الاتصال فليتامل لكنه اي الاستثنا المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثنا في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثنا الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شي مما قبلها من حيث انه استثنا فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جا التاكيد ولا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشي ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثنا متصلا وهذا اي لكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثنا من اصله

منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثنا متصلا حقيقة
لان معنى السلام الدعا بالسلامة واهل الجنة اغنيا عن ذلك فكان ظاهره
من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فايدة الاكرام فكانه قيل
لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا
ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من معنى تاكيد المدح
بما يشبه الذم ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثنا
المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله
من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر
متعددين ثم تاتي بالاستثنا المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاني من
رجل ولا امراة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل
ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى
بالاستثنا مفرغا فيكون العامل ما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه
معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا اي ما تعيب منا الا
اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تعالى نقم منه وانتقم
اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا
ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون
بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم
كالاستثنا في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان
الهمداني خلف بن احمد السجستاني
هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاولان
استثنا ان مثل قوله عليه الصلاة والسلام بيد اني من قريش وقوله
لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثنا
لانه استثنا منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد
الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح
منفية عن الشي صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم
في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسي الى من احسن اليه
وثانيهما ان يثبت لشي صفة ذم ويعقب باداة استثنا يليها
صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول

يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس
ما مر ويأتي منه الضرب الاخر اعني الاستثنا المفرغ نحو لا يستحسن
منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثنا نحو هو جاهل لكنه
فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشي على وجه
يستتبع المدح بشي اخر كقوله اي قول ابي الطيب
نهبت من الاعمار ما لو حويته اي جمعته لهنيت الدنيا بانك خالد
مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد
في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها
حيث جعل الدنيا مهنا بخلوده ولا معنى لتهنية احد بشي لا فايدة
له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان اخران
من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبي عن علو
الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد
بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنية الدنيا انما هي
تهنية لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور
بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشي في الثوب اذا
لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر
منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فيهذا
المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار
بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر
أَبَى دَهْرُنَا إِسْعَافَنَا فِي نُفُوسِنَا ... وَأَسْعَفَنَا فِيمَنْ نُحِبُّ وَنُكْرِمُ
فَقُلْتُ لَهُ نُعْمَاكَ فِيهِمْ أَتِمَّهَا ... وَدَعْ أَمْرَنَا إِنَّ الْمُهِمَّ الْمُقَدَّمُ
انه ادمج شكوى الزمان في التهنية فقد سها لان الشكاية مصرح بها
فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنية مدمجة لكان اقرب فهو اعم من
الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح
كقوله اي قول ابي الطيب أُقَلِّبُ فيه اي في ذلك الليل أَجْفَانِي كأني
أَعُدُّ بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية
من الدهر يعني لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر
ذنوبه وقوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت
ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة

بضم النون

ولابدّ من جهشةٍ في دمائه • فمن لي بخلٍّ أودع الحلم عنده •

فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام
عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان
لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم
يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان ونبّه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة
حلمه ابدا لكن لما كان مريد الوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل
المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه
فان الودايع تستعاد اخر الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى
محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من
قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قبا ليت عينيه سوا فانه يحتمل
تمنى ان يصير العين العورا صحيحة فيكون مدحا وتمنى خيره وبالعكس
فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القران
باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار اخر
وهو انه يجب في التوجيه استوا الاحتمالين وفي المتشابهات احد
المعنيين قريب والاخر بعيد كما قال السكاكي واكثر متشابهات
القران من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي
يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب
ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم
مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله
تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ابا شجر الخابور وهو من نواحي ديار بكر
مالك مورقا من اورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف
فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ
كان الدال على الشك والمبالغة اي وكالمبالغة في المدح كقوله اي قول
البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي
اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق
وضوء المصباح او المبالغة في الذم كقوله اي قول زهير

وما ادري وسوف اخال ادري • اقوم آل حصن ام نساء •

وفيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي وكالتحير والتدهش
في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع

٢٤٧

من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى
الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل
خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله

أمنزلتي ميّ سلام عليكما • هل الازمن اللاتي مضين رواجع •
وهل يرجع التسليم او يدفع البكا • ثلاث الاثافي والديار البلاقع •

وكالتحقير كقوله تعالى عن الكفار وهل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل
ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا عليه الصلاة والسلام كانهم لم يكونوا
يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله
تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات
ومنه اي ومن المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع
صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها
لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير
تعرض لثبوته له ونفيه عنه اي من غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم
لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة
ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز
صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن
المومنين وقد اثبتوا لفريقهم المكني عنه بالاعز الاخراج فاثبت
الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله
والمومنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير
على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي
يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف
مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ قلت ثقلت اذ اتيت مرارا
قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى
حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على
تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا
بل تطولت وابرمت قال ~~لا بل تطولت وابرمت~~ حبل ودادي اي
طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم
والتطول الانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل وامثاله
قوله ـــــ التاسع

واخوان حسبتهم دروعا • فكانوها ولكن للاعادي
وخلتهم سهاما صايبات • فكانوها ولكن في فوادي
وقالوا قد صفت منا قلوب • فقد صدقوا ولكن عن ودادي

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى اخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لمعنى فحمل على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان تاتي باسما الممدوح او غيره واسما ابايه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطرادة وسهولة انسجامه كقوله

ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب

يقال ثل الله عرشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت اي انضعف حالهم قد ثل عرشهم اي ان يتبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف ابن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة منه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة سيجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف والبا والتا الى الاخر نوع اخر من انواع الحرف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هياتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقدم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين

او فعلين او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر

حدق الاجال اجال • والهوى للمرء قتال

الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد بها منتهى الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى فالاسم والفعل كقوله اي قول ابي تمام

ما مات من كرم الزمان فانه • يحيى لدى يحيى بن عبد الله

لانه كريم يحيي الكرم ويجدده وايضا تقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي

اذا ملك لم يكن ذا هبة • فدعه فدولته ذاهبة

اي صاحب هبة غير باقية وكقوله اي قول ابي العلاء

مطايا مطايا وجدكن منازل • منازل عنها ليس عني بمقلع

فطا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح

كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا • ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا

اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري

ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه • بدمع يضاهي الوبل حال مصابه
ومثل لعينيك الحمام ووقعه • وروعة ملقاه ومطعم صابه

فالثاني مركب من صابه والميم في مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط فينبغي ان يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون

بدمن كلمتيه صح اصله

المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة في التقسيم ان المركب ان كان مركبا
من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق
صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان
متفقين في انواع الحروف واعدادها وهياتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين
في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف
في انواع الحروف او في اعدادها او في هياتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا
في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا
او في العدد او الهيئة فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه
بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال **وان اختلفا**
وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله فالتام منه ان يتفقا او على مقدر
اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين **في هيئة الحروف**
فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب **سمي التجنيس محرفا** لانحراف
هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة **كقولهم**
جبة البرد جنة البرد والمراد لفظا البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا
الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق **ونحوه** اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد
في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم **الجاهل**
اما مفرط او مفرط لان الراء في مفرط واذا كان مشددا والمشدد حرفان
وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان
الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد
حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا
اشار بقوله **والحرف المشدد** في هذا الباب **في حكم المخفف** فعلى هذا
الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط
وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف
غير الاول ومثل قولهم البدعة شرك الشرك **وقد يكون الاختلاف في الحركة**
والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح
ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن **وان اختلفا**
في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون
حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع
والهيئة والترتيب **سمي الجناس ناقصا** لنقصان احد اللفظين عن الاخر

قوله وهذا النوع اخر فان الاول الاختلاف بالحركتين والثاني اختلاف بالحركة والسكون والثالث اجتمع فيه الاختلافان

قوله اذا حذف الزائد اي لابد في الناقص من الاتفاق في الامور الثلاثة فيكون الاختلاف في العدد فقط

وهو

٢٤٧

وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين
فهو اما في الاول او الوسط او الاخر والى هذا اشار بقوله **وذلك** الاختلاف
اما بحرف واحد **في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك**
يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول
اي تمام **يمدون من ايد عواص عواصم** تصول باسياف قواض قواضب
من في من ايد صفة لمحذوف اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب
الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع
مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم
من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه
قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات
للاولياء صايلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة **وربما سمي**
هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الاخر **مطرفا** ووجه حسنه انه
توهم قبل وروده اخر الكلمة كالميم في عواصم انها هي الكلمة التي مضت انما
تاكيدا للاول حتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك
ذلك التوهم وحصل لك فايدة بعد الياس منها **واما باكثر** عطف على
قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الاخر
كقولها اي قول الخنساء **ان البكاء هو الشفاء من الجوى** اي حرقة القلب
بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف **مذيلا وان اختلفا**
في انواعها اي ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف **فيشترط**
ان لا يقع الاختلاف **باكثر من حرف** واحد والا لبعد بينهما التشابه
فيخرجان عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب
وسلب **ثم الحرفان** اللذان وقع فيهما الاختلاف **ان كانا متقاربين** في
المخرج **سمي** هذا الجناس **مضارعا وهو** ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي
اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط
نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها
الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء
من تقارب المخرج **والا** اي وان لم يكن الحرفان متقاربين **سمي لاحقا وهو**
ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن
وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبنا فعله
فيه اثر معتد به

قوله اسمي الكلي العبث والدامس الشديد الظلمة والطامس الداثر لا يتبين

قوله لانه اورد مثالا مطلقة نصها على ان الحرف المتفق اما في الاول او في الوسط او في الاخر

قوله وهو بالمثلثة لا شك ان اللفظ هو من كلام الله راجع الى الحرف الذي في ... الحرفان ... كلام الله ... ولا يخفى ... مرادات ... مرجع الضمير في ...

يدل على الاعتبار لا يقال ضحكه ولعبه الا للمكثر المتعود او في الوسط
نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى
ان يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان
في عدم تقارب الفا والميم الشفويتين نظرا او في الاخر نحو واذا جاءهم
امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اى وان اختلف لفظا المتجانسين
في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد
اللفظين من الحروف ما هو موخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس
القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية
والذى قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض
واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليايه حتف لاعدايه قال
الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ٭ ورمحك فيه للاعدا حتف ٭
ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض
واذا وقع احدهما اى احد المتجانسين في اول البيت والمجانس الاخر
في اخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان
للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولى احد المتجانسين
سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر
المتجانس الاخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجيتك
من سبا بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيا وجد وجد وقولهم النبيذ
بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم قواض قواضب
وقولك حسامه للاوليا والاعدا فتح وحتف وقد يقال التجنيس على
توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذى
هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه الصلاة
والسلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك
فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد
يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف وانقطها كقولهم في مسعود
متى يعود وفي المستنصر به جبته المسي تقربه حيه وقيل لفاضل
استنصح نقدا ابغض لتصحيفه فقال اتيت بتصحيفه ويلحق بالجناس
شيان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين
في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين

القيم

القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اى اللفظين
المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد
في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من الحروف او الاكثر لكن لا يرجعان
الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من القالين فان قال من القول
والقالين من القلى ونحو قوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحياة الدنيا
وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير
وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية
الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من
هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر
التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا
ومنه اى من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين
المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اى المتشابهين
في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان
اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد
عرفت معناها واللفظ الاخر في اخرها اى اخر الفقرة فيكون اربعة اقسام
احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه
والثاني ان يكونا متجانسين نحو سايل اللئيم يرجع ودمعه سايل الاول
من السوال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق
نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق
نحو قال انى لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اى احد
اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في اخر البيت
واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع
الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر
في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر
مشتهر ورده المم تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة
لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده
اربعة وهو ان يقع اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه
او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران
او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثنى عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلاثة

وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه
الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة
لكن المص لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا لعدم الظفر بالامثلة
الثلاثة الباقية واما الكتاب فمثله الاشتقاق بهذا الاعتبار اورد
ثلاثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين في اخر
البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول كقوله
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون
اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري
تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار هي وردة ناعمة صفرا
طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول
اقول في قوله
اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار
يعني جاري رفيقي وابا ثه فقتشنا والرواحل تسرع بين هذين الموضعين
واقول في اثنا ذلك متلهفا استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا
امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر في اخر
المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب
جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت
بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الاخر
في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بايات المثاني
اي القران قال الجوهري المثاني من القران ما كان اقل من المئين وتسمى
فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل ركعة ويسمى جميع القران مثاني
لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات
اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من الثني
وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول
القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح
اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون
احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول
البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب
جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها

والغريب

اذ خلط بها القار وهي فيما ثالثة لا اختيار في اخراجها كفعل الطبيعة

والغريب المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد
في الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله
اي قول امرئ القيس
اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن
المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ ما يعود ضرره عليه فلا يخزنه على غيره
ولا يحفظ ما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله
اي قول ابي العلا لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط
في الخصر اي البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال
لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول الا
انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق
وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله
فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير ضاير
ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع
الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد
ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر
وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر اي قواطع بحسن استعماله
اياها فهي الان من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها استعما
ليغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة
الثلاثة التي اهملها المص فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما
شبه الاشتقاق في اخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع الاول
قول الحريري
ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاح
فالاول ماضي يلوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر
في اخر المصراع الاول قوله
ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني
فالاول من عنى يعني والثاني من عني يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر
في صدر المصراع الثاني قول الاخر
لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الان مثواه في الثرى
فالثرا والثريا

ومنه اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق

على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة
من الفقرة الاخرى كما سيجي وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله
قيل وهو تواطو الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر وهو معنى
قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان
القافية هو لفظ في اخر البيت اما الكلمة براسها او الحرف الاخير منها
او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا تطلق القافية على تواطؤ الكلمتين
من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث
قال انها في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئ عليها في اواخر
الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل
انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المص فقوله وهو معنى قول
السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله كما ان القوافي
هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتواطئة
في اواخر الفقر فكما ان التقفية ثمة توافقهما فكذلك السجع بمعنى
المصدر ههنا توافقهما وهو اي السجع ثلاثة اضرب مطرف ان اختلفتا
اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم تختلف الفاصلتان
في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر
ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين
من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على حرف الاخر فترصيع نحو
فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع
ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية
واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية فلو قيل بدل
الاسماع الاذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى
والا فهو متواز اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل
ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في
احدى القرينتين او اكثره مما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن
والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في
الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية
فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت

او لايكون

يعني

[illegible]

اي ليست الاذان موافقة للاسجاع
في الوزن بحسب لفظ الاذن وانما
كان ثمة موافقة بحسب اصلها
اذ اصل الاذان ءاذان بوزن افعال
لانه لا يستعمل الا الاصل في مثل
ذلك

او لايكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة
شرايط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ
تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من القرينتين دالة على معنى اخر
والا كان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا تدركه العين بالحاظها
ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور
بكرورها والصلاة والسلام على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه
ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور
ولا بين محو الاثر وعفا الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قراينه
نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعد ان لم
تتساو قراينه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا
هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه
ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان تولى قرينة قرينة اخرى اقصر منها قصرا
كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلاثة اقسام الاول ان يكون الفصلان
متساويين كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل فلا تنهر والثاني
ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال كثيرا
والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم
شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال
هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني تسع وله في القران غير نظير
ويستثنى منه ما كان على ثلاث فقر فان الاوليين يحسبان في
عدة واحدة ثم تاتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان تجيء
مساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلاث كل منها من
لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا
والثالث ان يكون الاخير اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان
السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى
الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم
السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة
من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ

ك

لعلا يسقط اللحن

اعلم الله تعالى

فهو كقول الصابي اي صدر الحاشية التي
لا تذكره الا ابن الاثير

في الفاصلتين

فهو كقوله اي مثال لقوله
والثاني هي فانه الاول
وهو قا لها وما والثاني
تكاد وقوله اي هذا
الكلام غير نظير

فهو فهو اي من الطول الخارج عن الاعتدال الكثير

ولكن

قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان على
لفظين ومنه ما يكون من ثلاثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من
الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة
الى اثنى عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان
منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة والثاني ثلاث عشرة والاسجاع
مبنية على سكون الاعجاز اى اواخر فواصل القران لان الغرض من
السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف
والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه
لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور
منون وهذا غير جائز في القوافي ولا وان بالغرض اعني تزاوج الفواصل
واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك
بالغدايا والعشايا اى بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني اى امرأني
واخذه ما قدم وما حدث اى حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف
اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القران اسجاع لان السجع
في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع
هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل
السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم
قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء
القليل واصله في الماء واورى به زندي اى صار ذا ورى وهذا عبارة
عن الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع
متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضماير
في به يعود الى نصر المذكور في البيت الثاني وهو قوله
ساحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد
ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر
ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة
لاختها اى السجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب
على المصدر اى يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة
التي في الشطر الاخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس بسجعة
ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه

فقرا

فقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتني المتربة عن الاتراب
سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى
كقوله اى قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير
معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اى راغب فيما يقربه من رضوانه
مرتقب اى منتظر ثوابه او خايف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية
على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدا خبره في البيت الثالث
وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب
ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل
العروض مقفاة بتقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول
من البيت والضرب اخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير
التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا
بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس
افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي
الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء الثاني ارتبط به
كقوله ايضا
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر
كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة
الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني
ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب
مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان
الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع
المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين كقول
عبيد بن الابرص
فكل ذي غيبة يؤوب وغايب الموت لا يؤوب
وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام
فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا
السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة ياتي ذكرها في اول
الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس

الا ايها الليل الطويل الا انجلي ۞ بصبح وما الاصباح منك بامثل
لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في
البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس
أَقِلْنِي قد نَدِمْتُ من الذنوبِ ۞ وبالاقرار عُذْتُ من الجحود
فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما
نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين
الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو
ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويا
في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء اذ لا عبرة بتاء
التانيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله
هو الشمس قدرا والملوك كواكب ۞ هو البحر جودا والكرام جداول
والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا تتساوى
الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل
ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي
في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه
لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة
بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل
ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل
السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه
في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة
سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن
ولا يشترط تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك
فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان
كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى
القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن
سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم
المماثلة فهو من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام
البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة مما يختص
بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري

في النثر

في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم
منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما سبق الى الوهم من قوله متى تساوى
الفاصلتين فقال نحو قوله تعالى وآتيناهما الكتاب المستبين
وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي نحو قول ابي تمام مها الوحش
اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء انس بك وبعند
ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنساء نواضر
لا ذبول فيها الظاهر الابنة والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين
مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما
وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري
فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا ۞ واقدم لما لم يجد عنك مهربا
ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته
وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو
هذا الكلام وقد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد
يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله
ارانا الاله هلالا انارا ۞ وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت
قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول
وهل كل مودته تدوم واما في النثر فاشار اليه بقوله وفي التنزيل
كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف
لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى
التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح
المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان
يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع
ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه
بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات القافيتين على بحرين او ضربين
من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب
ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله اي الحريري
يا خاطب الدنيا من خطب المراة الدنية الخسيسة انها شرك الردى
اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات
دار متى ما اضحكت في يومها ۞ ابكت غدا بعدا لها من دار

قوله والظاهرة عما نحن فيه لعدم وجود السجع
اذ عدم الموافقة بل لا تصريع فيه بالمعنى الذي
ذكر سابقا وهو جعل العروض مقفاة
بتقفية الضرب

قوله نمارق مصفوفة النمارق جمع نمرقة بضم الاول
والفتح وهي الوسادة الصغيرة والزرابي البسط
الفاخرة جمع زربية مبثوثة مبسوطة

جداول جمع جدول وهو النهر الصغير

قوله هو القمر جمع قمري فاختا وزكر مؤنث
للاسد والضمير في احجم واقدم للاسد

هو

قوله والجواب ان لفظ القافيتين مشعر
بذلك لان القافيتين لا يكونان الا في البيت
فيستلزم تحقق الفافية الوزن

غادا بنا لا تستغفری واسرها لا تقتدی بجلابل الاخطار

وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من اخر حرف فى البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذى قبل الساكن هو اول ذلك

القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هى من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر ومجموع قوله لك الردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الاخر ولفظة دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة فى علم القوافى ولو قال هو بنا البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريرى

جودى على المستهتر الصب الجوى • وتعطفى بوصاله وترحمى •
ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى • ثم اكشفى عن حاله لا تظلمى •

فان قيل اذا وجد البنا على اكثر من قافيتين فقد وجد البنا على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بنا البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط **ومنه** اى من اللفظى **لزوم ما لا يلزم** ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا **وهو ان يجى قبل حرف الروى** وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من روّيت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من روّيت على البعير اذا شددت عليه الرّوا وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال او من الرّىّ لان البيت يرتوى عنده فينقطع كما ان عند الارتوا ينقطع الشرب **او ما فى معناه** اى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى **من الفاصلة** يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافى الابيات **ما ليس بلازم فى السجع** مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال من ما فى معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجى والمراد ان يجى ذلك فى بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر والا فنى كل بيت يجى قبل حرف الروى ما ليس بلازم فى السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل • بسقط اللوى بين الدخول فحومل •

قد جا قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم فى السجع وانما يتحقق لزوم

ذلك

ما لا يلزم

ما لا يلزم لو جى فى البيت الثانى ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم فى السجع معناه انه لو جى قبل حرف الروى من قافية البيت او قبل ما فى معناه من فاصلة الفقرة بشى لا يلزم الاتيان به فى مذهب السجع يعنى لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشى ويتم السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغى ان يقول ما ليس بلازم فى السجع ليوافق قوله قبل حرف الروى او ما فى معناه يجى ما ليس بلازم فى السجع قبل ما هو فى معنى حرف الروى من الفاصلة **نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر** فالرا بمنزلة حرف الروى وقد جى قبلها فى الفاصلتين بالها وهو ليس بلازم فى السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر ولا تطغ ونحو ذلك وكذا فتحة الها لتحقق السجع فى نحو لا تنهر ولا تبصر ولا تقصر كما ذكر فى قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروى نحو •

ساشكر عمرا ان تراخت منيتى ايادى لم تمنن وان هى جلت اى لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفى الاساس شكرت لله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته فكانه اراد ساشكر لعمرو فحذف الجار وجعل ايادى بدل اشتمال من عمرو **فتى** اى هو فتى **غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت** يقال فى الكناية عن نزول الشر واستحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اى لا يظهر الشكاية اذا نزلت به البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفى طريقته قول الاخر •

اذا افتقر المرء لم يرفعه • وان ايسر المرء ايسر ماجه •

راى خلتى اى فقرى **من حيث يخفى مكانها** لانى كنت استرها بالتجمل **فكانت** خلتى **قذى عينيه حتى تجلت** اى انكشفت وزالت باصلاحه لها بايا ديه يعنى من حسن اهتمامه جعله كالدا الملازم لاشرف اعضائه حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروى هو التا وقد جى قبلها فى الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى مذهب السجع فى نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك ففى كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالها واللام والثانى التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثانى كالقمر

ومستمر بالعكس كقول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صروفها . يكون بكاء الطفل ساعة يولد

والا فما يبكيه منها وانها . لاوسع مما كان فيه وارغد

حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المص في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي تحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التا التي تحصل السجع بدونها فيجب ان يعتبر مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله في الفاصلة او في غيرها لان جميع ما في البيت الحرف الذي قبل الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التا في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجي حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلة ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجي في كلمات الفقر والابيات غير الفواصل والقوافي **واصل الحسن في ذلك كله** يعني في الضرب اللفظي من المحسنات **ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس** اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا واذا اتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح ويجد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم شغف بايراد شي من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المص هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشيا يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهي قسمان احدهما ما يتعين اهماله ويجب

ترك

ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يوتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجن

ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط

واردت ان زرت دارا دودا . درا دوار داود ردا داود زردا

ومثل الخيفا وهي الرسالة او القصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى اخر الرسالة ومثل الرقطا وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوط والاخرى غير منقوط ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر في رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله صلى الله عليه وسلم حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما . يلق السماحة فيه والندى خلقا

وقول ابي نواس

صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها . لو مسها حجر مسته سراء

ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسما مفردة على سياق واحد ومثل تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفايدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجي مع الايجاز وقد يجي مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا باس بذكره لاشتماله على فايدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتدا والتخلص والانتها والمص قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشيا وعقد لها خاتمة

وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست
خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم
خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس
والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتدا
والتخلص والانتها اتفاق القايلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف
بالشجاعة والسخا وحسن الوجه والبها ونحو ذلك فلا يعد سرقة
ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يودي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر
هذا الغرض العام في العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم
والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القايلين في وجه الدلالة على الغرض
وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخا وغير
ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيات تدل على الصفة
لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيات بمن ثبتت تلك
الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السايلين
وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس
في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيها اي في
العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو
كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق
في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزا
لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزا لقوله وان كان
في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه
كل احد لكونه مما لا يناله الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من
وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القايلين فيه بالتفاضل
وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه
وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض
ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا يناله الا بفكر والاخر عامي تصرف
فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه
والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع
البقا على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة
كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى

هذين

^ هو بالتهلل اي بالبشاشة والسرور

٢٥٦

هذين بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان
يوخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع
اللفظ اي او يوخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله او بعضه والثاني
ان يوخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل
اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها
بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتاليف
الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا
كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت
لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه
ستوجيا العدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه
وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مبتذلا لك
ولو اخاك ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف
اراد بركوب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتوثر تاثيره
او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تضيمه اذا لم
يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد يعني
لا يبالي ان يركب من الامور ما يوثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل
عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا او معدلا
فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين
البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد
الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشده قصيدته التي اولها

لعمرك ما ادري واني لاوجل ... على اينا تعدو المنية اول

حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير
وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي
من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي معنى ما لم يغير فيه النظم
ان تبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم
وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيه

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ... واقعد فانك انت الطاعم الكاسي
ذر الماثر لا تذهب لمطلبها ... واجلس فانك انت الاكل اللابس

وكقول امرى القيس

^ ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يوخذ الكل فيه المعنى مع اللفظ كله

^ هو مزحل اي مبعد بالزاي المعجمة والحا المهملة

هو عار واهتضام هضمت الشي كسرته ويقال هضمه حقه واهتضمه اذا ظلمه وكسر عليه حقه

هو تغدو اي العمر المعجمة اي تصبح الموت فقير

هو الكلام جمع مكرمة بمعنى الكرم الكرامة والبغية الحاجة قال في الصحاح وبغيته بغيه بالكسر وهي الحاجة التي تبغيها وضم لغة وقيل بالكسر الهيئة وبالضم الحاجة انتهى

دتوفنا بما سيحيى على مطيهم • يقولون لا تهلك اسا وتجمل •
واورده طرفة في دالبته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد
المطلب • وما الناس بالناس الذين عهدتهم • ولا الدار بالدار التي كنت تعلم •
فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا
ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال
في قول حسان •
• بيض الوجوه كريمة احسابهم • شم الانوف من الطراز الاول •
• سود الوجوه لئيمة احسابهم • فطس الانوف من الطراز الاخر ول
وان كان اخذا للفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ
لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلاثة اقسام لان الثاني
اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول
لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح
او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب
الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرتقب
العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع
القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك
لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه
واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات هما اي حزنا
انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي شديد
الجراة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا روى عن ابي معاذ راوية
بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي
فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول
الاخر • خلقنا لهم في كل عين وحاجب • بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا •
وقول ابن نباتة بعده •
• خلقنا باطراف القنا في ظهورهم • عيونا لها وقع السيوف حواجب •
فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم
حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي
دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني
مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد

بعض

قوله وقوفا بها صحبي وقوفا جمع واقف بمعنى الحبس
لا مصدر وقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور
استعمل مفعول مطيهم وانتصابه على الحالية
من فاعل ... اي عقابنا ... حال وقف اصحابي
مراكبهم على قائلين لا تهلك اسا من فرط الحزن
وشدة الجزع وتجمل اي الصبر صبرا جميلا

قوله شم الانوف اي مرتفع الانف من الشمم وهو ارتفاع
في قصبة الانف مع استواء في اعلاه فهو صفة
مدح عند العرب والطراز العلم والمراد هنا المجد
والشرف اي من النمط الاول من المجد والشرف

قوله اجود سبكا لان الموت من الهم ابلغ
من عدم الظفر بالحاجة ...

قوله خلقنا لهم اي اثر الرمح بالعين في الاستدارة
واثر السيف بالحاجب في الاستطالة

قوله قال الشيخ ... ابن ... ان المراد بخل الزمان بعدم وجود مثله فان كان يمنحه ويجود على الناس بمثله ... من الانسان ... الفعل المضارع
انا الزمان لا يأتي بمثله لانه يجوز مثلا من ان يأتي واتصاف بانه لا يد ان يقيد ... بتعلق به البخل ... اي ... بمثله لبخيل
... ووجود مثله في نفس الامر وعدم تجويز الزمان البخل فاصل القصور ...

٢٥٧

لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل

قوله انسى ... انسى على سبيل الانكار اي لا انساه
لاني ان نسيته فقد نسيت ... في موضع ...

في بعض غزواته هيهات اي بعد ان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده
او بعد نسيانا في له بدلالة ما قبله وهو قوله •
• انسى ابا نصر نسيت اذن يدي • من حيث ينتصر الفتى وينيل •
لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر في
هذا البيت تقصير لان الغرض من هذا النحو نفي المثل وان يقال انه
معدوم وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض
وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود
بمثله وقول ابي الطيب
اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع
الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا
لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى
على الماضي والمراد لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل
المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه
ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء
بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى
يسمح بهلاكه او يبخل به كذا ذكره المص واعترض عليه بانا سلمنا ان
ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه
فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فنفي الشاعر ذلك
والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه
لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاح قلنا وعلى تقدير صحة
هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير
المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب
اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان من سخائه
فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي افاده منه
لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل
فاسد وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد
سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعداه سخاؤه اسعدني بضمي اليه
وهدايتي له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام
لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر

اي الوجود ... هذين القولين

قوله قال الشيخ ابو علي الفارسي في المسائل المشكلة
قوله انسى ابا نصر اراد احذى الهمزة فيه محذوفة على غلطه
اتنسى ... كذا ... استفهام انكاري ... من ...
وهي الاسقاط

قوله اعدى ... الاعداء ... التجاوز الى ... صاحبه الى
غيره ... العدوى

قوله لان المضي ... والمراد لقد كان ...
المضي ... الا انه عدل الى المستقبل
قصدا الى الاستمرار او حكاية للحال الماضية قلت ...
... بعد سخائه ... لم يحسن ...
المضارع على الاستمرار ولا ... حكاية الحال

كما ان مصراع ابي تمام بجملته بمثل المرقى ولو اشترط في الاخذ اتحادهما
في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان
ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثل صريحا
ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جنى وابن فورجة ان المصراع
الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت **وان كان الثاني مثله** اي مثل
الاول **فابعد** اي فالثاني ابعد **من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام**
لو حار مرتاد المنية لم يجد • الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب
واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت
في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا
الا الفراق **وقول ابي الطيب** •
لولا مفارقة الاحباب ما وجدت • لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير
في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انها جمع لهاة وهو فاعل وجدت
اضيفت الى المنايا وروى يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ
كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي
الارجاني لم يبكني الا حديث فراقكم • لما اسر به الي مودعي •
هو ذلك الدر الذي اودعتم • في مسمعي القيته من مدمعي •
وقوله جار الله في مرثية استاذه وقائلة ما هذه الدرر التي • تساقطها
عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدر الذي قد حشى به • ابو مضر
اذني تساقط من عيني وقوله ونحو ابعد من الذم انما هو على تقدير
ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا
فهو مذموم جدا كقول ابي تمام •
مقيم الظن عندك والاماني • وان قلقت ركابي في البلاد •
ولا سافرت في الافاق الا • ومن جدواك راحلتي وزادي •
وقول ابي الطيب •
واني عنك بعد غد لغاد • وقلبي عن فنائك غير غاد •
محبك حيثما اتجهت ركابي • وضيفك حيث كنت من البلاد •
ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع
في الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال **وان اخذ المعنى**
وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ **سمي اخذ المعنى الماما** من الم بالشيء

اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به **وسلخا** وهو كشط الجلد
عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا
والبسه جلدا اخر **وهو ثلاثة اقسام كذلك** اي مثل ما سمي اغارة ومسخا
يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله **اولها** اي اول الاقسام الثلاثة
وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول **كقول ابي تمام** هو الضمير للشان **الصنع**
اي الاحسان وهو مبتدا وخبره الجملة الشرطية اعني قوله **ان يعجل فخير**
وان يرث اي يبطو **فالريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير**
بطو سيبك اي تاخر عطائك **عني اسرع السحب في المسير** اي السحاب الذي
لا ما فيه يقول لعل تاخر عطائك عني يدل على كثرته كالسحاب انما يسرع منها
ما كان خاليا لا ماء فيه وما فيه الما يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ
لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب **وثانيها**
اي ثاني الاقسام الثلاثة وهو ان يكون الثاني دون الاول **كقول البحتري**
واذا تالق اي لمع **في الندى** اي في المجلس العام باشراف الناس **كلامه المصقول**
المنقح **خلت لسانه من عضبه** اي سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه **وقول**
ابي الطيب كان السنتهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا
خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم
والكسر يعني لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم عند النطق
جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ كالسنتهم
فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه فاته ما افاده البحتري بلفظ
تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة
للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف
وهو استعارة بالكناية **وثالثها** اي ثالث الاقسام الثلاثة وهو ان يكون
الثاني مثل الاول **كقول الاعرابي ابي زياد لم يك اكثر الفتيان مالا** ودرك
وما ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوام والسوايم الابل الراعية
ولكن كان ارحبهم ذراعا في الاسى فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما
اي سخي **وقول اشجع** يمدح جعفر بن يحيى **وليس باوسعهم في الغنى** الضمير
في اوسعهم للملوك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون
كما يصنع **ولكن معروفه** اي احسانه **اوسع** وكقول الاخر في مرثية ابن له
والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام بعده

وقد كان يدعى لابس الصبر حازماً . فاصبح يدعى حازماً حين يجزع

هذا هو النوع الظاهر من انواع السرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير

فلا يمنعك من ارب اى حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواءٌ ذو العمامة والخمار

اى لا يمنعك من الحاجة كون هولاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سوا في الضعف وقول ابي الطيب في حق سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له

ومن في كفه منهم قناة . كمن في كفه منهم خضاب

فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المراة بذي الخمار وبمن في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيباً والاخر مديحاً او هجاء او افتخاراً او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من التسبيب او المدح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اى من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحتري سلبوا اى ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب

يبس النجيع عليه اى على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد

لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون المعنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير

اذا غضبت عليك بنو تميم . وجدت الناس كلهم غضابا

لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس

ليس من الله بمستنكر . ان يجمع العالم في واحد

فالاول يختص ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم وروى انه لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة اشتغل به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات

قولا لهارون امام الهدى . عند احتفال المجلس الحاشد

انت على ما بك من قدرة . فلست مثل الفضل بالواجد

ليس من الله البيت فامر هارون باطلاقه ومنه اى من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص

اجد الملامة في هواك لذيذة . حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول

ابي الطيب احبه . الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تقدير نحو تقدير المضارع المثبت بالواو كما هو راى البعض وعلى تقدير المبتدا اى وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحدا ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو والحبيب يكون مبغوضاً لا محبوباً فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهراً كما في قول ابي تمام

ونغمة معتفٍ جدواه احلى . على اذنيه من نغم السماع

وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات . سبقت قبل سيبه بسوال

فاراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سوال ومنه اى من غير الظاهر ان يوخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا راي عين اي عيانا ثقة حال اى واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على اثارنا اى كاينة على اثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اى التي عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روى نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اى اعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تساير العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشي من معنى قول الافوه راي عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يوكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة

هو وقع الفريسة العروسة حالة الرسابع
والميرة الطعام

اى لمقام الكلام وغيره

الخاذ الذكر

هو اللطيف المختلس نقلا عن طلب الشي
واختلسه اى اخذه خلسته

هو سلبوا على صيغة المجهول

هو الذكر السنى والشين
الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع

والواحد الواجد عن وجد

هو ونغمة مبتدا احلى خبره وجدواه
اى عطاه مفعول معتف اى سايل
هو مفعول ابي سايل عطاه

هو اهو الاعتبار

هو وقد ظللت اى العقبان الرايات
وهو العلم الصحيح بالعقاب من الطير
كذا في الصحاح

المراد بعقبان الاعلام ما هو صور العقبان

والاقتدار على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستمار بجعل الطير والثقة
بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يوكد المعنى المقصود واما ابو تمام
فلم يلم بشى مما افاده قوله راى عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قوله إلى
تمام ظللت الهام بمعنى قوله راى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها
من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو فى جو
السما بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اى على الاوه زيادات محسنة
لبعض المعنى الذى اخذه من الاوه وهو تساير الطير على ان دبهم بقوله الا انها
لم تقاتل وبقوله فى الدما نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش
وبها اى باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعنى
قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا
انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثنا المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها
مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن
الاستدراك الذى هو دفع التوهم الناشى من الكلام السابق بخلاف
وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان
بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعنى تساير الطيور على اثار دبهم
وما ذكرناه اولا هو الموافق لما فى الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع
المذكورة يعنى غير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اى من هذه الانواع ما يخرجه
حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اى كل نوع من
هذه الانواع يكون اشد خفا بحيث لا يعرف ان الثانى ماخوذ من الاول
الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ
والسرقة وادخل فى الابتداع والتصرف هذا الذى ذكر فى الظاهر وغيره
من ادعا سبق احدهما واتباع الثانى وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل
بالاسامى المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثانى اخذ
من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه
انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه
الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اى اتفاق القايلين فى اللفظ
والمعنى جميعا او فى المعنى وحده من توارد الخاطر اى مجيئه على سبيل
الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه

مفيد ومتلاف اذا ما اتيته • تهلل واهتز اهتزاز المهند •

فقيل له اين يذهب بك هذا للحطية فقال الان علمت انى شاعر اذ وافقته
على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى من الروم
وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفى
وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله الفرزدق فقال الفرزدق بل اضرب
بسيف ابى رغوان سيف مجاشع يعنى سيفه فكانه قال لا يستعمل ذلك السيف
الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومى واتفق ان نبا السيف فضحك
سليمان ومن حوله فقال الفرزدق •

ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم • خليفة الله يستسقى به المطر •
لم ينب سيفى من رعب ولا دهش • عن الاسير ولكن اخر القدر •
ولن يقدم نفسا قبل ميتتها • جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر •

ثم اغمد سيفه وهو يقول •

ما ان يعاب سيد اذا صبا • ولا يعاب صارم اذا نبا •
ولا يعاب شاعر اذا كبا • ثم جلس يقول كانى بابن المراغة يعنى جريرا قد هجانى
فقال • بسيف ابى رغوان سيف مجاشع • ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم •
وقام وانصرف وحضر جرير لخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشا يقول •
بسيف ابى رغوان سيف مجاشع • ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم •
فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المومنين كانى بابن القين يعنى
الفرزدق قد اجابنى فقال •

ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم • اذا اثقل الاعناق حمل المغارم •

ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا •

كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها • وتقطع احيانا مناط التمائم •
ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم • اذا اثقل الاعناق حمل المغارم •
وهل ضربة الرومى جاعلة لكم • ابا عن كليب او اخا مثل دارم •

واذا لم يعلم ان الثانى اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه فلان
فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن
نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اى بالقول فى السرقات الشعرية
القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على
الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول فى السرقات ان فى كل
منها اخذ شى من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما

شيا من القران او الحديث لا على انه منه اى لا على طريقة ان ذلك الشئ
من القران او الحديث على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القران او الحديث
وهذا احتراز عما يقال فى اثنا الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبى عليه الصلاة
والسلام كذا وفى الحديث كذا ونحو ذلك ومثل فى الكتاب باربعة امثلة لان
الاقتباس اما من القران او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم
فالاول كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثانى
مثل قول الاخر ان كنت ازمعت اى عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر
جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل
قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه
لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبى صلى الله عليه وسلم
كفا من الحصبا فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم
من القبح نقيض الحسن وقول الحريرى وقبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل ابعد
من قبحه الله بفتح العين اى ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال
الحبيب ان رقيبى سيئ الخلق فداره من المداراه وهى المجاملة والملاطفة
وضمير المفعول للرقيب قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا
من قوله عليه الصلاة والسلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات
يقال حففته بكذا اى جعلته محفوفا محاطا يعنى ان وجهك جنة فلا بد لى
من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اى
الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى
كما تقدم من الامثلة الاربعة والثانى خلافه اى ما نقل فيه المقتبس
عن معناه الاصلى كقوله اى قول ابن الرومى لئن اخطأت فى مدحك
ما اخطأت فى منعى لقد انزلت حاجاتى بواد غير ذى زرع فقوله بواد
غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا انى اسكنت من ذريتى
بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القران بواد لا ماء فيه
ولا نبات وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه
ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل الحمام
وحلق راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ • والبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين راسه • فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى
ولا باس بتغيير يسير فى اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله

ادوق

١/٢٦٠

اى قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان اى وقع ما خفت ان
يكونا انا الى الله راجعونا وفى القران انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين
فهو ان يضمن الشعر شيا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه
مع التنبيه عليه اى على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغا
وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة
ولو قال مكان غيره من شعر الغير من شعر اخر لكان احسن ليتناول ما اذا
ضمن الشاعر شعره شيا من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته
فى اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير
فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمى
اذا ضاق صدرى وخفت العدا • تمثلت بيتا بحالى يليق
فبالله ابلغ ما ارتجى • وبالله ادفع ما لا اطيق
وبدون التنبيه كقول بعضهم
كانت بلهنية الشبيبة سكرة • فصحوت واستبدلت سيرة مجمل
وقعدت انتظر الفنا كراكب • عرف المحل فبات دون المنزل
البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى وما نبه فيه على انه من شعر الغير
مع كونه مشهورا لا احتياج اليه قول ابن العميد
كانه كان مطويا على احن • ولم يكن فى قديم الدهر انشد لى
ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا • من كان يالفهم فى المنزل الخشن
البيت الثانى لابى تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر اخر كقوله
اى قول الحريرى يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع
على انى سانشد يوم بيعى اضاعونى واى فتى اضاعوا الثانى للعرجى وهو
عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه نسب الى العرج وهو
منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابى الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد
ثغر اللام فى ليوم للوقت والكريهة من اسما الحرب وسداد الثغر بكسر
السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج
البلدان اى اضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقى احوج
ما كانوا الى واى فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم واما بدون
التنبيه فكقول الاخر
قد قلت لما اطلعت وجناته • حول الشقيق الغض روضة اس
اعذاره الساعى لعذرى حسرة • لا تطمعوا فى السلو فلا ناس

اعذاره السادر المجهول نزفقتا . ما في وقوفك ساعة من باس

المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر انفا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر

كنا معًا امشي فرتوس نكايده . والعين والقلب منا في قذى واذى

والان اقبلت الدنيا عليك بما . تهوى فلا تنسني ان الكرام اذا

اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اما احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اي اظهر لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من لا اذكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكير او للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على بيت ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا . من الشيخ الرشيد وانكروه

هو ابن جلا وطلاع الثنايا . متى يضع العمامة تعرفوه

فالبيت لسحيم بن وثيل واصله

انا ابن جلا وطلاع الثنايا . متى اضع العمامة تعرفوني

فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من مرتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا

وصفه بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثرا قرانا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القران او الحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة اخره يفخر حال اي ما باله مفتخرا عقد قوله عليه السلام كرم الله وجهه وما لابن ادم والفخر وانما اوله نطفة واخره جيفة وان كان قرانا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يتحمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القران او الحديث وح يكون لا على طريق الاقتباس كقول الشاعر

انلني بالذي استقرضت خطا . واشهد معشرا قد شاهدوه

فان الله خلاق البرايا . عنت لجلال هيبته الوجوه

يقول اذا تداينتم بدين . الى اجل مسمى فاكتبوه

وكقول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلمات . اربع قالهن خير البريه

اتق الشبهات وازهد ودع . ما ليس يعنيك واعملن بنيه

عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب

اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه . وصدق ما يعتاده من توهم

يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغره

اعاديه فاه

وأما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره ونظر إليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الأبيات في هذا البيت تلميح إلى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان إلى غير ذلك من العبارات وأما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملّح الشاعر إذا أتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو هنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوّى بين التلميح والتمليح وفسّرهما بأن يشار إلى قصة أو شعر ثم صار الغلط مستمرا وأخذ مذهبا لعدم التمييز وهو أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو شعر أو مثل سائر من غير ذكره أي ذكر كل من القصة أو الشعر أو المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر والمثل وأقسام التلميح ستة لأنه إما أن يكون في النظم أو في النثر وعلى التقديرين فإما أن يكون إشارة إلى قصة أو شعر أو مثل أما في النظم فالتلميح إلى القصة كقوله أي قول أبي تمام

لحقنا بأخراهم وقد حوّم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وُقّع
فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع
فوالله ما أدري أأحلام نائم ألمت بنا أم كان في الركب يوشع

الضمير في أخراهم للأحبة المرتحلين [illegible] ذكر في اللفظ [illegible] على المادة [illegible] فذهب به [illegible] الضمير [illegible] الظاهر من الخدر الدجنة [illegible] المجزع [illegible] وقوله الكلام ثم استعظم ذلك واستغربه أشار إلى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليهما السلام واستيقافه الشمس أي طلبه وقوف الشمس فإنه روي أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح إلى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظي أرق وأحفى منك في ساعة الكرب [illegible] اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره أرق ومع الرمضاء حال من الضمير في أرق والنار تلتظي حال [illegible] أشار إلى البيت المشهور المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار الضمير الموصول [illegible] عند كربته وعمرو هو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي أن البسوس زارت أختها

البسوس اسم امرأة التميمية

[illegible] كليب [illegible] والعالية [illegible]

الحيلة وهو أن جساسا [illegible] جرم بن [illegible] لها ناقة وكليب قد حمى أرضا من العالية فلم يكن يرعاها إلا إبل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت إبل جساس [illegible] ناقة الجرمي [illegible] حمى كليب فأنكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس أيتها الحرة اهدئي فوالله لأعقرن فحلا هو أعز على أهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فأتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو أغثني بشربة ماء فأجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل أشأم من البسوس والتلميح إلى المثل كقوله [illegible] ومن دونه خرط القتاد أشار إلى المثل السائر [illegible] ومن دونه خرط القتاد يضرب [illegible] للأمر الشاق [illegible] قول جساس لأعقرن [illegible] بعرقوب [illegible] والخرط [illegible] القتاد [illegible] وأما في النثر فالتلميح إلى القصة وإلى الشعر كقول الحريري [illegible] بعرقوب وأخلف [illegible] أشار إلى قول النابغة

فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع

والقصة [illegible] والتلميح إلى المثل [illegible] أشار إلى المثل [illegible] ومن التلميح ضرب [illegible] قال الشريف [illegible] في الجوانح [illegible] فقال الحريري [illegible] أشار الشريف [illegible] وأشار الشريف [illegible]

فيم تعلق النوم [illegible] ولو سكت [illegible]

[illegible] عبد الله [illegible] فقال عبد الله [illegible] وأراد قوله الأخطل

[illegible]

فقال [illegible]

فيستحسن من ... في حسن الابتدا والتخلص والانتها ينبغي للمتكلم شاعرا
كان او كاتبا ان يتأنق اي يتتبع الآنق في الربايض من تتبع الآنق والاحسن
يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة مواضع
من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد
من التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتاخير
الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة
وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكسي اللفظ الشريف المعنى
السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم واصح معنى
بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك
ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف
ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطافات وامثال ذلك
احدها الابتدا لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح
المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان
الباقي في غاية الحسن فالابتدا الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله
اي قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتوي والدخول وحومل موضعان
والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يجز
وقد ... في هذا البيت لما فيه من عدم التناسب لانه وقف
واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ
سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ
غريبة فباين الاول فاحسن من هذا بيت النابغة

كليني لهم يا اميمة ناصب ۞ وليل اقاسيه بطيء الكواكب

وكقوله اي وحسن الابتدا في وصف الدار كقول اشجع السلمي
قصر عليه تحية وسلام ۞ خلعت عليه جمالها الايام
والا ... خلع عليه اذا
نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق والعتاب قول ابي الطيب

فراق ومن فارقت غير مذمم ۞ وأمّ ومن يممت خير ميمم

وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما يسليه المدام ۞ وعمر مثل ما تهب اللئام
وفي الغزل قوله ايضا

اربعك ام ما الغمامة ام ... ۞ ... وهو ...

التعقيد وفي الحسن اللفظ وتناسبه

لرقة ... ولطافتها ...

... نفس ...

الحق الجملة في الرقة والمتانة القوة والسلاسة السهولة

... الشاني ...
... محبوبته
... ناصب اي ذي نصب والنصب التعب ... وصف الهم بالنصب مجازا اذ التعب لصاحب الهم ... اي ابدا ... ويطو الكواكب في السير كناية عن طول الليل ... بطيء

... فراق ... قصد ... ... الاخشيد ... من فارق سيف الدولة وقصد كافور ... الدولة ومن المميم اي المقصود كافور